وحد طرقها تذكي آل تشيخ داود ومانصه فقد حسن بناء القبة
وبه تغيرنا تحريكه للشهوة اذ السنة كل ليلة فورد فيها
مغسولا ينبغي بعد ثلاثة بخلاف ما ذكر لظهور انها
حتى يشتهي من شدة الارتعاش وللاوجه ايضاحه
كذلك غير بعيد بل مثل الخوارق قد يعتضد فانه من
كرم الله كثير موجود في كل بلاد وفي كل
اوان ط

الدرر في خواص الحجر كتب ١١٢٤

لابي علي الحسن بن مسعود اليوسي المتوفى سنة ١١٠٢

نسخت بمنزلي بمصره

الاعلام ٢ : ٢٢٧

الحمد لله

مما وجد بخط خواجه بهاء الدين نقشبند قدس سره من وصاياه على هذه الابيات
خصوصا عند المشورة بدوام الاحكام المتوجة اتبع وصيتي

دعوتك مخلصي وانت سميع وجيتك محتاجا وكيف اخيب
وناديتنا والاحال جيبك متوبة وجدك الصادق سؤل للمسيب
اتيتك داعيا بابك ذليلا وعفوك عما مضى رجوع
فلو كان لي مولى سواك فضوحة وانى حمى الاحباب منيع
لان حجبتني فولك زلة ومتعفيا وجدك دموع
جاءت حولا ولا بي حيلة اذا لم توبني وكيف اخيب
اسوجا بالافتقار قلبا مقلبا له كل يوم بالهوا، ومنوع
عسى انى العصيان بالانابة يمحى ومن بحبي بعد القرب مطلوع
انتهى

بايده نقصان الحوائج من اراد ذلك فليستقبل القبلة
ويقرا الاية الكريمة والم نشرح ويهدي ثوابها للشيخ
سيد عبد الصمد الحيلاني ويجعل الى جهة المغرب
عشر ختمات وبنا ديا يا سيد عبد القادر يعشر
مرات ثم يطلب حاجته ان

الدرس في حلقة الحلقة

و رد الله الله حول له إلى أن لعنة الله
الله

بسم الله الرحمن الرحيم • وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة
المحقق الورع قدوة المدرسين ملاذ المتأدبين
أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي رضي الله عنه

الحمد لله الذي هدانا لهذه وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله • الصلاة بكل فاضل آخر من البرية
قدوة الأنام • والصلاة والسلام الأكملان على صفيه ومحبه ورسوله الرحمة المهداة
وعلى آله وصحبه الصلاة الأتم الأدوم • وبعد فهذا تعليق الدرر يتخلص الخلص
جعله الله للشرح قبيلا • والأبيات ستة تبيانا وتكميلا • وربما أذكر الشيء
بلفظه المسألة • لا فتقاد المبتغي بإذن الله • وما أجتزئ عليه مع توارد النظائر عنه وعدم
جلي بقضاء الضائقة • إلا أن يكون مستحضرا عند ما يتعسر الاطلاع • وقد أرمز لمن
منه قصير الباع • وأرمز بشيء مما كان مشغلا وكرر مثاله • وأضبط للقبول بينه
وأنقض شمائله أن يتأمله بعين البصيرة ليتبين ما هو مشتغله أو عليه • ثم يقول
كعبي المرء قبل أن تعد معايبه • وأرمز لأنه نظمي ليتجنب إطالة التوبيخ • وأرمز لأنه حلاوة
التنفيق • والقول فيه شامل للتعريف بالمصدر كما له فعلى فيقول سؤالا أو جوابا
الله محمد المولى الطالح أبي يعقوب يوسف بن محمد بن شعيب الصنهاجي نسبة إلى قبيلة
القبيلة المعروفة بالمغرب كان رحمه الله إماما عالما علامة من أئمة السنة ومن الخير
الله به الدين والمسلمين أصوله فتح به العلوم كلها وبلغ من الورع والزهد الغاية
القصوى وتخرج بشيوخ جلة منهم أبو عبد الله محمد بن العباس وأبو الحسن علي بن محمد القلصا
صي وأبو الحجاج يوسف بن أحمد الحسني وأبو عبد الله بن الجنان ومنهم الإمام أبو
زيد عبد الرحمن بن محمد الثعالبي وغيرهم وأخذ علم الحقيقة على شيخ الإسلام الولي
الرباني أبي المحاسن أبي الحسن بن محمد الفاسي تلميذ أبي عبد الله بن عبد الملك المراكشي

الرضى
الرجوا

مخالفة

التعقل وانه ضروري وعلى به قد يرد التعبير العلوم النظرية والنظرية فيقال يوجد عقل توقيفي
متميز على الآخر فان الاد وكاختلاف جنسي التوقيف لان المانع من توقيف النفس على العقل هي
استعداد العقول في توقيفه موانع بخلاف العقول فان كمالات المعلومات له عليه بعد حصولها وغايتها ان
تكون له بعد تحصيلها كما شبه الا ان المانع يمنعه ثم يستعمل بها الشباب لم يكن يستضيء
لو لا هي قوله ولا يخلو له شيء من العلوم الخ اي يفضي الى كون العقل هو الذي علة وجود العلوم ولا
يلزم من وجود الشيء وجود الشيء اذ التوقف على امور اخرى ومنزلة اذ علمنا ان العقل ليس
هو نفس بعض العلوم النظرية خلاف مذهب ملاحم الحكماء والسوفسطائية فضة الى سوء
فسطاو مغالطة الحكمة المموهة بالقبيح ملاخوذة من سوء ومو الحكمة والعلم ومو التلبيس كذا
نقله صدر الدين الشيرازي وقد الشعبطة وسيأتي ذكر الشعبذة ان شاء الله تعالى وسيأتي ذكر
الجمع الضم اربع طوايف اولا وهي غلاتهم ومم الغايلون بعلم ما على مجموعين التفيضين الشاذة
الغريبة ومم الغايلون بان العلوم تابعة للاعتقاد ان الله تعالى اراد ذلك ومم الغايلون
بالامر بشيء الرابعة الغلاة ومم المسلمون للحسيات والاوليات المنكرون للعقل بالكلية ومي
مذاهب واهية الضلال وقال صدر الدين في شرح المقاصد تعالى عن تخصيص الجمع بما معناه ان
قوما يسمون السوفسطائية ثم غلاة ومنهم ينتسبون الى ثلاثة طوايف الاولى ومم
الغايلون بانا لا نعلم شيئا ولا نشك في انا لا نشك ومكابرتي والثانية ومم الغايلون بما
فضية بديهية او نظرية الاولى معلومة ضرورة ومفروغة منها في القبول والثالثة ومم الغايلون بان
مذهب كل قوم عندهم حق وعندخصومهم باطل قال والمحققون على ان السوفسطائية مشتقة
من السفسطة ومعناها على الغلط والحكمة المموهة كما سموا اهل العلم والمشي للعلم وذاعكر اي
يكون في العالم يتحلون مذاهب المذهب بل كل غلط صوابا في موضع غلطه انتهى وقد يراد بها
الشغالة في تفسير الضلالة فيقال ذاك وذا مما يمر المذكورين من الجملتين والتسمية مالية الغايلون
كعرفية فوق في المشرد ومم يون الغايلون بالتناسخ ومنزلة بمم منسوبة الى على الكلاب وهلا
طاعنة الى ذكرها قوله ولا يخفى ان لا يستضعفه الخ اي يضعف الدليل المذكور اعلاه بتعليل المولى بناء على
ربا علته فضلا وامتنانا حتى لا يرد انه تعذر منه تعالى وتعلى حكمة بل يستضعفه من حيث انه تعذر
جلية مراد الله تعالى من تعليله مع علمنا بعجزنا وعدم وقوفنا على الله تعالى لم يدر ان قال من انكر ولتسم المراد

نبغي

قف على عوايف السوفسطائية

مذهب

على تفسير السفسطة والشعبذة

يعطي كلامه في الوجه الاول ما ذكره عليه ينبغي ان تضرب فيه والاولى عليه ان يقول كما لا يخفى
اياضا بل قوله لتسمع به اي بسبب ما فيه من خلاف للعادة مثلا ان يتباعد شيء عن شيء
قوله للاضافة والناصب هو متعلق بالفتح قبله قوله الى يوم الدين باحسان الخ حاصل هذا
المجرور ان تعلق تبع احتمل ان يكون متعلقا من اتبع الى يوم الدين وهو باطل كما لا يخفى اذ
تتبع بالموت وان تعلق بالاستقرار على انه حال من احسان احتمل ان يكون احسان مستقرا
الى يوم القيامة مع انقطاع الحال عنه عند المجمور وان تعلق برحمة على حذف مضاف
وحذفه في اسعة اريحا واتسع هو ظرف يتعلق بالرحمة الى يوم الدين وحينئذ فلك
هو متعلق تتبع ومن المجموع وعلائه قيل وكما قيد به من اوله المتبعين الى يوم الدين او متعلق
بالاستقرار حال من من والاتباع بفضل المغني مختص باستمرار اولاد المتبعين وقوله كلمة
غير جمع الفلة كزيد انا فقلت وتشتمل بصيغة ماض واشار الى ان الشطر الثاني منه
قوله لعفاتي المعرفة اشار بالعفاتي المعرفة الى ما يعرف بالتنوين كالجنس والفصل تميز
لها عن غيرها الى ما يعرف بالاضافة كالناظمة والكاتب واورد خروج المعهود الذهني
عن التعريف اذ العفاتي لها عند المعترف الفاظ تشبه المعدوم واجيب بانه اراد
بالعفاتي المعهود ما ليدخل العهد فلت ومثل الجواب ايضا به الكلام الخلاصي على
الطلع مرفوع فرفيه وكان الموجود العفاتي والمعهود ما لها حدود حقيقية ورسمية
والمعدوم ليس لها الا المعهودية فلم يلتفت لها حدود تجب الاتم بالحقيقة اذ الاصل
من المعهود والاشكال عليه ان الفرضية لوجوب تجنب الحدود في التعريف دون الفرضية للجواز
فيصح المصير والمسوغ للخلاف عليه او يكون قد اقتصر على العفاتي كما اقتصر عليه في
المعرف كما سياتي اذ الاصل بالحدود الحقيقية تامة ونحو الخبر تشبه وجه الاخطار المذكور
هنا وسياتي في المعرف مزيد كلام ان شاء الله تعالى قوله العلم ينبغي ان مراده التعريف الذي
يذكر للتصديق بقرينة ان التعريف يذكر فيه للتصور فقط واعلم ان العلم وهو حصول صورة الشيء في الذهن
ينقسم الى تصور وتصديق اما التصور فهو حصول صورة الشيء في العقل من غير حكم عليه بنفي
ولا اثبات كادراك الانسان او الحيوان الناطق من غير حكم عليه بشيء اخر واما التصديق فهو
ادراك النسبة الحملية او الاتصالية او الانفصالية بين امرين او اكثر اعني كقولنا زيد كاتب او ليس
بكاتب فالمراد بالنسبة ما يعم تصور المحكوم به وهو كاتب وتصور نسبة الكاتب الى زيد ما هي

عليه وهو زيد وتصور المحكوم

البقاع

والى غيره وهو في بعض نسخ المتن وأجاب السعد عنه بوجهين أحدهما ان الانسب ان الحكم لمجموع ما ذكر لانه هو الذي يقبل النسبة ايجابا وسلبا وهو المعنى بالتصديق عند الحكماء قال وعندي ان الحكم لمجموع النسبة كما مر وقال صرح بذلك الشيخ ابو علي في قسمي على تقدير ان الحكم لنفس ما ذكر هو ان يقسم العلم الى تصور فقط وهو ما لم يحكم عليه او عليه بشيء وتصديق وهو ما حكم عليه او عليه بشيء فيقال مجموع التصور والحكم تصديق وهذا اصطلاح الامام على ما لم يقسم العلم الى التصور والتصديق وانما قسم الى تصور بسيط ومركب فقط وهذا التقسيم هو الذي ورد عليه الاعتراض او الاحتمال عند اصحابنا المنطقية الى تقسيم العلم الى التصور الساذج والتصديق وفي نقوله ما فيه **واعلم** انه قد اضطرب اقوال القوم في تفسير التصديق على مذهب الحكماء فبعضهم يقول هو الحكم كما مر وبعضهم يقول هو ادراك النسبة الحكمية وقد علمت العزو بشيء مما مر وكلام المصنف وغيره ينبغي ان يفسر قول من قال التصديق عندهم هو الحكم فقد علمت ان الحكم مقول بالاشتراك على نفس الحكم وعلى ادراكه بدليل ما ذكر والمذكور والتحقيق ان التصديق عندهم هو الحكم لا ادراك النسبة وقوعها او لا وقوعها كما عليه المصنف والحكم مقول بالاشتراك على تعقيب احد طرفي هذا او الاخر النسبة الحكمية التي هي ثبوت شيء لشيء او انتفاء عنه كما مر في فروع الطالع مثلا فانه يتصور نسبة القرع الى ثبوت او انتقال فقط حتى اذا اطلع الغير عليها وعلم انها اخر هو ان ذلك النسبة المتصورة اولا او لا وقوعها وهي معنى التصديق على ما مر من ان الحكم هو ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها فيه **قوله** ويجوز ان يكون ضرورة الخ اما التصور فلان من شرط المعرف ان يكون معرفا اولا والا لدار او تسلسل كما سيأتي واما في التصديق فلان من شرط الغير ان يكون مفيدا لما هو ضروري او منتهيا الى الضروري **قوله** جميع ما ذكره الخ يعني ان ما ذكره القائلون فيما مر من ان الشيء اما ان يعلم بنفسه او بغيره وفي الاصطلاح هو حكم لا يتوقف على شيء يفيد انه يتوقف احكام منه كقولنا ان السالبة الكلية تنعكس كنفسها فانه قانون يندرج فيه هذا الشيء من الاقسام بعد ما بان ان الاستدلال عليه من الشكل الاول على الاصطلاح الجديد صغرى والقانون كبرى فتقول هذه سالبة كلية

الى

وكل سابقة كلية تنعكس كبعضها فينتج منها تنعكس كبعضها الى آخر شيء من الجهر بالصلاة
والسلام الحصر رحمه الله تعالى الى حقيقة المنطق ومع انه فنونية تعلم مراعاتها الذهن
من الخطأ في الفكر وحقيقة رسالته هي الوسطة بين الفاعل والمفعول في وصول الزيد الى البيد
كوسائط الحجارة وغيرها بالفاعل والوسطة بالبيد وبين الخشب في وصول الزيد الى البيد والسائط
كالمنشار وحده ومثاله المعنوي كالمعاني بالمفصود والمتوسطة والفاعل فنونية وطريق خروج
رسالة الى الجزوية الى آداب الصنائع الانشائية وكل معمول على حاجزوي
والفاعل فنون ام يحيط كمام وقوله تعلم مراعاتها الزمن من الخطأ الخ يخرج ما يحيط
غير الفكر كالنحو وغيره من علم القرينة الملاحظة من الخطأ اللسان وغير المراعاتي
اشارة الى ان المنطق ينبغي موقفه عاصما بالفعل اذ يحيل ما يقع الخطأ الخاطئة عند
اكمال المراعاتي وموضح للعصمة مع المراعاة فتوفيق الله تعالى وحقيقة الفكر هو
ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول والترتيب في اللغة موجعل الشيء في محله ورتبط
في الاصطلاح فهو جعل الشيء في محله والمراد في الاصطلاح فهو جعل الاشياء المتعددة
بحيث يحكم عليها بامر الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتاخير والمراد
بالامور امور ما كش والمراد التشبيه بالتقدم في الامور كان الترتيب لا يمكن الا عند التعدد
كما رتب في تعريفه والمراد بالمعلومات الاشياء الحاضرة في العقل سواء كانت
بديهية او مكتسبة سواء كانت تصورية او تصديقية والترتيب في التصورية كما
اذا اردنا ان نتوصل الى معرفة الانسان بانا نقول هو الحيوان الناطق فترتيبه الحاصل
الشيء بتقديم الجنس على العقل وفي التصديقية كما اذا اردنا ان نتوصل الى الاخصاص بتخرج
بالارادة فشرط بينهما الحيوان وترتيب القياس ما كقولنا كل انسان حيوان فتخرج الشاهد
به الى كل انسان فتخرج والمراد بالتادي الى المجهول وصول العقل الى معنى تصوري او
تصديقي والمراد التشبيه في الامور للقرينة ان تكون معلومة كالمقدمة تحصيل شيء بالبين
بالمعلوم والتشبيه في الامور المطلوبة ان تكون مجهولة كالنتيجة فتحصيل الحاصل على اعلم
ان مناط الفقيه هي بين المنطق والحواشي هي تعريفها بالعرضيات كالموضوع الشيء الذي شيء
وعلاقته خارج عنها واعلم ان التعريف المذكور للفكر فيلسوفي والعلل الاربع اعني
العلة الصورية والعلة المادية والعلة الفاعلية والعلة الغائية وانما جعلوا العلل

هذا العلم مشاركة في هذه الحدود لهذه الجملة من كل ما ينبغي على من مسكنه ان العلم الذي النوع زاده
فضلا والذي يسمى هو العقل وهو كمال الشرع لانه فضل على غيره من الحيوان بهذا العقول لكان
انه ينبغي ان يشرف من الافساد ولا يكمل العقل بل لا يكون كبير فضل ذا بعد ان يشتمل
بقول هو هذا العلم وهو تحليل على غيره من العلوم والعقلية ثم على غيرها وهذا يسمى هذا العلم
مفتاح العلوم العقلية ويسمى ميزان المعاني كالنحو للالفاظ والعروض للشعر ومن كلام
الخليل بن احمد رحمه الله تعالى يا فتى تعلم المنطق فان فضل الناس على الناس في البيان وكما
كشف بالمنطق الحق من كثير الباطل فانه يتبين احق وان يكمل هذا الكلام موجبه كما لا ينبغي **قوله** وزنه
منصوب الخ يجعله مفعولا على ما اشار فيه ما فشة كما هي اذ تبين الترجمة موضحة
فتضمن الكتاب حتى تصير كالعلم للتضمن له اللهم الا ان يقال ارد بالتضمن مطلق الاشتمال
والشيء يشتمل على لوازمه والترجمة من لوازمه ولو يعبر به المصنف لجعل مفعولا معه ونعم ان
تنبيه المفعول عليه الخ هو المعرفة اذ قبل الكتاب انما تضمن ما به المعرفة لا المعرفة
نفسها فيجعل على الاول بهذا الاشكال **قوله** فيتزن يقال زلق يزلق كعرج يعرج وكنصر
ينصر ومقاله زل **قوله** وبعض المقصود الخ ينبغي ان يعلم اولا ان يكون لكل علم اسم
وانه اسم موضوع وغاية وهذه الثلاثة فواجبة لا بد من معرفتها قبل الشروع في المقصود
لان قبلها المقاصد بها فالاول للعقل التعقل الخ ووجه انحصار قبلها ان كل علم من مسايل كثيرة
تضبطها جهة واحدة وبها عتبار هذه الجهة تعرف علم واحد ووجهة الوحدة التي له بالنظر
الذاتي هي كون جميع كثرته مشتركة في كونها باحثة على احوال الذاتية للموضوع وقد
تتبعها جهات اخرى من الوحدة كالغائية او كونه ذا الة لشيء او نوعا وتعريفه باعتبار
جهة الاولى يكون حدا وباعتبار ما بقي يكون رسما ومن حيث كل منها ان كثرة تضبطها جهة
ان يعرف بها من تلك الجهة حتى يرد من الاحوال ما يعرض لها عرضا لا ما يجب
وان تعرف غائيته ومنفعته ليتوجه حدا وشاهدا ولا يكون نافعا عبثا ولا ضلالا الشيء
والعرض بين الغرض والغائية ان العاقل لا يحاول شيئا من حيث انه حاصل من الفاعل
الشيء فسمي غائية ومن حيث انه مطلوب منه سمي غرضا قال في شرح المقاصد ثم ان كلا ممتاز
بنفسه عن الكل فجعل يسمى منفعته وهذا معنى حسن الثالثة فاسم هذا العلم بالمنطق فيسمى بذلك لان المنطق يطلق على الالة الكلية وعلى مقررها وهو الفن

العاقلة وعلى هذا فالحد هو التعليق وهذا العلم به تتم الادراكات الكلية وبه تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القوة على استنباط تلك العلوم **فلنا** مذاهب المعنى واما جعب اللفظ فاظاهر انه محل المنطق المعنى المذكور ولو كسر اوله وفتح ثالثه ليكون على وزن كرسي احسن والله اعلم **واما** تعريفه فاعلم ان هذا العلم هو علم بنفسه وانه نفيس وهذا العلم ان اخللت به انه علم او انه يحيط بما عرفته باعتبار تعلقه فلنا هو علم يتوصل به من امور حاظنة به الذهن الى امور مستحظنة فيه والمراد بالامور الحاظنة منها الضروريات التصورية والتصديقية والمراد بالمستحظنة هي النظريات منهما واردنا فلنا هو قانون معصم لمعرفة خواص النظريات من التصوريات والحاظنة بالتصحيح والعاصم من الخطأ الواقع فيها كما عرفته بالكلية والتحصيلية واما عرفته باعتبار انه علم انه غير ما قلت هو ما تقدم من انه قانونية الخ **واما** موضوعه فالمعلومات التصورية واما قصد بغيته وغايته ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية الى طلعه الذاتية كما ادرك العلوم الغريبة للانسان او لامر يساويه كما تعجب للانسان بواسطة ادراكه العلوم الغريبة او لامر داخل فيه كما ضحك للانسان بواسطة انه حيوان وانما البحث عن الثلاثة الذاتية اي مشاركها الذاتي فبعضها كما او جزءها كما او عمها او بعضها واختير بالذاتية عن الامور الغريبة وعن ما يطلق الشيء كالامر العام خارج عنه كالضحك للانسان بواسطة انه حيوان او لامر اخص كالتعجب للحيوان بواسطة انه انسان او لامر مباين كالمشي للانسان بواسطة انه كاتب وانما قلنا موضوع المنطق هو المعلومات التصورية ما تقصد بغيته لان المنطقي يبحث فيه حتى ان توصل الى مطلوبه تصور او مطلوبه تصديقي فالاول كبحثنا عن الجنس للحيوان والفصل للناطق وانما كبحثي بكبرى تبرهن بها الى مجهول تصوري وهو الانسان والثاني عن قولنا الانسان حيوان وقولنا الحيوان متحرك بالارادة وانما كبحثي بكبرى تبرهن بها الى مجهول تصديقي وهو الانسان متحرك بالارادة او من حيث انها تتوقف عليه الموصل الى التصور او التوقف فربما كانت المعلومات التصورية جنسا او نوعا او فصلا او خاصة او عرضا او بعيرا كونها كلية او جزئية او ذاتية او عرضية وبعيرا كونها من الذي بالوضع او غيره او من حيث انها تتوقف عليها قربا او بعدا لكونها قضية وقضيتين قضية وعكس لغوي او بعيرا كونها موضوعا او محمولا

(من)

ومنها الاحوال كالعلم عارضة للمعلوم لان زوالها لا يبحث عنه بعلم الشخص ان يكون
موضوع العلم وما شابهه من المعلوم لان عوارض المصنف فيه هذا التاليف كما انبه عليه
وجه العلاقة بان تسمى الاول اي ما يوصل الى التصور مع ما فوقه اشارة الى شرح الماهية
وتقسيمها ايضا وتسمى الثاني حجة لان من تمسك بها صار حجة على خصمه اي غلبه ويجب تقديم الاول
على الثاني وضعا لتقدمه طبعا والشروع الطبيعي عندهم هو كون الشيء بحيث يحتاج اليه
شيء اخر ولا يكون هو علة للاخر كالواجب بالنسبة الى الاثنين والاشياء التصور ليس
بعلة للتصديق وبيوهامي **واما** كونه يحتاج اليه التصديق فلان كل حال كل شيء
على شيء لا بد ان تتصور الحال المحكوم عليه والمحكوم والنسبة الحكمية تصورا يوجبه ما دوا
عكنه الحكم بوجود شيء الله **واعلم** انهم عدوا اجزاء المنطق تسعة **الاول** الكليات
الثاني القضايا **الثالث** القضايا **الرابع** القياس وهو اجمعه **الخامس**
البرهان ويشتمل على اجزاء العلوم الثلاثة اي الموضوعات والمبادئ والمسايل **السادس**
الجدل **السابع** الخطابة **الثامن** المغالطة **التاسع** الشعر **فقول**
الشعر وجعل بعضهم بحث الابعاد بابا اخر وبعضهم عشرة فلان والمتاخرون اخذوا بما
للصناعات الخمس مع عظم قدرها وهو لوجود العكوسات والتلازم والاقترانات مع قلة
جدوى اصلا الثنى ولم يذكر المصنف هنا الاجزاء البرهان والخطابة والشعر والجدل والم
لمغالطة وذكر الاربعة الاخرى غير انه ترك لواحق القياس واستدركه الله ان شاء
الله تعالى تكميلا واما ما ذكره من الاحتراز عن الخطاء في الفكر وان شئت فلما ذكره تحصيل
الامور المنطقية من الامور التصورية والتصديقية التاليف التحصيلية والتعاصيل
قوله المقصود من هذا التاليف الخ اي ما فصل وضع التاليف لانه لان هذا لشيء مقصود
وهو الحصول وهذا الشيء اخ غير مقصود بالذات لم يدخل في التحصيل التاليف كله
هو المقصود والحصول ويحتمل المعنى الاخر على المعنى ان هذا الشيء وما يتعلق به
مما ذكر كتقسيم العلم والدلالة غير الوضعية وبعض الاشياء لما كان الاول اولا جدير بان
قوله وما يتعلق به لبعض التاليف ولان جميعه الكلام موضوع على المنطق ويحتاج اليه
في الجملة **فليعلم** ان الاول كل علم يحول ما ضروري وما تابع لما الضروري هو الذي
لا يتغير الى فكر ونظر سواء افتقر الى حدس او تجربة او لا يدخل في النظري ويقال النظري

الاوليان والحدسيان والتجربيان لانها وان توقفا على الحدس والتجربة جليتا متوقفتين
على فكر ورتما النظري هو الذي يتوقف على فكر ونظر والبديهي ما ذكر في الضروري قيل وقد يطلق
على ما لا يتوقف على شيء اصلا فيكون اخص من الضروري هذا كلامهم ورتما
التصديق بالمراد بالضروري منه ما لا يتوقف فيه الحكم بعد تصور الطرفين على نظر
كحكمين على فكر والنظري بخلافه **اقول** قد يرجع الحدسيان والتجربيان
الى الضروريات لانهم ان كانوا يعنون انها تكون بعد التشاهد فقد تقدم ان الامور البينة وكذا
جميع النظريات تكون بعد التشاهد فيها بالبديهي بينة ضرورية وان كانوا يعنون انها
تكون بينة ابتداء فليس كذلك وح ما الفرق بين المتوقف على الحدس والمتوقف على النظر
والفكر حتى يكون الاول ضروريا والثاني نظريا **قلت** لما سمع يعنون الفرق بينهما في ان
صلاح وان النظري منسوب الى النظر ان اصلا حدسيا او يقرن على التجربة والحدس ونحوهما
عرفت من تعسفهم وح يجب ان يقيد بالنظر ما سواهم من الغيابيات ونواحقها لان الاشياء
المكتسبة بالاستقراء والتمثيل **الثاني** لا يخفى ان يكون كل من التصورات والتصديقات
ضروريا واما ان يكون كل منهما نظريا وبيانه انه لو كان الجميع ضروريا لما احتيج في اكتساب
شيء من الاشياء الى فكر بل كل ما توجه اليه التعقل ارتسم وح يكون اقامة البرهان
تحصيلا حاصلا ومن البين ان ضروريا كهذا لو كان الجميع نظريا لما امكن لان كل ما توجه
اليه التعقل يحتاج الى برهان وما لم يكن عالما يحتاج الى برهان اخر يعرفه كذلك وهلم
جرا ان تنتهي الاحتياج فلا يكون دور ولا تسلسل فيكون ضروريا وكلاهما باطل والثابت فلا
لا يكون الجميع ضروريا ضرورة الاحتياج الى الفكر في بعض المطالب كالتصديقات
بعروض العلم وتصور التعقل والعقل ولا يكون الجميع نظريا ضرورة الاستلزام في بعض
على الفكر تصور معنى الصلاح والبرهنة وكالتصديق بان الاثنين اكثر واحد فنعين ان
يكون بعض التصورات والتصديقات ضروريا وبعضها نظريا **الثالث** اذا عرفت
ان التصورات والتصديقات ضروريا فاعلم انه يحتاج الى موصل هو النظر والتصورات
كتصور حقيقة الانسان والنظر من التصديقات كالحكم بعروض العلم واما الضروري من التصورات
كتصور معنى الصلاح والعراة والضروري من التصديقات كالحكم بان الاثنين زوج فلا يحتاجان
الى موصل وكل موصل الى تصور فهو تصور وكل موصل الى تصديق فهو تصديق وقد علمت

على
جيكون تسلسلا او
الى نهاية الخ

بيانه من ان الاطلاق بمعنى الحصول والتقييد بمعنى الحصة **الرابع** قد علمت بيانه ان الحكم
على شيء بالعموم تصوري والحكم بعينه الخصوص كذلك الحقيقة واما كون الشعور بالعموم يكون
بالكنه او بامر آخر يقتضي التصريح والدليل على انه لا حكم على شيء الا فرع كونه محكوما
على شيء ترى من بعد انه تشاغل بالبراهين واعلم ان ذلك اجمال مر وكل حكم على الواجب الوجود
بانه قادر مختار وهذا كله يجب ان يكون وانما التحقيق ان ذلك يحتاج بحسب اختلاف احوال
التصريفات مثل تصريح ان كل ممكن موجود فانه يقتضي حقيقة بادراك انه شعر من بعد
ع ان حكم عليه بانه شاغل فراغ ان هذه الصفة تقتضي ان يحرج شيء حيا من غير اشتراط
الحياة في شيء آخر ولو ارد ان حكم عليه بانه يحيا مثلا لم يتضح حتى تتصور انه حيوان وانا بالجملة
لم يتضح حتى تتصور انه انسان الى غير ذلك **الخامس** ذكر بعد الدين في شرح
المفتاح ان مما يدل على ان اول مراتب وصول المتعلم الى المعنى تصوره بادراك حاصل ومعنى التصور
على ما وقع في كلام المعنى فيصور بما ذا يعني تحيث لو اراد ان يشير اليه بعينه ما امكنه فيما اعتقد
حفظ ونقله ان يقال ان الكلي ثلاثي والكل الوجداني ذكر **قوله** اما مبادي التصور يعني الخ
الخ اي حصول اما في الكل مطلقا او في الخاص ان يقال اما مبادي التصور يعني في الكليات الخمس
واما مبادي التصديق فكذا الخ او نحو منزل وكانه حذف الجواب للعلم به والله اعلم **قوله**
شارع في تفصيل المركب الخ تفصيل المركب يذكر في ذيل قاعدة ومن ثم يعلم الجزء ط فاقهم
لا يصدق منه الكل على الواحد ما حاصله ان حصر الجميع في الواحد وكقوله كل
عشرة زوج وكل شيء من الزوج ثلاثة ينتج كل شيء من العشرة ثلاثة وهو
غلط نشأ من تفصيل العشرة واعتبار الستة وحدها والثلاثة وحدها ولو اعتبرت
مجموعها انه هو المفصول لم تختلف النتيجة لكن الكبرى ح باطلة **قوله** ثم مغير بالجر
بل الخ ما يزيد به توضيح مزل الكلام ما قال الشيخ ذكريا في شرح ايساغوجي يعلم من ذكر
ان الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء الخ قال ولما كانت الدلالة
نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبر اولا فيها انتقال من اللفظ فيقيد بذلك
وثانيا الى المعنى فيقيد بفهم المعنى منه اتفاقا ثم الى السامع فيقيد بفهمه المعنى اي
انتقال منه الى فهم المعنى **قوله** بمعنى ان الدلالة هي كون الخ يفهم منه ان قول الخ في صدر
كلامه نظر فانه ان اراد بقوله يفهم انه طلب ان يفهم منه كما هو الظاهر من التقييد بالمضارع

فف

في نسخة هذا

هو المشهور وهذا ان فلنا انها اصطلاحية واشتركت فيه المناسبة كما هو رأي عبده ٥
الشيرازي يمكن ان يقال انها ايضا باختيارية لانها لو اوضع حينئذ اذا وجد المناسبة وضع ٥
وان لم يكن لم يوضع فلن يصح ان يوجد لفظ فيما بينه معنيان فاكثر لاخطر الالفاظ ٥
دون المعاني على ما يزعم الشارح ان يوضع لكل من المتضايفين او المعاني وهو مخالف للجملة
او تقول معنى الاختيار فيه ان له ان لا يوضع في الجملة وله ان لا يوضع شيئا اصلا **قوله** بنفسه
اي من غير قرينة عين بقيد ليخرج المشترك في الوضع الاول وان كان محتاجا الى القرينة
لان القرينة فيه لتعيين الدلالة الحقيقية لا ابتداء حتى تزايلة الاوضاع عينا ٥
تحصيل بعد ان لم يكن ما ذكر فلان المجاز **وقوله** لان اللفظ عرض الخ ايضا كما مر غير انه يقول
ان الالفاظ حادثة غير قديمة لان الاصوات التي هي الحروف والاصوات اعراض قديمة
هي اعراض اخر غير اللفظ اذ اللفظ عرض كما عرفت عبارة عن تقطيعات كل منها عرض من الالفاظ
كتقطيعات تعرض للمتنفس وهي داخلة في الكيفية المحسوسة وهي مغايرة الكيف الذي هو احد
اجناس الاعراض على ما تقرر في محله وانما لم يقل اللفظ اعراض لانه يراد بالمتنفس ايضا ٥
هذا جنس بالتشريح في الاعراض ضرورة فصل اللفظ الواحد اذ ما لا يقول هو يتقطعه
على سبيل التشريح في الوجود بحيث لا يبقى واحد حتى يذهب الذي قبله لا على الاجتماع وهو ظاهر
قوله جميع الالفاظ الخ اي مستعملة ومهملة فيخرج الوضعية وعلى العموم في التضمين
ايضا فيخرج الكيفية لان الوضعية مختصة بالمستعمل والكيفية تعم الالفاظ بل
المعاني ايضا **قوله** فيدخل الخ اذ لا زيد لكنه مع علمي بفصلها بان المعتبر هي ٥
الكيفية الوضعية وانما اعتبرت هي فقط لانفصالها اي بخلاف الكيفية فتفاوت
العقول في الذكاء والبلادة واختلاف مدارك اليقاظ واغبياء اوجب ذلك فيما قيل بعض العقلاء
بعض الالفاظ بمقتضى ادراكهم وبخلاف الكيفية لاختلاف الطبايع ضرورة وتعميم
ما يدل على الوضعية بالعقليات لدلالة التمام على الموجود والمعدوم بخلاف الاشارات
ونحوها وفي التعليل بقيد اللفظ للكيفية اشعار بما تقدم واشتمل الموافقة اللام الكيفية
ايضا كتقطيعات تعرض للمتنفس الضروري وبهذا اتضح لك ما في المصنف قال السعد لما اختار جواز
دلالة المعاني على المعدومات والمعقولات وجب ان يجعل وضع الالفاظ
دلالة على القطع الاصوات والمقصود ان الفاظ يستعملون بحسب اغراضهم في

ثم المعاني

وثم الدلالة وتفعل أشكال التصديق دلالة الدال على الدلالة وجعل الشيء وجوده في الأعيان ووجوده في الذهن دلالة ووجوده في الكتابة دلالة وكذا وجوده في اللفظ وكذا وجوده في الخيال جعل بإزاء والكتابة دلالة على العبارة بخلاف ما في الذات والمدلول بخلاف الأوضاع والعبارة دلالة وغيبة على الصور الذهنية بخلاف ما في الذات دون المدلول والصور الذهنية دلالة الثانية على الأعيان لا بخلاف ما في الأعيان والمدلول ولما كان الاحتياج إلى التفهم بالعبارة والتفهم الله حتى كان المتكلم لم يرجع نفسه بالعبارة متخيلة حصلوا بحث الدلالة من حيث انقطاع الدال على المدلول لا من حيث انفصال جوهر أو عرض موجود أو معدوم إلى غيره لما من المعلول بد من المنفك ولذا قدم على ليل المعلول الثاني **فإن** ولذا قدم المصنف لفظ وقدم الدلالة عليه لأنها أصل لأنه من حيث أنه دال أو موضوع منه وهو علم من **قلت** الأول أعلم أن اللفظ هو الذي أحضار المعلول في الذهن من السامع بإزاء المتكلم بالتلفظ بكلام سيرا لعلم بعلم فدخل المتكلم بذلك اللفظ لأنه هو الدال حقيقة واللفظ إنما هو الذي وضعته كما أن القطع بالشيء هو الخارج والشيء والصفة وإذا سمع لفظ وفهم معناه وذهب إلى اللفظ من حيث هو الهواء فصار المتكلم بد أن يدل أو لا بل نقول فدل اللفظ على هذا المعنى كما نقول أن الشيء فرفع هذا الجمع بالقسم الأول هو الدلالة باللفظ والقسم الثاني هو الدلالة اللفظ وفي نسخ العرف يشمل من شاء أو جه الأول أن الأول يشترك فيه العقل والثاني لا: الثاني أن اللفظ لا يوصف بالدلالة في القسم الأول لما مر أن الدال حقيقة هو المتكلم وهو الفاعل فيوصف بها حقيقة الثالث أن المتكلم في القسم الأول يوصف بالدلالة حقيقة كما مر وهي الثاني لا يوصف بها لعدم الانفعال إليه أصلا **الثاني** لغرض الربط على تعريف المتقدمين للدلالة بالفهم بأن الدلالة عليه علة في الفهم والعلة خلاف المعلول فلا يفسر أحدهما بالآخر **وأجيب** بجوابين أحدهما أن العلة في الفهم هو الوضع لا الدال لأنه وجد بل الوضع علة في الدلالة والدلالة علة في الفهم لأنا نقول هذا على هذا الكون موضوعا لذا وجعلت منه كذا الكونه الأصلية والوضع هو علة العلة فجاء السؤال الثاني كيف أن علة فيها فالأنسب لمشارع التعريف نحتة أن نقول سواء الدلالة لأنه حيوان ناطق **فإن** وفيه نظر لأن هذه العبارة لا تدل على أن العلة والمعلول يكونان شيئا واحدا حتى يصح تعريف

(حاشية)

ز هر من بالاخراء ذا الخلاصة هو معنى العبارة ان هذا لا يصدق عليه الا انه حيوان ناطق وهو صحيح من حيث ان اجزاء الماهية غير الجزء المركب منها من حيث انه مجموع كما تقرر في التعريف ويكتفي في التعليل بالاعم في غير العلة ونحو فصر بالانسان المذكور على ماهيته من حيث تنصيله الكلي بمنزلة قولك مراد الحيوان ناطق انه حيوان ناطق والاخفاء يحصل بتعليل الشيء بنفسه بالحمل في تعليل الذاتية بالعلم نظير ان تكون عينية فلا تعرف به وجوز ان المحيب لم يرد ان العلة والمعلول شيء واحد حتى يغرق احدهما بالاخر بل يدعي ان العلة لا يلزم من تعريفها شيء من اشتراع تعليله به لما تقرر من المغايرة والمعرفية غير ان وراء كل ما لا يلزم التعريف اشتراع التعليل فلا يلزم ايضا من التعليل اشتراع التعريف تبلغ الحجة بعينها وهذا هو المدعى **وقال** الشيخ ان عرفة الحيوان الحسية كالماهية ولا تعلم بحد غالبية **قلت** وكانه يجوز بتحمل العلاج على ان يجعل منها مفصلا وموصلة حتى يجعل الحلاب المشعر بعطيا وتقول الاشعة ان من اعتبرها من حيث المفاصر يقول من العقل ومن اعتبرها من حيث الوصايل يقول هي الحسية وهو مرفوع بحيرة انه تعلى **الثالث** قد علمت مما مر ان الدراية اما ذاتية وضعية واما عقلية واما طبيعية ووجه الحصر ظاهر **واما** قول الشارح ان الدراية اما ان تكون اختيارية اي الوادة كانت اختيارية بمعنى الوضعية والالجاء ان يمكن تغييرها اي الوادة امكن تغيير هذا بمعنى الطبيعية والا بمعنى العقلية وان هذا الحصر اشار اليه بقوله بل الدراية بهذا اختيارية فتغير بتغير الوضع الخ فكلامه وان ثبت فان الدراية اما ان تتوقف على وضع واضع اي لا والا فالذاتية اما ان تحتمل النقيض اي الجاء الاول وضعية وهي التي يتوقف العلم بها على وضع واضع والثانية طبيعية وهي التي لا يتوقف العلم بها على وضع واضع وتحتمل النقيض والثالثة عقلية وهي التي لا يتوقف العلم بها على وضع واضع ولا تحتمل النقيض وقد علمت ان المتبقي من الوضعية اللغطية وانما ذكر غيرها ليتوقف الافصاح وتتميز المقصود من غيره **الرابع** اعلم ان غرض المنطقي انما هو المعقولات الثانية من حيث هي ان موضوع العلم المعلومات من حيث توصل الى المطلوب منها كما مر والاشعار الموحى هو المعنى كما ان المطلوب هو المعنى وانما ذكر الاشارة لاخراج البيان من حيث انه ادا لاستعمال المعاني ولما كان غرضه المعاني كما ذكر لم يتعرض لها بالبحث ومن اخر ان تتبع المعاني بل عبارة عبر عنها

قف على هذا المسلك فانه هو مع ما يلي فهم الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى

قوله الحقيقة والمجاز الخ اشار به الى ما نقله السعد التفتازاني عن كثير من المحققين من ان المراد بالدلالات الاختصاص بما وضع له اللفظ وضعا حقيقيا بان يكون في غير من المجازات بناء على استعمال المتكلم اللفظ على وجه المجاز في جزء المعنى او لازمه كما ان دلالة اللفظ عليه مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى لازمه التزام فما يدل بالمطابقة ضربان ثم التصور مع ما الحق عليه اللفظ حقيقة اولا او التصور ثم الجزء في نحو الكل والانتزاع ثم اللازم في ضمن الملزوم وقال المصنف في شرح ايساغوجي ومثل هو التصور قوله فيكفانا ما نحن الخ يعني ان التضمن والالتزام لا يستقل الوضع فيهما لاحتياجه الى تصور المعنى المطابق كما اشير اليه في باب التلازم لانهما هو الوضع وتصور المعنى المطابق ولا يلزم ان يكون الوضع جزء الآت كما قال ومثلنا نحن والا هو المطابقة ايضا لان الوضع فيها لاحتياجها الى حضور اللفظ بالبال والى معرفة الوضع فهذا ثلاثة اشياء غير التلازم والوضع احدها لم يكون جزء نسيا منسيا ولان تحيث بان صارت نسيا الحضور والمعرفة لما اشتركت الدلالات الثلاث في الاحتياج اليهما اخرجا عن الاعتبار اي عند اختيار التفصيل الذي يحكم بعد حضور اللفظ بالبال ومعرفة وضعه او بان يجعلا شرطين لا سببين فيكون الوضع نسيا تاما لاشتغاله وان توقف الدلالة على شرط غير ان المصنف جعل الحضور جزء اخر كلامه نسيا قوله موقوف على تصور جزءه الخ اعلم ان مراد من قوله هذا ان المركب لا يتصور الا يتصور انه مركب حتى يتصور انه جزء وثبت انه جزء منه ضرورة ان المعنى انه لم تتصور له جزء لا يحكم عليه بالتركيب كما انه اذا لم يكن له جزء في نفس الامر انتفى ملزومه بمعنى وتبين المراد ان المركب من حيث انه موقوف على تصور منه من اللفظ على تصور الجزء والانتزاع مع ما ألحق به اذ ليس فيه تركيب حقيقة وجعل التلازم الخ علة لما علم بالعقل من وجود الكل ووجود الجزء ومن وجود الملزوم ووجود اللازم لان الالتزام من حال منه اخص من ثلاثتهما وكل واحد من الاخص والاعم ضروري ان الاخص انما يتوقف بالاعم على انه كلما حضر المعنى بالبال حضر جزءه وكلما حضر المعنى حضر لازمه لانه جزء فيكون انه لم تصور الكل نسيا تاما متصور جميع جزءه ولازمه سواء وضع للكل بعينه اولم يوضع وسواء سمي اللفظ او تعذر التعبير باللفظ كما في غير انه اذا وضع للمعنى بعينه توقف جزءه ولازمه على انه اللفظ انما ضروري توقف تصور المعنى بعينه اي اللفظ على الآلية ويتحيل عقل

انتفاء الدلالة العلم بالمدلول من حيث انه مدلوله فيكون اللفظ اذا دل الا على الجزء واللازم لانه كلما وجد اللفظ وجد مدلوله وكلما وجد المدلول وجد الجزء واللازم فكلما وجد اللفظ وجد الجزء واللازم لا كل لا يجب باعتبار الجزء واللازم الا حقيقة اذ لا يلزم من وجوده وجوده مما ضرورة لجواز جعلهما الى قائل الواضعة والدال موانع يلزم من وجوده وجود المدلول فلا يكون اللفظ سببا تاما في فهم الجزء واللازم البتة واما المعنى المدلول عليه فغير عما مما تقدم انه سبب تام في فهم جزئه ولازمه غير انه اذا وضع له اللفظ توقف عليه واذا توقف عليه توقف عليه جزئه ولازمه ضرورة ان المتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء ولا يخل هذا بكون المعنى سببا تاما في فهم جزئه ولازمه لان فقط انه اذا فهم من اللفظ بلا توسط عنه انتظم عنه او لم يوجد بالكلية وحينئذ المعنى تام الدلالة على الجزء واللازم فظهر بما قررنا ومنشأ الخلاف في ان التضمن والالتزام وضعيان نظرا الى ان اللفظ غير مؤثر فيهما مع ذلك الواضعة قال الشيخ زكريا وعليه اكثر المحققة او محققنا نظرا الى توقفهما على انتقال الذهن من المعنى للجزء او لازمه وبالتصاق سوء غلامه من كلام المصنف **وانما** اتى بصورة الكلام ليبين ان المعنى انه الدلالة وان لم يكن الوضع مخلا بان يتوهم انه لما جعله مع الوضع جزء سبب تام لم يكن دلالة الا عند انتفاء الوضع كما ان دلالة العلة المركبة بعد رفع جزء منها والله اعلم وانما قال سواء وضع للكل لفظ او لم يوضع اشارة الى انه لا يجب ان يكون لكل معنى لفظ وانما توضع الالفاظ غالبا للمعاني المحتاج جلبها اليها ضرورة بقاء كثير من المعاني كانواع الزوايا والتضوع والالوان للفظ لما قررنا في الاصول **قوله** لسبب التام سواء فسر الاهلية بما يريده فصار الاهلية مشتركا من الوضع والمعنى المشترك في مطالب تام ايطلق ويفسر الغرض في تعريف الجزء بين كلي بل الكل بما علم في محله ومر على سبيل قول المنطقيين اذا فهم الشيء على قبيل ما ليت بعلامة الحس المشترك **ويحتمل** ان يكون غرض فلم يتوهم ان المعنى لا يكون سببا تاما فيطلب دليل اجتماع الوضع والمعنى وان كان سببا تاما فلا يتوهم ان يجعل سببا تاما بل لحقيقة الا الكون مع السبب التام المنضبط وهو ظاهر **قوله** لتعليق الدلالة وهو ايضا انه المطابقة على هذا الوصف اي الذي هو الوضع المناسب لان يكون علة في الغير وانه التعليق بمعنى جعله اي الوصف وصفا لكل قول اخبر زيد اذا علم فتعليق الدلالة اخبر على هذا الوصف الذي هو العلم المناسب لان يكون علة فيه بمعنى جعله

قف
على انه لا يتوهم وضع الالفاظ
لا المعاني المحتاج
يقي كثير من
اليها بلا
والطعوم والالوان

ان يكون العلم علة والسبب اجراء فيلزم ان لا يكون الكل وجود الجماعة وبعضها كذلك
ك ان يكون علة فتعليق اجراء عليه لا يصح بعلية بعضه وهو ظاهر قوله ثم قد
ان قيل انما قبل ان يظهر ان نزع قوله فليحفظ ان اراد ان اللفظ صحيح
ان فساد الثلاثة المذكورة دليل الحصر ان اللفظ الدال على معنى ان كان وضعه لذ
هو المطابقة وان لم يكن لوضعه فلا بد من علاقة بين المعنى الذي دل عليه من غير وضع وبين
ما وضع له ذلك لو لم يدل لما اختص بالدلالة عليه دون سائر المعاني لاستواء الجميع بالنسبة
الى ما وضع له هذا اللفظ ثم تلك العلاقة لا تكون عقلية لان الكلام في الدلالة التي هي لاجل الو
الوضع فيجوز ان يكون وضعية بمعنى انه وضع له اللفظ لمعنى يلزمه هذا المعنى الخر فان كان
هذا المعنى الخر داخلا فيه وضع له اللفظ بالدلالة التضمنية وان كان خارجا عنه
بالدلالة التزامية وارد الفرق بين المشهور في العلم وهو انه ايدل بمعنى من معاني اللفظ المشترك
على وجه من اجراءه اعلم ان العلم ايدل مطابقة على وجه من اجراءه بلانه لم يوضع له وانما ان العلم ايدل
بمعنى علية بلان التعلم موجب الجزء في ضمن الكل والعلم يتبين بكل على انه لو كان كلا لما
اشتمل به على كل وجه من قراءه والمثلي باطل وانما قلنا ان العلم ايدل الالتزام لما بلان الالتزام هو
الدلالة على خارج عن المعنى وشيء من قراءه ليس بخارج اذ لو خرج بعضها لخرج بعضها لان كلا
للمساواة فلا ينفي العلم مدلول وهو باطل فاذا العلم ايدل مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما فالعلم ليس
بدلالة لانحصار الدلالة في الثلاث ولا يرد بعض المتكلمين يسمي قسما رابعا الدلالة واعلم
يتشكل ان العلم واجب اشتهر ذكر هذا في شرح ايساغوجي بانه دال
بالمطابقة قولك اذا جاء عيسى مجموع فقط يا بعده اولا لم ايجيء فلان وجاء فلان
وما كذا ومثله اجب الا ضمني لشارح المحصول فلت وفيه نظر لان قولهم مجموع فوق
فقط يا يقتضي ان تلك الفظ يا مدلول الدلالة وهو ممنوع لان مدلوله معنى كونه فوقها انه دال على
مطابقة وانفصالا مجموعة منه وانما ان يقولوا انفصالا مصاحبة له في الصدق وانما ان يقولوا انه
يستلزمها جاز فلا نسلم انه على مطابقة بعلاقة ثالثة اشتقاقية احترز مثل انه لم يوضع لزيد فلا
يدل عليه مطابقة لانه اذا اراد اقائل الرجال مجتمعا الذكور البالغون من بني الجنس ولم يوضع لزيد
من حيث هو هو على علاقة ثالثة اشتقاقية اعني الفظ يا خارجة عن اللفظ المفرد الى المركب
والصحيح ان دلالة المركب عقلية كما يجيء عليه الرد ان شاء الله تعالى انما قلنا العلم انه يدل

هذا الذي ذكر غير مستقيم
لما يجيء له لفظ العموم انه
يعني ان يقال ان مفهوم
قوله كذا اي في معنى
كذا وهو يرجع الى انكا
ل ما في قولك جاء عيسى
معنى مجموع قولك جاء
فلان وفلان الى اخر
الضمير وفلان عليه بيا
ذا ذكر ما يعلم ان هذا
هو الشائع في العرف

اليه ادخله الخشابي كما ذا فعلى كون الشيء معنى الضمن
احصل من كونه متساويا له كما يعني ما في تامل

على قضايا فيلزم أن تكون دلالة اللفظ على الأجزاء لا تجري إلا أنه لا يحصل به إخبار فيتما من حيث إنه
علم ضرورة أن كل فرد يشمل بعلم وحدة من يثبت ذلك واحد فيدل على كل فرد فلا نقض إلا بالمطابقة
وإن قالوا إنه يشمل ويحصل فلا دلالة له عليها لا يدل إلا على المتناول ويجيء على الآخر البتة وإذا
لم يدل عليه فلا يدل على ذلك الأجزاء بل المطابقة إنه مغاير لها بل نظير لفظه من حيث هو وبعوده
السؤال وإن قالوا إنه يشملها فهو يستلزم الأجزاء الدالة عليه ذلك اللفظ إلا أن مستلزم
الشيء مستلزم لذلك الشيء فيدل المطابقة وإنما الإشكال جواب من السؤال من حيث إنه بيان
فيعمل العام من حيث هو عام كلية فيشترك فيها على كل فرد فرد وإنه على أنه يحمل الكلية فربما
وهو تبيان من غير تكلف ولولا أن الأجوبة لأنه لا بالنظر على كل فرد **قوله** فيصح أجزاء
لدلالة يشمل بكل فرد فلأن مقاطعة إذ الأفراد يشمل بكل من اللفظ من حيث إنه عام بحيث معتبر لا
فيه العموم لصرفه على كل فرد أما حيث اعتبر عاما فيعبر به مطلقا على تلك الأفراد كلها
عند اجتماعها فيكون أجزاء لدلالة لا يجري على واحد منها بخصوصه وعلى ذلك الحيثية فلا إشكال
مثاله إذا اعتبر فيه مطلق المعنى فهو دال على زيد بخصوصه لأنه حيوان ناطق وإن اعتبر فيه
جميع الأفراد فلا يصدق عليه بخصوصه إذ لا يشمل جميعها بل بعضها وهذا الاعتبار في قوله
دال والمشترك بين والعبير الحري فبل ملحوظ الكلام فهذه نخبة تحقيقه خشية الإسامة الثاني
ما تقدم من الدلالة بالنسبة إلى المفرد والمركب وإنما المركب فيه اختلاف الناس هل هو موضوع
فيحتمل ما تقدم وقال بل هذا يرى أن الوضع هو جعل اللفظ بعينه دليلا على المعنى بعينه
وجعل كل جزء من أجزائه دليلا على ما يقابله من أجزاء المعنى فإذا قلت مثلا زيد كاتب فزيد
دال على الذات وكاتب دال على الصفات وأما نسبة دال على نسبة أحدهما إلى الأخرى أم عقلا
بمعنى أن الواضع إنما وضع المفردات وأما التركيب فمن حيث عقلا بمعنى أنا إذا قلنا زيد كاتب
فهم السامع معاني المفردات وبإعرابه المخصوص يفهم منه عقلا نسبة الكتابة إلى زيد قال
العلامة ابن مرزوق في شرحه [illegible] وهو التفتازاني عند بعضهم **قلت** وكذا نسبه
ابن [illegible] في صدر شرح التنقيح [illegible] للمحقق [illegible] وجه اللفظ [illegible] محل الكلمة [illegible] الخلاف فيه
الشراح أنما جعل المصنف الجميع وضعية لأن الوضع فيها من خلا كما قال وقال الزركشي
أنه لا خلاف أن الجميع [illegible] وصفا [illegible] بمعنى اللفظ [illegible] من خلافه وإنه [illegible] ونقل عن بعض
أنه لا محل لهذا يعني الخلاف في أنها لفظية أو عقلية أو بالتفصيل على ما مر قال لأنه [illegible]

نف عنا قشد الذي هو ألنا
به دلالة اللفظ هل هي وضعية
أم عقلية وانه خارج عنها
بأنه اجماعية ذاتية
ذكره الله درجاه عناني ان

ان اريد بالمراد اللفظ بقيد مع الاقتران فلا خلاف انه ليس كذلك وان اريد انه يفيد مع الاقتران
فلا خلاف انه كذلك فلم يبق الا ان يقال سلمنا موضوع المعنى الاجتماعي لكن لم لا يجوز
ان يكون الجزء الذي هو المعنى الافرادي موضوعا ايضا فيلزم الاشتراك وكذلك صرح ابن سينا وغيره
اقول لقائل ان يختار الشق الثاني ويقول الاشتراك خير من المجاز وقد يقال
ان التقسيم هو ان يعمد الجزء ثم الكل والاشتراك انما هو اذا لم يعلم المعنى ممتنع اجتماعه
من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى الجزء بل هو صحيح وايضا يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة
وبالقياس الى الجزء تضمنا فبطلان الاشتراك انما يتم اذا لم يكن الانتقال من اللفظ الى المعنى
ومن المعنى الى اللازم ضروريا لان التلازم لا مدخل له في الوضع اصلا وعدم التقييد يعتبر على نقل
جماعي على ان الجميع يتمسك بتقليل الاشتراك لم يفيد المصنف المطابقة بكمال المعنى وتمامه كما
فيه غير خفي بقوله لان الحاجة انما تندفع بالجزء المعنى لا يقال انه هو المعنى المعتمد قول المصنف
المعنى الذي وضع له بل انه يحتاج الى شيء اقصاه ان الجزء ليس هو الذي وضع وقد فسر ابن الحاجب
به مختصرا بالكمال فاعترض عليه بان اللفظ الموضوع لمعنى بسيط يصدق عليه مطابقة ولا
يليق ان يوصف بالكمال اذ هو شيء واحد وقال العضدي في شرح المختصر لا يعدل عن تعريف
بقوله كمال معناه لما على اللفظ اذا اريد بعينه كاعتماد فهو زيد معتمد وزيد زيد فلت
شلاثي
وتعقله الذي كشي عنه ايضا انه مقصود وهو ضعيف كما ان اريد بقيده فقد خرج بقيد
المعنى والحاجة الى قيد الكمال عرفت الخروج من المطابقة فلا يرجع مقصودا الا
على الجمع المتقدم والاولى ان يقال هو المطابقة على انه اللفظ المعنى به على ان يكون
موضوعا لا بمعنى ان المطابقة هي الدلالة على المعنى الموضوع له وزيد مثلا لم يوضع
للفظ المذكور اي لم تقل معنى فهو بمعنى دلالة اللفظ على معناه ما عنى به المتكلم ان يكون وضع
له حقيقة او لا وفي قوله تقل التفتازاني ان صفة الدلالة لا تختص بالحقيقة بل تجري في المجاز ايضا
فانه لا معنى للمطابقة الا ان يفهم السامع من اللفظ ما قصد به وقد حققنا انه منا وهذا
بعد تسليم ان منا وضعا حقيقيا او غيره والا فمجرد القصد لا يكفي والا لكان من علق طلاق
فاصر ان يطلق دلالة الناطق على وجهه يكون لفظه دالا على الوجوب مطابقة وقد مر شيء
من هذا وانت لتعرف المحقق من تكلم على كلام العضد السابق بعد ان ذكر ان اللفظ يزاد

به لغة ثم قال الاجلاء ان فضل البيان بوضع فضل وهل يلزم منه وضع حتى وضع الانتفاء والاصطلاح
على انه يخيل اللبس وبه تبصر الكلام اللزوم انما اذا قلنا فرض بعد ما فرض وصح وجاز والا لزال
الفهم والمدلول بعد وجوده والدلالة عليه ليست كذلك لجواز الدلالة الانتفاء والاصطلاح قال وبه
كلام الشيخ يعني ان فضل اشارة الى فضل على ما تبين والتحقيق انه وضع على ما مر مثل فضل الشيء
ضع لا بوجه الاشتراك والاشكال جميع الالفاظ مشتركة ولا دليل به وكلام المعتبر في الاشتراك
الوضع فضل والمدلول يقابل اللفظ ثم قال بعده وفي فضل الشكاع يعني كالشكاع الفضل المقارن لما
عدا الدلالة وضعية والالم يصح الاحتراز ووجه الاحتراز انهم لم يعتبروا بفضل الوضع والدلالة
لانها بمنزلة الدلالة الانفعالية بل يجعلوها من فضل الدلالة كما يجعلون اللفظ بسبب فضل
الوضع مشتركا وعلى فضل الاشكال الدلالة الوضعية اللفظية هي الانتقال من اللفظ الى المعنى
وهيئة منه بل اعم من الدلالة اشتمل المطابقة والتضمن والالتزام بخلاف دلالة المطابقة كما قال المصنف
وبهذا ان يقول التضمن والالتزام تابعان للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون
متبوعه فالتضمن والالتزام لا يوجدان بدون متبوعهما وهو المطابقة وانما قيد المطابق التابع
بالحيثية لان التابع قد يوجد بدون المتبوع كما في التضمن فانه قد يوجد بدون المطابقة كما في
الفلز وقد يوجد بدون تضمنه كما في التضمن كما في تابعة الناطق وانما عبر في بيان الموضوع في
الكبرى بالفعل بالحيثية لم تكن الواسطة **واجب** بعد الهيئة التابع الغير موقف المحمول
او هيئة للقضية وانما عبر بالفعل بالتبعية في الالتزام لما مر في الالتزام عن فهم الملزوم
واما بالدلالة التضمن مجموع لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فكيف يكون التضمن تابع
للمطابقة **واجب** بان يقول وجه الاول ان اللفظ اذا دل على الكل فهم منه الكل
من غير ملاحظة الاجزاء على الانفراد واحضار اجزائه بالبال ثم يلتفت الذهن الى اجزاء معينة
مصيرة وانما يتوقف التضمن بعد الالتفات الثاني ان التضمن والالتزام عبارة عن فهم الجزء او
اللازم في ضمن الكل والملزوم بتوابعه حتى لو فصل بالمعنى جزء فقط او لازمه كان مطابقة
وعلى هذا فالتبعية علامة الثالث ان المراد بالتبعية انه دلالة على الجزء او اللازم بواسطة
الوضع للكل والملزوم المتلازم والمطابقة اشتى **واما** المطابقة فلا تتلازم والتضمن
يجوز ان يكون معنى بسيطا فلا وضع له لفظ دال عليه مطابقة والتضمن هو هذا هو
واما التضمن والمطابقة للالتزام وبغير ضمن اليظ لجواز ان يكون لم من المعاني ملازم

والتصوير موجبا لا يجمع **قلت** ومن هاهنا يقطع بأن قول من قال ان عبد الله
يكون الاجزاء كلها مادية لكون التصغير لا يجمع وموجبا على ما قرر ان المادة
هي عباية عن اللفظ المركب والتصوير هي عباية عن البنية وكلاهما ان اللفظ يكون
حقيقيا وهو المشروح الملفوظ ويكون بالقوة وهو المنوي مع اللفظ كقولنا المادة
والمواد هي جواهر الالفاظ والتصوير هي الهيئات العارضة لها اذا تقرر هذا فاعلم
ان لفظة عبد من عبد الله لما بين باعتبار ان فيه الالف واللام تعتبر
من حيث كونها كلمة وضافته وعلى صورة تشكلا بالاول مادي والثاني صوري
فيتم منهما جزء ان واذا هو جزء له باعتبار ان وجعلهما جزءين **قوله** واما ان
تعتبرهما الخ يعني اذا لم تكن الا تبقى بالمادة والتصوير بعبد الله المذكور وتشتمل
وجود جزءين مادة بين بل اكثر فيكون كل منهما مادة لانه مفصوح تحريرا **قوله**
انما يحتاج الى التقرير من الجزء الاول الخ انكلام انه اذا لم يرد على هذا المذهب
فصوح عبد الله خارج لا يدخل هذا القسم بالكلية حتى يحتاج عنه اذ لا يصح
عليه انه جزء على جزء مثلا لانه ليس له الا جزء واحد لا يدل
ونحن نطلب ان تكون الاجزاء مادية وهذا يقتضي ان يكون كل جزء يدل
الا على جزء المعنى والا لم يكن من هذا والتعجيم هو التدليل عليه فقولهم مادة اجزاء
لا جزء اتم جنس مقابل بجمع **قال قلت** اذا كان المراد كل جزء فهذا هو الذي
من يدل على شيء من مثلا وهو جزء من يدل فايم يقتضي ان لا يكون من
جملة ضرورة عدم انه جزء على جزء مثلا **قلت** المراد بالجزء ما طرد اللفظ به
من جملة كثيرة وفايم مثلا والزيد وفي لم يتبين كما منه اللفظ المركب
والا تبين منه المعرف والا يصح عليه انه جزء المركب من حيث انه جزء جزء
الجزء جزء **قوله** كهذه المركب الخ استعمل الفرق منابه المنع والعكس بالجمع وهو
اصطلاح المشهور خلافا لمذهب الفرابي وعبارته تفهم ما ان شاء الله ومعنى ما ذكر ان
صحة الاصطلاح على معرفة
مع انه قد يوجد بالمعرف منه الذي يخرج من حد المعرف ويصير عكسه اي جمعه ويدخل في حد المركب
ويصير جمعه اي منعه وعلى الزيادة من المصنف خلافا على انه يقال ربما يستغنى عنها لان الكلام
ان معنى قوله انه مفصوح ان تكون مفصوحة بالزاي وافسد ان ما تدل عليه منكرا لاعلام
من العلمية مفصوح كذلك لان المفصوح بالزاي من العلم هو وضعه ليعين مسماه وما ذكره على
هذا راجع الى الثاني في انا سلمنا والتعاون بها وذلك خارج عن المفصوح الاعم والنقط
مع بعض ذلك غلط قبل وجبران قلة المعاني الموجودة في مفصوح تسامح لانا نقول حقيقة الاعلى

الزاي

الى المعتبر الى المفرد والمركب مع الدلالة بالمطابقة فقط كما هو موضح التقسيم
واعترضه ابن الملاحمي وقال المعنى لهذا التخصيص بان التضمن والالتزام
من المجاز وهو خروج عن الوضع بان الدال بالتضمن والالتزام لا يشمل جميع الالفاظ فيبقى
ما لم يشمل لعموم كل جزء او لازم بعيد خارج عن الصفة وهذا بناء على ان التقسيم انما هو بقيد
ان لا يصح تخصيص التقسيم بالتضمن والالتزام والمطلق انما ينصرف العموم الى
الى التقسيم بالمطابقة ووجه انظر ان في الجزء يكون المركب من جزئين وضعيين معتبرين كالحيوان
او المركب الذي لا جزء له البتة او له جزء لكنه على جزء معناه المتضمن والالتزامي
انه لا جزء له صح ان يخرج من حد المفرد ويخرج عن حد المركب وهو باطل بوجه لا يصح التضمن
والالتزام **واجيب** بانه لا مانع من كونه مركبا بالنسبة الى المعنى المطابقي
ومفردا بالنسبة الى المتضمن والالتزامي كما في حد الشيء يتصف بوصفين متضادين وجهتين
مختلفتين ووجه ابطاله الاول والثاني فلم يتحقق بالنسبة الى المعنى المطابقي حتى
المتضمن والالتزامي كما ذكره المركب الذي جزء له يسمى اما لازم المعنى بسيطا واما بالنسبة
الى المتضمن والالتزامي كما لا يتحقق الدلالة المعنى بالنسبة الى المطابقي لانه موضوع اللفظ
على جزء المعنى المطابقي مثلا اول مكان جزء المعنى المتضمن جزء المطابقي وحينئذ
جزء الجزء جزء وامثلة الثلاثة فكذلك الالتزام لا يوجد بدون المطابقة وجواب عنه يجوز
اولا قال الشعر التقرير الذي على تقدير تسليم ذلك لا وجه فيه انما تدل على انه لا
يصح تقسيم الدال بالتضمن والالتزام او المطلق بسبب العدول عن الاهمال التقسيم بالمطابقة
والا دليل عليه شيء من الوجوه **فان قلت** الوجه الثاني دل عليه لانه اذا ذكر الاهمال
كان صرفا على المركب الموضوع لمعنى بسيط لانه لا جزء له بطبعه على جزء معناه الذي
المعنى المتضمن وكذا في الالتزام البسيط **قلت** انه لا اعتبار في المركب بكونه الجزء على
جزء المعنى بوجه من الوجوه كما ان المعتبر في الامر اصطلاح الدلالة من كل الوجوه ليصح النقل
بل الذي يكون المعتبر منه ما لا يتغير بجزء من الدلالة على جزء المعنى المطابقة والالتزام
ما وضع الاصل على المركب المذكور لا يتغير بجزء الدلالة على جزء المعنى في الجملة
اعني المطابقة الشيء **قلت** ومعنى النقل بالنسبة الى مجموع المركب والمفرد مثلا
فقولك زيد موجود اذا نقلت في المركب الدلالة باعتبار الوجود الخارجي موجبة جزئية ولا يلزم فيها

المصدر بفتح الياء خوجي **قال قلت** لقائل ان يقول ان قول المركب بالاضافة جزء جزء الدلالة بكسر الجيم فجوز زيد وفاي كل جزء منه يراد به الدلالة يعني زيد دليل انه تواضع منه حرف لا تعرف الدلالة ومنزل بعينه تفسير حد المعرف **قلت** لا نسلم ان الجزء من زيد وغلام فصل به الدلالة بشيء من معنى زيد دليل انه لا يعدم منه شيء من معنى زيد لزوال عند الانفراد ولا عند الاجتماع وانما الذي فصل به الدلالة مجموع اللفظ واختلال الدلالة بعدم بعضه انما هو لانعدام المجموع الدال لا لكون الجزء الاول بانفراده دالا على الدلالة وتخلف الدلالة لزم ان يكون لا دال الجزء الثاني **قلت** هو تمام مراد السؤال انما ورد بحسب لفظ زيد مثلا وانما الوضع الصفة بلا سؤال ليس مراده ان العلم بمجموع لفظ زيد اجزاء بل ان اجزاءه مغنى زيد اجزاء ومعنى زيد ليس له اجزاء فتحتاج الى الدلالة من حيث العلمية **الثالث** ما ذكره من تفسير اللفظ باعتبار الاسم والوضع دال العمل وحق يلزم من يكفيه بالصور ان يجعله مركبا لدلالة جوهري على الحدث وهيئته على زمان مبدأ الدلالة دال المضارع فيه جزء ان مادته يدل على العمل دلالة على الحدث وحرف المضارعة يدل على حضور الفاعل او غيبته فيلزم ان يكون بمعنى التعريف مركبا عند كل احد وانما الجزء هو من قبيل المعرف ان قلت ان له معنى بنفسه وانما دلالته على ما اضيف اليه **الرابع** مما ينبغي ان يجعل في هذا المقام ان ليس مراده ان يكون اللفظ فصلا به الجزء على جزء معناه، مثل الفصل حيث هو وانما المراد التمييز الجملي على قانون اللغة حتى انه لو اراد احد زيد او الباب اضافة ونحوه الذي معنى لا يلزم ان يكون بذلك مركبا **قوله** وهو مشترك الخ التضمين هاهنا الى آخر مذكور وهو المعرف كما قدر المصنف **قوله** في تعريف المشترك اللفظ الذي تعدده الخ اللفظ جنس والذي تعدد فصل به المفرد وكذلك قوله في تعريف المفرد اللفظ الذي لا تعدد الخ اللفظ جنس والذي لا تعدد مثله فصل خرج به المشترك واعلم ان تفسير المصنف اللفظ المقسم الى المشترك والمفرد بالامر اراد موضوعا بان المركب لا يدخله الاشتراك وهذا مذهب الاكثر وبعضهم جعله قيدا ليخلو مثاله بعض شروح الجمل نحو الرأفة حيوان كما انه يشتمل بمعنى ان المتكلم اخبر به انه يرى فرسه او بانه لحمار اهو الرأفة حيوان ويكون مشتركا باعتبار المعنيين فالاربعة دون مثاله غير مطابق لان المشترك اللفظ واحد تعدد معانيه والمذكور يقتضي تعدد اللفظ

تعلم

معلوم قال ونحو قول بعضهم اليل لانه يستعمل بمعنى الفعل والاسم لكان اولى وبعد
ذكر الثنى فوجه التقييد بذلك ان الاشتراك انما يقع نحو عسعس لما وقع للفعل والحرف
دون التسمية والعلم على ما يقع اشتراك الحد المركب انه اذا وقع بعطف مفرد جاز فيه
اراده واحدا اشتراك الحد المركب ان يجعل مجموعين عند السامع فقط بالمثال الاول يحتمل
وان كان اللفظان متغايرين واراد بقوله ان تكون الغاية المركب مشتركة حتى يكون محتملا
للمعنيين او اكثر فيما من ذكر من نحو صه وقد يحتمل ان يكون المراد بالمشترك
ما يحتمل انه يدخل بنفسه بالعطف ويحتمل ان يقال انه الذي يصح عليه وبعضهم ان يجعلوه عبارة
غير ما لا يصح **واما** مثال الاسم المفرد والفعل ومثله ما لا يصح كونه مفردا فيما
يجوز ان يقال من المركب المشترك ان جعل العطف بحيث لا تكون جزء على جزء مثلا على ما مر وان
لم يكن من قبيل المشترك بل من قبيل ما هو مركب اذ **اقول فان** يقال
من تغيير الصحة اللفظ المعنى ما مضى بل الاجراء انه لا يقول بالاشتراك الحد المركب وعلى تقدير
جعله المشترك والمفرد فالصحيح ما ذكر من دخول المركب فيه حيث لم يتغير المعنى فكان ينبغي
لمن يقول في الحد اللفظ المفرد يخرج المركب **قلت** يقال من تغيير اللفظ فيه ان اراد
انه اراد ثانيا فلا مدخل للمركب لا يقال منع عدم تغيره في الحد لان نقول قبل العلم للعهد واراد
بمعهود اللفظ الموضوع بالاجراء المذكور فليس وكما تخرج في حد المفرد بالحد من دخول
المثال الحد مثلا على ما ذكر من الاشتراك الحد المركب انما يقتضي ان التعريف على ان المركب
موضوعة لتكون لها معنى مجملا يتفق فيها الاشتراك الحد وقد مر ان التعريف خلافه **قوله**
الحد فان تعدده وضعه الخ السؤال بقوله الجواب لا يرد من طريق الاولى على ان المجاز موضوع
والاولى ومع هذا فالسؤال انما يرد على ما تكلم به المتكلم وهو مثلا لم يذكر الموضوع
اصلا وانما ذكر المسمى ولكن لما كان ربما يتوهم منه ان الموضوع والمسمى واحد
ورد السؤال وجوابه لدفع الوهم واصل السؤال ان ورد التعريف على المجمل ولكن حقق هو
بالمعنى عوض الموضوع كما نقل عن ابن مرزوق فقال انه يصدق الحد بقسميه انه مثلا
قول حقيقي ومجازي فانه تعدد معانيه ويشمل قسمها قال والاسد مرتجل ومعنى كونه مثلا
والمعانيه على حد السواء فيخرج مثاله من قول حقيقي ومجازي فان اراده للحقيقة ارجح انتفى
قال ابن مرزوق ومنزلة سواء ومثله وضع التنبيه المفرد فيما مسمى اللفظ ومعناه اما

مسماه مجموع اجعل اللفظ اسما له ومعناه ما يعنيه اللافظ به **قال** وهذا من سؤال
المصنف وجوابه **قال قيل** كيف يصح السؤال المصنف عن شيء واجابه عن شيء آخر اجابه السؤال
وضع عن لفظ الموضوع والجواب عن المعنى **قلت** لما كان موضوع اللغة ومعناه واحدا
لم يبال باختلاف العبارة وكان يليق حيث اخر عن عبارة بروايته في السؤال ان يغير عنه
في الجواب ايضا فيقول الموضوع والمسمى مقررهما وانما قيل الخ اذ جعل عبارة المصنف بادة
المجاز موضوع نفي الاعتراض بحاله لانا لا نعني بالمشترك الا ما وضع لمعنيين بل اكثر وغرضه
المصنف ان غير موضوع لمعنيين فيكون مشتركا قلت تغير وضع الحقيقة شامل وضع
المجاز وانما اشتمل اللفظ قلت ان اراد الحد من الاول الحقيقي الذي تفرع تعريفه ومن اثناني اوراد
الحد من السؤال التخصيص وهذا غير فاسد على التخصيص فان المجاز لم يوضع الا بالنوع كما عرف من
محله وح فالسؤال غير وارد في المتن فيكفي ان يقال لا يحتاج بل ينظر الى اللغة حيث ان
المجاز باعتبار انه الوضع الحقيقي غير موضوع اصلا فلم تتعرضه الوضع حقيقة هذا
والخلاف في هذا الوضع اشتراكي لان انه لما كان غير ملتفت ولا معتد به لم يتعرض ولا ان
الحد الاول **قوله** لا يحتاج الى قرينة الخ يعني لا يحتاج الى قرينة توجب بها الدلالة كالمجاز
والا فما كان مشتركا منه يحتاج ايضا الى قرينة لتوضيح الدلالة الموجودة لتصحيح
كما تقدم **قوله** او الاضافة الخ يعني بنزل الغلط بان اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع
له وكان الاضافة تصحح استعماله فيه وما مضى حيث وجوان الغلط ربما نصب عليه قرينة
غلط ايضا كقولك مشيرا الى حمار هذا الفرس فان هذا التركيب انما تدل قرينة على الغلط ترجح الجزم
الحقيقي وكان يتم على وجه يصح بالمجاز ولا الغلط مونة كثرة القرينة على وجه يصح
اولا للجزم بانه كثرة القرينة فاجيب ان المصنف رح عليه شيء حيث عبر بالاضافة اذ كل
تحقق الاضافة المعتبرة لم يكن غلطا ولا يخلو رح على التعبير بالقرينة اذ لم يعبر بجعل المصنف
رحمه الله **قلت مسألة** الاول كما علم من انه المجاز والاشتراك والحقيقة والمجاز
في كلام المصنف ان اللفظ المعرى ينقسم الى مفرد ومتنى وحقيقة ومجاز ومنقول وغير هذا
مما يليق وجه التقسيم الى ممكن ان الاولى ان يكون مفردا متعددا اصلا اول هو
المنفرد فلا اشكال والثاني ان اصلا ان يوضع لكل معانيه على السواء بان يوضع لمجموع الوضع
لمجاز ولم يعتبر النقل من بعضها الى بعض اي اصلا الاول هو المشترك كالغرب والثاني وهو الموضوع

في على ان المراد بالمجاز موضوع
وضعا عارضا بعد وضعه
بالنسبة الى وضع الحقيقة كما
تقدم انظر الخ

(١٧ في هذه بنسخة ج)

للفعل

قوله اللبث المفرد الخ اللفظ جنس والمفرد مطلق يخرج المركب والذي لا يمنع تصوره الخ وقيل يخرج الجزئي قوله لا يمنع تعقل مدلوله الخ اعلم ان الكلي والجزئي شيئان واحد بالذات مغايران بالاعتبار فالكلي من حيث انه موضوع للحقيقة معقولة على الاستقلال والجزئي من حيث هي تقبل ان توجد في افراده متعددة بل لا تتحقق الا في الخارج لان الجزئي كان معناه فاقدا للشركة ولما كان معنى الكلي متقوما بقبول الشركة من حيث هو كذلك وبين معنى قبول الشركة وبين الكلي ان يكون معناه قابلا للتعدد في نفسه وان لم تتعدد بالفعل ولا الصلاح ولا حتى توجد في افراده متعددة كما ذكر قوله مثل العلم والبياض الخ يعني انه يحمل على الشيء في جواب الحمل مشتق ليحمل المدلول عليه وحمل الاشتقاق بخلاف الصوف فانه يختص بحمل المدلول عليه كما قاله المصنف قلت وهذا الاصل اصطلاحا منه فانه قد يطلق الحمل على ما يعم الحمل والصدق بان يختص احدهما بشيء دون الاخر وكثير من الناس يعبرون بلفظ الشركة في حمل الكلي فيقولون هو ما يقبل الشركة فلا فرق عليه اذ يجوز ان يعبر الخ وقيل ان قبول الشركة في قوله بالاستقلال ان قال انسان وما يقبل ان قال انسان وما لا يقبل ان كان مملوكا الى غير ذلك وقد يعضهم الى التعبير بالحمل فلا فرق عليه حمل الاشتقاق المذكور وبعضهم الى التعبير بالصدق ويلزم من هذا كله قلت والاعتراض على تعليل الشركة بما سبق لا شيء عن عدم معرفة المقصود فتدبر اذ المقصود بقلة تدبر والله اعلم ان يكون مدلوله الخ المدلول يشمل ما يدل على الملكية وما لا يدل الا نحو زيد وعمرو وخالد ونحوها ولا شك ان مدلول زيد يشمل على الملكية وما لا يدل الا على الذات وغيرها بل هو على الارض وان قال تعرض له فلا شركة فيه فتأمل والله اعلم قوله فلا يقال ما لا علم الخ يعني بالنظر الى الحقيقة واما عند تصور الصلاحية فلا مانع من ان يقال ما لا علم والشائع في علم ونحوها ويكون مثل كليد والله اعلم قوله بالنسبة الى الزوال التي جرى فيها البياض الخ يعني بالنسبة اليها من حيث انها وان لم يحتج كونها متصفة بذلك الوصف بالجسم المتصف بالبياض مثلا لتسمى كليدا من حيث انه جسم ما وبياض ما حمل عليه حمل اشتقاق كما مر بالبياض في نفسه كذلك وكذلك الجسم في نفسه واما الجسم من حيث انه اتصف بهذا البياض فحمل على ما يعم حمل المواطاة وحمل المصدر في شرح الشمسية فتوجه ان ملحوظ الاعتبار خلاف في ان الاتصاف يحمل حمل مواطاة قلت

وقد يفهم من كلام ابن الحاجب في قوله فان في شرح المفعول المحمل على تمييز على المشغول وهو الخارج
كقولك الا انسان عالم وعلى هو العالم ومن جعل الجزاء الشيء على نفسه كقولك الا انسان هو الحيوان
انسان حيوان الا انسان فاضل وكل هذا التمييز راجع على ما هيته الا انسان الشيء
قوله وجوبا ولا امتناعا ولا شيء ولا فائدة الخ يعني بهذا الكلام الى ان فصل الكل وبقي عليه
ان يقول ولا تاما ميا ولا عدميا ليستوفي جميع الا فصل الستة وكان ينبغي ان يقول ولا كثيرا
وحقيقا ولا شيئا ولا عدميا ليكون صريحا بالمفصول لان العلة ربما تشكل على وجوه يرجع
مثلا في الخارج بالغير الى وجوب عشرة ونحو ذلك والمراد بالتمييز هو ان الموجود اما
ان لا يوجد منه الا واحد او يوجد اكثر من واحد لا الا الموجود منه اكثر من واحد اما
ان يكون قليلا او كثيرا بل اما ان يكون مشابها او لا وعلى ان لا فغير منحصر الكل الى ثلاثة
ثم انفصال الاول ما لم يوجد منه شيء كجمع من زيد والشمس في الثاني ما وجد منه واحد كعلم
الشمس الثالث ما وجد منه اكثر من واحد كالاشياء والكواكب ثم قسم المتأخرون كل قسم منفصلا
الى تمييز وغيره كما قسمها المصنف **قوله** كجمع من زيد الزيد لفظ معرف يستعمل
على وزن ضرب وعلى وزن برج وهو مهموز ويجوز تخفيفه كقولك قال بعضهم والتمثيل
بهذا غير لائق بجزء من كل والجمع بين كل الجمع انه مرتب وكلامه في المعرف **قلت** وفيه
نظر لان هذا من قبيل المعرف المغير لا من قبيل المعرف الذي هو المفصول والجمع فقط يقتضي ان يكون من
كل الا الجمع فيه والا بقيته معا حتى يكون معرفا **قوله** كالرمان والرمانة الخ هذا المثال
انما يتصور على اصل الخ على اعتبار ما يوجد من الافراد الكثيرة التي قبل الهاء والا فتعليل
كتمر التمرة وانعامه وانما عدل التصغير والنقل الى ما حط في الوجوه فقط ليشمل هذا
القسم موجوده لان كل ما حط في الوجوه يشاركه عندنا الا على مذهب ابن السيد المصغر كمي
في اثبات علوه وانفصاله فرعة **قوله** الكل الذي استوى الخ مثل الكل نعت في اللفظ الكل
الخ فالكل جنس والكل يخرج غير العلم والذي استوى في اوزانه فصل يخرج المشكك وقوله
ولم تتباين فيه نقوة ولا ضعفا كذلك مطلقا تفسير على استوى وانما يتعلق به قوله نقوة
ولا ضعفا **قوله** وما يخرج بقيد قيدا من التعلق الخ كان هذا جوابا عن سؤال تقديره
بان يقال كما ان المشكك هو ما تفاوتت افراده بالقوة والضعف والتعلق والزيادة والنقصان والقبح والعلم والجهل والذكاء

والبلادة

والبلاغة الى حقيقة العلم لا يجوز مشتركا لفظيا ولا عاما للجزئي لجواب المصنف بان النقل
وان لم يعلم فهو بحقيقته وانما هو امر خارجي اي حقيقة الحيوان انما تعقل والتفاوت فيها
وتصوره على شيء من هذا ان شاء الله **قوله** المشترك هو الكلي الخ هو على نحو ما تقدم
والمراد بالشبه هنا ما يخرج المتواطي **قلت** هذان الاول فيه تعريف
الكلي على الجزئي لان فيه وجوه غير وفيه الجزئي علامته وقد علمت ان الكلي هو الذي لا يمنع
والمنع تقسم النفي ونعني النفي القبلي فيطرد معنى لا يمنع يمكر والجزئي هو الذي يمنع ومعناه
لا يمكن على هذا تقدير مدلول على الذي مر ذكره وفي كلام الجمل **قلت** وفيه نظر لانه
قوله لان الاعراض لا تتعرى لا بعد معرفة ملكة تعلم تخصيص بعض المعلومات دون بعض بل
معناه كل مفعول ينبغي الاضافة حتى تتعقل بالقبلية والاشتراك الذي اثبت فيه انه المنع هو الذي
لا ينبغي ان لا يضاف حتى تتعقل بالقبلية والاشتراك الذي اثبت فيه انه المنع هو الذي
لا ينبغي ان لا يضاف فيه هو الكلي فهو هو التعريف والمراد ما يدل عليه فهو الاضافة
من الامكان وما اخر لا حاجة الى اعتباره وقد جعل ابو عبد الله الذي يتبع شرح الجمل
الجزئي هو الملكة كما نقل عنه قال وانما قرر الف بعقد الكلي الذي عقل ليعلم بداءة هو
المعقول بالذات يجب على المنطق قال الشيخ زكريا فهو الكلي يعني صاحب ايساغوجي على الجزئي
لان فيه علامته يعلم بها والمراد المعقول بالذات عند المنطقي لانه ماهية الحدود والبراهين
والمطالب بخلاف الجزئي **قلت** ومثل هو التعقيب والمراد فهو فيه علامة ما ذكر
بالعهد والمؤلف **المتأخر** علامة المنطقيين ان يقصد المفرد الى الاسم والعقل والحرف
والى ما يعني من الافعال والصلة تتوقف مثل الفعل لان غرضه الخاص والتي تشتد
الحاجة اليه فاذا اريد التنبيه عليه نقل اللفظ المفرد الى ما يطلق ان يتعين به وحده فهو
الاداة وان يطلق ان يتعين به وحده بل بضميمة على زمان ما اخر او مستقبل او حال فهو
الكلمة كقولك والاسم الخبر والفعل الاداة فالواو في الاداة لا يتعين بقطع وحده لانه قد يصح الاخبار
به مع ضميمة شيء اخر كقولك زيد لا يقوم وقد الواو في الكلمة مثل الجملة التي انعقدت
منه بالاعتبار تقابل الحروف الاطلية والاداة وحدها وكذا ما يخرج الدال على الزمان
من الاسماء يقومها كالوقت والحين وارد على هذا التقسيم ان بعض الاسماء لا يصح الا
اخبارا بقطع وحده كالموصول والضمير نحو غلامي وغلامك وبعض الكلمات شبه

واخواتها والجيب عن الاول بان معنى الاخبار بالشيء الاخبار بمفهوم
الخ فان جاز ان يقال مفهوما بمعنى الغاير او وطابق الغيار وغير التضمن كون الاضافة
وهو كان الاخبار بهذا اللفظ هو المقصود لكان الحروف ايضا تطابق الاخبار بهذا
وعندما كون الحروف كلاما وايضا فان الافعال انما فضت بالاشكال الهيئة وارد
هذا فكيف يصح الذي قال وفضيلة من الافعال الثلاثة كفضيلة الحروف من الاصناف ثم
قال الشعر ومن الفعل هو في اللغة الشعر وارادته اللغة على ان الزمان ثابت بالهيئة
اذ قد تتحد الهيئة مع احتمال ابواب الزمان فاذا الكلمة ما دل بهيئته
وكلما ما دل بالذات الشيء ومن ان كلاما في اللغة وارادته من اللغة بالكلمة
ايضا مختلف وبما هيئته ثم الاسم اما ان يكون مفعلا واعم الاوكثيرا وقد تقرع
التصغير واجمعه وتسمى الاول اذ الاسم عنده الذي يذهب الابعاض بعضها مع بعض
وتسمى الثاني كلمة من الكلم وهو الجرح لان الذات على الزمان المنصرم المتغير فيكلم الخاطر
بتغير حالها او لان الذات على ما تكلم به يفصح وهو الزمان وتسمى الثالث انما تسمى اي
علوم دالة على غيرها من الكلمة والاداة ان الفاعل قد علمنا ان الاسم اما كلي او جزئي وان
ما الفعل فهو كله كلي فالواو الصحة حمله على كثير من الفعل عليه واجوده مذهب التغيير اذ
فيقال ان مفتاحا الحدث الواقع في زمان معين وهذا معنى كلي وكل من الفعل عليه يصح
اضافته فذلك الحدث والمفتاح حمله على كثير من الفعل عليه فصار ما دل عليه الفعل الاول وهو
اعلم وما الحرف فلا يكون بل انه كلي او جزئي فلا يتعقل له معنى يكون بذلك فلا
فلا واما ان وصف بالكلية او الجزئية فيما ينقل الى متعلقه فلت وهو مشعر اذ
الحرف بالنظر الى متعلقه يكون كليا ويكون جزئيا وفيه نظر لانه ان اريد بمتعلقه
ما يعبر به عنه عند تعبير معانيه وهو المعروف كون من مفعلا، اذ جزء الفاعلية واللام
مفعولها كما لا يخفى ولا شك ان هذه الامور كلها كليات ولا تتعقل منها جزئيا بل اذا قيل زيد
يا متعلق ما دخلت عليه من الالفاظ الجزئية والكلية فلا شك ان الجزئي يخبر به مثلا في
نحو زيد الى غير ذلك مما دل على شيء من انه حتى تستحق ان تسمى كليا او جزئيا فيما تعلقه
واما قول علم عارض له وهو الشماء والفاعلية به وهذا مما لا تعقل نفسه اولا بالنظر الى
الفعل بالنظر الى متعلق معقول كليات منذ ان فاعل انما دل على معنى الفاعل بالنفس

قف
على وجه تسمية اي اذا اريد
تسمية الفعل على
اسما لكون الخ فان تركيبه بالفاعل
والفعل كلمة من الكلم وهو الجرح
لان الذات على ما تتكلم به ينقطع
وهو الزمان والاسم تسمى
اثنينه على الكلمة وارادته اي

وان لا يبقى حلبيان كل الافعال ومنع الاشتراك مشهور لعلمي هذا المعنى فيه **ذلك الرابع** نقد
من كلام المصنف ان لفظ المعرف منقسم الى الكلي والجزئي كما صنع الجلال وهو صحيح
لان اللفظ يوصف بها تبعا للمعنى مجازا والاولى ان ينقسم المعنى كما فعل الغائبي
لان الجزئية والكلية عارضان للمعنى اولا وبالذات وعارضان للفظ ثانيا وبالعرض
فاللفظ من حيث هو لا يتصف بجزئية ولا كلية لصحة وضعه بازاء كل معنى وانما يتصف
بهما باعتبار المعنى وعليه نبه المصنف في الشرح بقوله المعرف ينقسم باعتبار مفهومه ومعناه
الى **الغرض** الثاني هو المقصود بالذات في علم المنطق لانه مادة الحدود
والبراهين دون الجزئي لانه لا يحد ولا يبرهن عليه لانه لا يحمل ولا يحمل عليه ولا يبحث في
الشاد الثالث الكلي ثلاثة اقسام طبيعي ومنطقي وعقلي اما الطبيعي فهو الحقيقة
الكلية من حيث هي من غير نظر الى كليتها وجزئيتها وان كانت في نفس الامر كلية واما
المنطقي فهو مفهوم الكلي اعني ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه فهو كلي من الاول وبيان ذلك انا
مثلا الحيوان كلي فهنا ثلاثة امور فالحيوان الملاحظ كليا من حيث هو هو من غير
اعتبار شيء من العوارض معه ومفهوم ما لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه
والحيوان باعتبار انه لا يمنع تصوره الشركة فيسمى الاول من هذه الامور كليا طبيعيا
لانه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق ويسمى الثاني منطقيا لانه المبحوث
عنه في علم المنطق ويسمى الثالث عقليا لكونه مركبا يعتبره العقل وحده والاول
الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من افراده الموجودة في الخارج وجزء الموجود موجود
مثلا ان الحيوان على مرح مالم افراده تجد مركبا من اشياء حيوانية وناطقية
وحقيقة ومشخصات انه انتم عن غيره الافراد ومجموع ذلك موجود فالحيوان الذي هو
جزء لذلك الموجود موجود فنقول على هذا الحيوان من حيث هو كلي طبيعي والحيوان
من حيث هو موجود فالكلي الطبيعي موجود واعترض بعض الناس على هذا بوجهين وقال الحق
ان الكلي الطبيعي موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئا يصدق عليه المفهوم الذي
اذا اعتبر عروض الكلية له كان كليا طبيعيا كزيد وعمرو واما العقلي والمنطقي ففي وجودهما
نزاع وعادة المناطقة ان يتكلموا على وجود الاول ويسكتوا على الاخيرين فقال الكلانبوي
النزاع فيهما خارج عن الفن فلا يتعرض له الشيرازي وهذا مشترك بينهما وبين الاول

واما العقلي ف

فقف على الفرق بين الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي

بالكل وجه كما ترى، واحد اشتمل على الجزء ووجه ان الاشتراك في وجود الاول بالذات
تحصل بالذات في الثاني بالعرض، وان الاشتراك في الثالث موجود او معدوم فاشتمل
بوجه التشبيه بالكلي والجزئي كما قال بعضهم ان الكلي جزء الجزئي فالاضافة اليه
جزء من نسبة الكل كالحيوانية والمتحيزية والحيوان جزء من الانسان فنسبة
الانسان من الحيوانية والناطقية فيسمى الانسان مثلا كليا والاضافة اليه الكلية
وكذلك الحيوان اضافة اليه الكلية التي هو الانسان ويسمى زيد مثلا جزئيا والاضافة
اليه جزئية التي هو الانسان ويسمى الانسان الكلي جزئيا والاضافة اليه جزئية التي هو الحيوان

قلت وهذا باعتبار الحقيقة كما مر وامرا باعتبار النصوص فالامر بالتعبير وهو
ظاهر الامر في قيل لغة من علاوه المصدر اذا التشكيك يكون بالشك والضعف كما قيل
ويكون التكثير بالاضافة والنسبة والتفريع وهو ان يكون حصول المعنى في بعض افراده اولى واصلح
منه في البعض الآخر كالوجوب فانه في الواجب الوجوب اقوى واتم منه في الممكن هو
التكثير في الواجب فيلزمه في الممكن وبهذا ثلاثة اوجه فالاول وهو المسمى مشككا ان افراده مشتركة
في اصل المعنى ومختلفة بالاجزاء والوجه الثالث ظاهر فيه ان اعتبر اصل المعنى فيه
متواطئا كالوجوب في افراده وان اعتبر الاختلاف فيه مشتركا لفظيا كالقرء للمعاني فيبقى
الشك والظاهر هو متواطئ او مشترك لفظي وهو مشترك فيسمى مشككا اي موقعا للناظر في
الشك وهكذا الذي يقتضي عن بعضهم جواز وقوع كلامه بمعنى انه مشكك فيه **قلت**
وفي تحقيق التشكيك عند الرجوع الى التحقيق عنه نظر اما ما يجعلونه مشككا كتقدم الاول
مثلا على الثاني اختلافي باعتبار الوجود فيه لان تقدم الاول في نفسه ان الاولية
وتحقق الاولية ثم الى ما شئت وتحققه انتظر هل اولية الاولية تحقق فيه تقدما فيكون
واحد تحت المعنى الذي هو الاولية المتحققة في اصل المعنى وذلك التشكيك انما ظاهر هو
متواطئ او مشترك لفظي وان يكون ما الاختلاف ظاهر فيه للحقيقة اذ لو كان انتفاء
مشتركا وكما ترى ان الاختلاف انما هو في التعبير ولا ينبغي ان تجعل الاشياء كلها عليه مشككا
وانما الذي ان يسمى الانسان مشككا لاختلاف افراده كثيرا بالعرضيات وانما التشكيك
بالاختلاف الذي ولا شيء من الاختلاف الا الذي هو موجود فلا شيء من التشكيك بموجود
قلت هذا الكلام المعمول به فانا اشاهد في الالوان والانوار مثلا اختلافا في

شيراز

قف على وجه التسمية بالجزئي والجزئي لغة وان والكلي جزئي من حقيقة جزئيه كزيد من حيث انه انسان والمتوسط قسم

اصابها

نقف على ان التشكيك لا حقيقة له عند المحققين اهـ

لاحتياجه الى انضمام لام او امر آخر لاحتياج العلم الاشارة الى الوضع وانما يجعل مبادي المعارف
جزءا بيانا كما ان التحقيق ان مفهوم واضع التي وضعنا لها ليست متشخصة جانا مثلا موضوع
للمتكلم من حيث هو ومثل موضوع لمضمر الغيبة مفرد مذكر وهما اخوان والحق ان المتكلم والمضمر
الغيبة مذكر معنى لا يحتاج فيهما ان مبادي المعارف كليات في اول وضعها وانما تصير جزئية عند الاستعمال
بواسطة امور معنوية كالتكلم والخطاب والاقبال او بخيبة كحال العهدية او اللفظية
باعتبار استعمالها على عصر **قال فصل** ج الجزئي بين مبادي المعارف غيره وبين النكرات
ان كلا واحد منهما يحتاج الى قيد يصير اذا استعمل في معين خارج جزئيا كل ما تشخص في الخارج فهو
جزئي وكل نوع كان على جزئي فهو جزئي فالجزئي اعم من هذا وبين رجل اذا اريد به معين
فانا لسلمنا ان كلمة استعملت في معنى فلم يجز ان لا يصلح لغيره مثل لفظ رجل ولا اصلح لغيره من لفظ الرجل
واجابة اضعف مثلا مثل رجل تشير الى معين فهو قول هذا الذي المتشخص خارج وهو جزئي
وبعض الالفاظ الدالة عليه جزئي فهو قول رجل الذي اشار اليه امس وهو يكتب الان اذا اشار
من قوله الذي اشار اليه امس يصير جزئيا كالعلم الجنسي لتعينه لكن الحقيقة المقيدة بقيد
لانه نقول كل جزئي هذا الذي اشار اليه على الحقيقة مكلف بل بغير وجه ما فيه فرد من افراد الحقيقة
مثل فرد من افراد قلم الحقيقة وهذا ليس في المعنى لانا نعني بالحقيقة ما يصدق على كثيرين
ثم ان التعيين بالاشارة بعد وضعه بالعلمية كالاعلام اذا اضيف الحقيقة بوجه ما يخرج
ان يكون جزئيا بل كلما يعرض الاضافة تعرفه مثل ما كان المعنى الواحد كالاصبع مختلفا بالاضافة
جزئي فانه اذا اضيف رجل مثلا جزئي بالدلالة على جزئي كما نقول سوف يتحدث عما قليل
توجد في هذا الاخرى توجد اشياء كثيرة بالقوة لا يخلو الاما يلي ان تكون لذاته او في غيره
المفاد من سياق الكلام **قلت** الاولى ان يقال التقرر في المعارف هو ان العلم ان استعمل موضوعا
عنه كليا هو الصحيح وقيل موضوعة جزئيا وارد على بعضه او على بعضه اكثر اهل العربية وقيل
موضوعة وضع العلم الجنسي وقيل ابن مزروق انه اختيار بعض المحققين **الثاني** فرق بين
العلم الشخصي والعلم الجنسي بان الاول موضوع لشخص خارج جزئي وهو كلام في
الشخص به مناوبعد الاتيان بالعلم والعلم الجنسي وقد اكثر الناس في التعريج بين هذه الثلاثة
بعرض التحقيق والتحقيق ان العلم الشخصي موضوع للحقيقة بقيد التشخص الخارجي والجنسي
كما بقيد التشخص الذهني وفرق بين علم الجنس والعلم الجنسي بخصوص الصور الذهنية جاز وضع

قف
على قوله لا يقال الخ

فكعطا مانع من وقوع الشركة وليس هو مفهوم لفظ الجزء في المعرف بل مفهوم لفظ الشركة هو تعريف
لمفهوم لفظ الجزء لا تعريف لزيد وعمرو وغيرهما لان مفهوم لفظ الجزء هي حقيقة كلام صحيح تعريف واحد
زيد وغيره فلا يصح تعريفه بما ذكر لان الجزء يكون لا احد ولا يتميز عن غيره ومذا واضح واجيب عن الثالث
بان التصور قد يطلق على حصول الشيء في العقل فيتصور معنى الوجود والامكان فيكون معنى
تصور المفهوم حصول المفهوم **قال** وفيه نظر والكلام ان السؤال انما نشأ عن جعل المفهوم
هو التصور بالحقيقة في الذهن فالتعريف ومذا يمنع كما ان يجوز ان يراد بالمفهوم او معنى الموضوع له
اللفظ من حيث هو معنى يفيده وح كما يرد السؤال جنبا ما **الرابع** ما تقدم من تقسيم الكلي الى
الكلي والمنطقي والخطب بجزء الجزء لكن مراده اقسام مثل زيد جزئي من غير الماهوة ما تعلم وفي
الشركة فيه من حيث هو جزئي كلي ومفهوم ما يمنع الشركة جزئي منطقي والمجموع المركب منها منطقي
قوله الجزء الخ يكلف الخ يعني ان الجزء يقال بالاشتراك على معنيين احدهما ما تقدم تعريفه
والاخر مذا وعرفه الكاتب بانه كل الغير فقط الخ اي بسواء كان عموما مطلقا او من وجه كلا
نعلم بالمشافهة الى الغير والحيوان بالنسبة الى الانسان فيكون بعد القسم الثاني كل منهما جزءا
من الاخر وكليا له فالاصغر والمفقود على اي المراد المجموع والخصوص المقابل الاعم
حقيقيا الاول جزء فيه بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة ويقال له الكلي الحقيقي العاقل لنفسه
بالنظر الى حقيقته ويسمى الثاني جزءا خارجيا لان جزء فيه بالاضافة الى ما فوقه ويقال له
الكلي الاضافي لصدق كل شيء ما يسمى بحيث اذا جزء فيه بالاضافة الى حقيقته من الحقيقي وبالنظر الى
غيره من الاضافي والماهوي الكلي فيما تقدم اورده عليه انه على ان الجزء مذا الاضافي والكلي الاضافي متلازمان
يقال كلما صدق معنى الجزء فيه من الخارج ومعنى الكل من العموم والخصوص المطلق او من وجه
العموم كلما صدق واحد المتضايفين يجوز ان يكون خارجا عن الاخر وان جزء الحد يجب ان يعقل قبل المحدود
والمتضايفان يتعاقبان معا والجواب ان نعقل كل اي من المراد والتعريف بالاول لنسلم يقال ما
والاول ان يقال مورد الحصر ما ذكر والجواب بمنع ان ما ذكر لنسلم تعريف الجزء بل التعريف
المفهوم وانه على ان يقال بالمشافهة الى غيره مفهوم الخارج والعموم فلا يلزم ان يراد بلفظ الاعم
فيه وكذا يلزم ان يراد كما قال على انه كلي مراده بالكلي ما يصح ان يقسم من حيث هو الى الاول بقي
ان يقال ان المجموع الذي يشتمل على شيء وشيء غيره من حيث هو كذلك ومعلوم مفهوم
هو المندرج تحت الشيء فكيف اعتبر عدم انه تعالى الجملة الخ عدول الى التقسيم بالاخر راجح

ع
اذا

ولا يكون هو مشتركا
بين ذلك الشيء او الغير

او العموم من وجه وعلة ايضا عن المنفصلة الاولى ان يجتمعا مثال التباين
من غير الانسان ولا انسان ولا ناطق نقيضا ما لا انسان ولا ناطق وما تقبل ثيابا ولا
كاتبا صرف انسان لا ناطق ولا تكتب ومثال العموم من وجه لا انسان ولا حيوان ما
تقبل ثيابا ونقيضا ما لا انسان وحيوان بينهما العموم من وجه يجتمعان في البهيمة مثلا
وينفرد حيوان بلا انسان وينفرد لا انسان بحجر فوله وكذا الخ يعني ان بينهما العموم
من وجه لا يكون نقيضا ما متساويين ولا ما يمتنع تساويا ما كما مر والغرض انه ليس
كل متباينين كذلك بل بعضهما كذلك كالمتناقضين والمتخالفين والا فليس كذلك ما كثر
كما صرح به وهو باطل على ما لا يخفى والا العموم من وجه مثل الحيوان والانسان
بينهما العموم من وجه كما مر تمثيله ونقيضا ما لا حيوان ولا انسان وما متباينا ثيابا كما مر
عكسه ومثال التباين لا انسان ولا اسود بينهما العموم من وجه لاجتماعهما في الزنجي والغراب
لا انسان ثيابا ومي ولا اسود بالعكس ونقيضا ما لا انسان لا اسود بينهما العموم من وجه
لاجتماعهما في الحجر والغراب لا انسان بالعكس ولا اسود بالعكس ومي فوله الثالث بينهما
عموم مطلق الخ يعني ان المعنيين اذا كان بينهما العموم المطلق لا يكون نقيضا هما
متساويين ولا ما يمتنع تساويهما ولا متباينين ولا بينهما العموم من وجه ولا
يكونا متباينين اما متباينين فظاهر لان العموم من وجه وعلة الكلية بالكل بعرض العموم
المطلق بينهما فلم يبق الا ان يكون بعض النقيضين اعم مطلقا من الآخر على ما ذكره
نقيض الاخص اعم مطلقا ونقيض الاعم اخص منه مطلقا مثاله انسان وحيوان ونقيضا هما
لا انسان ولا حيوان بينهما العموم والخصوص من مطلق يجتمعان في الحجر وينفرد لا انسان
الذي هو نقيض الاخص بالغراب ولا ينفرد نقيض الاعم شيء وذلك لانه كلما ارتفع الاعم ارتفع الاخص
من غير عكس كما فوله وهو اي التضاد الخ تقدم ان المعتبر في علم المنطق الكليات دون الجزئيات
وبان وجه ان غرض المنطقي اكتساب المجهولات وهي لا تكتسب بالجزئيات لان الجزئي لا يقع انه لا يرجع
بوجه الى قانون كلي مقصور على الكليات وضبط اقسامها وهي خمسة والعلم المتكفل
بذلك هو المسمى بالمنطق وهو مختص بلغة اليونان ومقابل الكليات الخمسة وبقي احكام
يجري منها ما ذكر في المتن ومنها ان يقال الكلي اما ان لا يوجد الا في كثيرين مختلفين بالعدد
او لا يتعلق بينه وبينهما امر الوضع لما خصوصا وذلك لتعلقه اما ان يكون موجودا
منها او خارجا عنها او تمامها الاول فالذاتي بالقياس وهو جنس وفصل والثاني عرضي بالقياس

وهو خلاصة وعرض على ما ذكر وهو النوع به ثلاثة مذاهب فيلزم ان يقال على الزائد ما ليس
بخارج وقيل عرض يقال على الذات ما كان خارجا عنها جائزا وجودا والعرض غير وقيل والعرض ليس
بذات وكل عرض يقال على الذات فهو جزء والعرض هو الخارج وكل ما ليس ان النوع ليس بعرض وكل خارج
ليس بذات فهو التمام وعلى ان النوع ليس بذات لانه هو الذات فيقال الكلي ليس بشيء الشيء المنفصل وعلى هذا
تسمية الكلي ماهية لا تنفصل بهذا التعريف الى الجنس الضمني وهو الداخل ثلاثة كما ذكرنا ووجه
انحصار الذات في الثلاثة على ان النوع ليس بذات هو الذات فيكون ليس خارجا عن ماهية الزيد
فلا يخلو ان يكون تمام ماهيته جزء بالذات او لا جزء بالذات فهو النوع وان لم يكن تمام ماهيته جزء منها فاما
ان يكون تمام المشترك بينه وبين غيره فهو الجنس وان كان جزء منها فاما ان يكون جزء بعض
الماهية المشتركة بينه وبين غيره فهو الفصل وان كان جزء تمام الماهية المختصة به فهو الخاصة
وان كان خارجا عن الماهية فهو العرض العام وهو ينقسم الى ما يلحق الماهية لذاتها وهو
اللازم وما يلحقها لا لذاتها بل لامر خارج عنها وهو العرض المفارق وهو ينقسم الى ما يلحق
الماهية بواسطة امر خارج عنها وهو العرض المفارق العام والى ما يلحقها لا بواسطة امر خارج
عنها وهو العرض المفارق الخاص وهو ينقسم الى ما يلحق الماهية بواسطة امر خارج عنها
لازم لها وهو العرض المفارق الخاص اللازم والى ما يلحقها لا بواسطة امر خارج عنها
لازم لها وهو العرض المفارق الخاص المفارق وهو ينقسم الى ما يلحقها بواسطة امر خارج
عنها مفارق لها وهو العرض المفارق الخاص المفارق المفارق والى ما يلحقها لا بواسطة
امر خارج عنها مفارق لها وهو العرض المفارق الخاص المفارق غير المفارق

ما يشترك فيه غير ما عدا
فصل الجنس كالحيوان والانسان
تمام المشترك بين ؟؟؟

قوله ان السائل الخ اعلم ان الجواب
السؤال الكيفي فيصل يمنعي على الذهاب ويباين ما عن المكان ويكيف على الحال ويكم على العدد ولا
يعتبر ما منها بعد ذلك ما وذي اما ما يقال المصنف انما هو موضوعة للسؤال عن تمام الحقيقة
جاز وقيل ما الانسان يجوز به الحيوان لانه تمام حقيقة ولا يقال انما هو لانه ليس
تمامه ولا يقال الكاتب وهو لانه خارج عنه اطلاقا وقيل هذا يقتضي ان يكون جواب ما هو الخبر
الذي يذكر فيه تمام الحقيقة وهو باطل لانه تمام بجزء بالغير لتمام بجزء بالذات فهو وباطل هو كلي
وذاتي المعروف ما يقال عن الشيء واحد او اكثر في جواب ما هو السؤال
عن تمام الحقيقة فيلزم بالخاصة الخبر ويقال عن كل ما عين الشيء وهو فصل وانه افترار
المعتبر منها ما ذكر وجواب الجواب عن تمام الحقيقة لزم ان يكون السؤال بالنظر
الى عرض فقط البرزخي في شرح المعالم معترضا على الجزء ما كان يقال بما وبراه بالسؤال عن
الحقيقة فان الكل يطلب تمييز الحقيقة وذكر الشيخ ان النظر الى الجواب ما يقال بما عن شرح
الاتم الذي تمييز مفهوم والذي يقال عن وضع على الجملة نحو ما الشيء ذاتي ما صدق فيه وعن الوصف نحو
ما زيد بما وصفه الكريم او يقال عن الحقيقة وربما هذا فقد قال الاعتراض على هو لان انكلوا

أو عرضا بقيد الحقيقة الخ بأن يقال إذا احتمل كلام سائل أن يراد به كذا واحتمل كذا فالجواب التفصيل أو يرجح كذا
الجواب بتفصيل الجزاء الحقيقة أو مجازي والشيخ قد يفرق بينه وبين ما قبله بالاضطراب مع التفصيل لأنه
لا يخرج عن مطلق تعيين الجواب للسؤال لاحتماله نحو أنه جاء بالنهي يقيض ون الخ فالفصل الاضطراب لا
يقال إذا كانوا يكتفون بالجواب بحسب جواب ما الاقسام والعرض فكان ينبغي أن يكتفي بتعيين حقيقة
كل منهما فليكتفوا بذلك في الاقسام الذي لا فرق بينهما وبين حقيقة بل في الجزاء أن ذكر في كل منهما
بالحمل الشائع في الجواب الثاني وتبين حقيقة كل واحد منهما كما نقول في جواب الشارح الخ والا
فحينئذ المذكور من الخلاف بين الاقسام والعرض مثلا الجواب تمام بحسب الاجتماع بخلاف جنس الاقسام
وحدها أو جزاؤها فإنه تبين تمام بحسب الاحتياج ولا الانفراد وذلك لان الشائع عندهم ما تبين وراءه
تمام آخر وهو كذلك في الاقسام والعرض لان الانسان مثلا يتبين بكل واحد من الحيوان والناطق
أو جزاؤها لا الحيوان الحساس في الناطق كما يقال فإن ما الاقسام والعرض مثلا يحتمل أن يريد السؤال
عن كل منهما خصوصا وأن يجمع بالعطف اختصارا أو نحوه أن تحت حقيقة واحدة فقط
ونحو ذلك يعلم تباينهما في حقيقتهما لا وجه حينئذ بالسؤال عن الجواب بالحيوان لا يجامع واحدا منهما لأنه كما
لا يقال في جواب ما الانسان والعرض وهما سؤالان وفي جواب السؤال الواحد كما
كما احتمل التخصيص في السؤال احتمال التعميم بل هو الظاهر وكما كان في جانب تقتضي على الاحتمال عند احتمال
السؤال الأول والتفصيل يقتضي منا أن يقيد على هذا التعميم كما أنه قرر الحاشية في الكلام ثم ان في نسخ بل
أو غير وليعد **قوله** عن متعدد مقابل قوله عن واحد كما وقوله عن كليس بدل من قوله عن متعدد **قوله**
كذا قيد الخطأ كما احتمال حقيقة التخصص والتخصيص والكلي وقبله كذا المذكور في القسم الثاني يشير
به الى احتمال الحقيقة **قوله** مكلف في الفعل الخ وقيل وجيز أو في الحاشية شاملة وغيرها والزينة وغيرها
وغيرها الخ تقسيم الحاصل بغير العرض الحاصل بالاحتلال مع انقسامه الخطأ الى شامل وكان الوجه أو
أو الملابسة أو غيرها الخ وكان حذفه لدلالة ما قبله عليه وتكون العطف أو الحاشية على المقوم
في الجواب أقتضى ما خارجي بخلاف العرض الحاصل بوجه أو لأن الحيوان الحساس **قوله** المقوم عرض
ما موالخ انما سمي بذلك لان الحيوان هو الجسم الذي من شأنه مقوم جواب ما هو والمقوم في جواب ما
هو هي ما هو الخ يعني بذلك الى قيام الشيء بما هو وكل من الجنس والفصل يجعل كل منهما مقوما في
جواب ما هو لأنه يتبين هو الجواب فيقابل هذا ما ذكر الشيخ لصدر الدين أنه وقع في كلام الحكماء يعني
المنطقيين أن المقوم جواب ما هو هو الذاتي وما وجد والعطف أنيا وليس مقوما في جواب ما هو

وبسطنطينيه ومعنى تناخ بلاد بهم خادما من النحو وهو
البطن بين الارضين من الحزن والغلظ الى آخره

الصفة البينة فلا حاجة الى قوله وهو جبل تناخ بلاد بهم بالخاء المعجمة بين بلغر وبلغر مدينة للصقالبة
تشديد الراء المفتوحة **قوله** قبل ظهوره بعض عمر للشرح فلا مما يحتاج الى الحاجة الموصوف المذكور والعهد
ان السؤال اذا قبل بحيث لا يحتاج الى تأمل وفكر فهو والا فلا والجواب بالموصوف المميز فلا يقال به
السؤال باق على الفاعلية في الحال والمآل حتى الى ان قام الصفة احتجب اليه مع الجهل بتعريف مثلا كان يقال
ارحل فلانا ومشتغلا من سواد او ابيض وهو الوصف وغيره لا يتعلق به على عمر وخالد يلزم ان يقوم الجواب
عن السؤال بالعدم هو الاتصاف بالسواد او البياض وغيره لا وليس الامر كذلك بل انما يجاب عنه بتعلق
فقط عند السؤال بما قبل تمام الشيء **قوله** وهو كذلك لان السؤال عن الشيء فقط حاصله ان اتصاف
زيد بالعلم وازالة الجهل عنه اتصاف وازالة تميز فلا يكفي في الاتصاف جهل المخاطب عنه بل لا بد ان يكون
يسئل بل يجاب بالوصف المميز لان الصفة لا تشمل بما الجنس على ما يقول فيشمل على الوصف كما
مر وكلامه لا يعتبر المنكرون **قوله** وفي بينة الخ كما انه لا يلزم ان لا يكون الشيء على المعنيين المذكورين
بين النوع وفي الجنس حقيقة وعلى التقدير الى فرانيه بما مر اذ بينة الدليل الدال على المدلول وهو ظاهر
كما قيل **قوله** غلب بيع ان يضبط بفتح الغاء على انه من الغلب الذي هو الوراء كما قاله بعض به الوراء
ويشير بالفم الى انه بمعنى الكتاب والعمل وتشهيره وضوحه ان قلت انه تعالى **قوله** الكلام
انما الخرج المتضح بالكلية فيكون الجواب خارجا بالاجناس وهو ضعيف لان الاجناس العالية
بعد الكلية خارجة كالكلية للاخراج وعالم تتناوله بعض غيره لان الكلية موجبة وقيل موجبة عينية لا الخارج
بها لم يكن فيه اخلال حتى يخرج غيرها من الكلي الخارج بالاجناس من الصفات والاعراض
العامة والخاصة والاضافة لادنى ملابسة والمضاف اليه قول الكلي في كلامه وصف لمحذوف هو
الجنس اي اللفظ الكلي فيكون الكلي اصطلاحيا كما ذكر ويحتمل ان الصفة بالكلية بالحاجة الى الجنس
شيء اخر معين وهو كما ترى فالاولى ان الجنس قد يخرج بهذه الكلية بينه وبين العرض العام من حيث
وعليه يحمل قوله لاحتياج كل الصفة الخ فان قيل الحاجة الى الجنس الصفة هذا خلاف ما وجه
تقوله المندرج تحت جنسه وهو الحق لان الصفة انما اندرج تحت النوع لا تحت الجنس والكلي ما كان يمكن
ان يقال ان الصفة مندرج تحت الجنس بل الصفة اندرج تحت المندرج فيه وهو النوع مع ان يقع عنه
عنا **قوله** كالنقطة الخ قال ابن مرزوق والنقطة شيء لا جزء له وليذلك لم تندرج تحت شيء من الاجناس
العالية المعتبرة وكذلك الوحدة لانها عبارة عن كون الشيء بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة
في الماهية وتعلوه انه بسيط والشيء من البسيط يندرج تحت جنسه وليذلك يندرج من الجنس

وحكى ان الغزالي وبعض الصوفية سلموا ذلك وهو الحق عند المحققين وقد قيل به الملائكة ذهبا
وانما لا تشتغل ولا تتعرى لعلوها عن ملابسة المادة لعلاقة نفوذ الامر منه على ما علمت ثم
افعاله تعالى وعقبه فتحرم انها بقدرته ان كل واقع بالعالم فعله موجب لاختياره ولم يجعل شيء من العقلاء
ورد واجيب ما يتمسك به الى الحلب وانما قدمه حكموا بانه تكوينه موجب بالذات واحد من كل وجه
لا يمكن ان يصدر عنه غير ما صدر سوى موجب واحد بعينه وانه الواحد الحق عنه فقالوا
موجب العقل الاول وهو عقل مجرد عن المادة وتوابعها ثم اوجب عقل الاول الحق عنه اولا
عقلا اخر باعتبار وجوده عقلا ونفسا باعتبار صدوره عن الغير ومادة ما بالقوة باعتبار امكانه
بنفسه وصورة له باعتبار وجوبه بالفعل الاول كذلك ثم اشتاق كذلك الى العقل الاول
وهو العقل المنسوب الى العلة الغائية فحصل الموجبات من عقل مفارق ونفس وصفة الفلك
الاعلى وهو الفلك المحيط وهو الفلك الاطلس وهو الفلك التاسع ثم حدث
الاعلى الثاني وهو الفلك الثوابت والعقل الثاني المنسوب الى علة الكواكب والعقل الثالث
وهو العقل المنسوب الى علة زحل وهو العقل الرابع المنسوب الى علة المشتري والعقل الخامس
المنسوب الى علة المريخ والعقل السادس المنسوب الى علة الشمس والعقل السابع المنسوب
الى علة الزهرة والعقل الثامن المنسوب الى علة عطارد والعقل التاسع المنسوب الى علة القمر
ثم انهم قسموا الكل الجوازي الى بسيط ومركب ثم البسيط ينقسم الى مادة موجودة المركب وغيرها والذي ينقسم
الى جماد وغيرها وهو الصورة والى عقل وهو المادة وغيرها ينقسم الى مجرد عن المادة وعلائقها وهو العقل
والى ما ليس كذلك وهو المنغمر وهو ما له علاقة بالجسم التدبير والمركب ينقسم الى ما لا نفس له كالجماد
والى ما له نفس وهو ينقسم الى غير نام وهو النبات والى نام وهو ينقسم الى ما لا حس له وهو النبات والى
ما له حس وهو الحيوان وهو ينقسم الى ما هو كامل الاعضاء والى غير ذلك كالاعمى فالنوع والجوهر جنس
لما تحته من المذكورات كالانسان فانه جوهر لا بارض حيوان والانسان وفصله نوع الانواع الاخيرة
لما بارض حيوان كما علمت لاضافة الانسان والفرس وغيرهما والمتكلمون يعبرون عن هذا التقسيم
قوله وعرفوا النوع الخ وجه التقسيم انه اما ان يكون تحت الانواع او اخص منها او اعم من بعض او اخص
من بعض او مباينا للكل والاول هو النوع الاخير كالجسم والثاني هو النوع المتوسط كالحيوان والثالث
نوع الانواع ووجه تسميته بذلك ان موضوعه الشيء وهو باعتبار ما فوقه شيء اخر وباعتبار ان النوع الحاصل
منه اخاص جميع ما تحته من الانواع ونوع لكل ما فوقه من الانواع وذلك كالجسم النامي الحيوان الجنس
لما تحته من الانواع وشيء لكل ما فوقه باعتبار اشتماله على ما تحته واعلم ان الجسم النامي مشتمل على
جميع ما تحته من الاجناس فهو جنس لها والنامي المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي

النقسيم

الخ

منه ومن الماهية تمام وسواء فيه ما ذكر على ما ذكره المولى قال المعلم الدين الفنري في شرح التجريد
الشخصية بل قد يكون الجنس جزءا للماهية ومقولا عليها غير مقول كما ان الجزء بمقولية الكل على الوجه
والمحمول مقول الموجب بالموضوع في الخارج فلا ينتهض المراد بكون الجزء محمولا انه من حيث انه جزء
يكون محمولا بل المراد ان معنى الجزء يتوسع معنى المحمول بخلاف مثل الحيوان ما خوذا لا بشرط ان يدخل
فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق جزء الا ان الناطق من حيث يتصور له الجزء يتنزل
لنوعية جزء ومحمول قال وتحقيقه ان ما ورد في التشبيه والتمثيل وتخصص الحقيقة بشرح الاشارات
وسواء الكليات منها ما قد يتصور مقسما فيقال تارة ان يكون ذلك المعنى وحده ويكون كل فيلزم
ان يحمل عليه ولا يكون مقسما والاول مقولا على ذلك المجموع حملا ذاتيا وهذا ما قد يتصور مقسما
لا تارة ان يكون وحده بل مع شيء ان فيلزم ان يكون مقسما والا فيلزم ان يكون مقولا على ذلك
المجموع حملا ذاتيا وهذا الاخير قد يكون بشيء مقسط فيعمه بل معه محتملا لان يقال على اشياء مختلفة
الحقيقة والكل بالاعتبار الاول ما خوذ والثاني قسيمه والمثال ان نوع مثل الحيوان انه الاخذ تارة ان يكون
مقسما لشيء وان لم يقرن به الناطق مثلا طرد المجموع من حيث هو حيوان والناطق فيقال انه حيوان
مثلا ما خوذ والاخذ لا تارة ان يكون مقسما لشيء بل بحيث يحتمل ان يكون الناطق وحده او يكون وهو والفصل
بالناطق مقسما لهما وقيل انه حيوان مثلا من حيث اعتباره الاخذ تارة ان يكون مقسما لشيء مقسطا
ومقسطا على نوعه بالحيوان الاول جزء الانسان ويتقدمه تقدم الجزء على الموجب والمطلق ليس بجزء كان
الجزء لا يحمل على الكل بالمواطاة بل يقال انه جزء بالحمل كما ان اللفظ الدال على جزء من حد لا يحمل
على الجزء بل على الحد والحيوان الذي هو نفس الانسان ما خوذ مع الناطق فلا ويحمل عليه
ليس لاعتبار المتاخرون وشيء ما عليه الشيخ **قوله** الكلي يخرج عنه الشخص الخ الظاهر يخرج عنه
شيء ما على ان الجنس كما لا يخرج شيئا على التصحيح كما مر وما خرج الشخص عنه فهو صحيح
ولا يلزم منه ان يكون فرد خرج به شيء حتى يقال ان الجنس لا حد حال لا الاخراج لانه جعله
خارجا عنه بقيد ان دخل فيه بالتكلية لا دخل جزئيا له بعد خروجه وهو ظاهر واضح لبعض **قوله** قوله انما
هو منتصب على انه حال الموجبة من التقسيم في المتن ونحو عجلته مصدر او مفعول له ليس كما
الذي من عوارض الالفاظ لا المعاني المعنى الا ان يجعل الباء في قوله انما للسببية الى الذي يجب
الذي المعنى ليكون من متعلقات **قوله** كل الكلي الخ مع ما يحوم حول المعنى وما خذ من الجنس انه كلي وجعل الماهي
دون المقسم لصدق الجنس الجيد والماهي مجموع الحيوان الغير الناطق بل الجنس الجيد هو الماهي بلا

كلما صدق الحيوان صدق الناطق عليه ولا ينعكس لصدق الناطق على الشجر والحيوان بالناطق اعم **قوله**
واما الفعل الخ يعني ان الفعل اما ان يكون مقارنا باللامية او اعم والمساوي هو الذي كلما صدق
عليه صدق وكلما ارتفع ارتفع وبالعكس كذلك فان عدم مقارنته باللامية لا ينافي تحقق المساوي ان
تحقق تمام الجزء الميمي للامية فهو في نفسه كذلك فالمذكور فيكما يعني لا ينافي عروض احد النوعين
الحيوان وهما المتعلق بالفعل او المقرون باللام ولا شك ان الناطق هو متعلق الفعل فهو فعل في
وان كان مساويا للامية ولم يكن تمام الميمز فهو جزء من تمام الميمز ضرورة انه ليس بخارج وهو
تمام وموضوعه الفعل مساوله لانها معه مساوية باللامية وكان هو موضوع المسئلة بالفعل المساوي
واذا اخذ جزء من تمام الميمز مساويا له كذلك فهو فعل تمام الميمز الذي هو فعل للامية فيكون هذا
الجزء فعلا فعلا باعتبار اللامية اولا وبالذات بتوسط الجزء تمام اللامية الذي هو فعله اي الميمز الذي هو
كما هو فعل للامية المتعلق وان لم يكن تمام الميمز لان الميمز هو جزء من تمام الميمز الذي هو مساوية ولا بد ان
ينتهي هذا الفعل المفروض الى امر يكون جزء امساويا لبعض الفصول الذي قبله ويكون بانيا تمام الميمز
لان الترقي الى غير نهاية لا يتسلسل ويلزم ان يكون في الماهية مما لا يتناهى فهذا الفعل المفروض المفعول
مساويا لبعض الفصول تمام الميمز له فهو بالذات الفعل الذي هو اولى من هذا الفعل تمام ميمز وهذا الفعل
فعل للامية اولا والى كان الذي يميز يتميز وهو فعل فعل فعل والكثرة ان كانت الا بالكثرة من اثنين فهو على كل
حال فعل بغير نهاية او الكثرة وهذا كله امر تقديري لا تحقق لها فيما لا يتناهى وان تيسر ان تتحقق لهذا
الفعل فمثاله ان الناطق هو تمام ميمز وهو المتعلق وفعل وهو بالقوة ويكون قولنا بالقوة
مثلا الفعل الذي هو الناطق ولا شك ان هذا الفعل الذي هو بالقوة جزء من تمام الميمز الذي هو الناطق
وهو مساوله على هذا التقرير لانهما معا نيا وبالذات لانتفاء قولنا بالقوة هذا الفعل الذي هو فعل الفعل
اي بالقوة اما ان يكون تمام الميمز الفعل الاول المفروض فيه او يكون بعض تمام الميمز له ايضا كما تقدم ان
هذا الفعل المثالي اعني بالقوة ايضا من جنس وفعل كالكيفية الراسخة وتجعل الراسخة فعلا فعلا اي
يكون تمام الميمز او مساويا له والا ادى الى التسلسل وهذا فعل الذي قبله وفعل فعل للامية الاولى
وهذا معنى قولنا **قوله** يلزم وعليه الخ يعني ان الجنس ايضا بهذا الاعتبار يلزم ان يكون بعضا يعني في
ضمن الجنس الفعل فان البرهان وبالجملة في تتميم ما عرى الجنس الفعل فعلا هذا الاعتبار لانه لو فعل
بالذات وتتميم ان يميز هو الانسان لكان الحيوان مميزا الشيء وهذا لا يعلم ضعفه كلام الخطيب حيث راى الحيوان
عرضا فعلا الى غير ذلك من الاشكال بل الحق ان الحيوان الذي هو الشيء عرض جميع الاعتبار لوقوعه في الجنس مميز

او مثله وبأنه باطل ان يكون مباينا والا لم يحمل عليه لان الخلاف في الجزء الحمول وباطل ان يكون اعم والا لم
ان يحمل عليه المشتق بدون الاعم وليس الكل اعم من جزئه ومن هنا وباطل
ان يكون اعم منه اذ لو كان اعم من المشتق المذكور اشتق على نوع اخر ويحمل عليه فيكون
مشتقا فيتسلسل النوع المغاير بين المبدأ والذات وهو محال لان نوع المشتق عليه ومن هنا باطل ان
يكون اخص منه لانه جزء من مبدأ المشتق واما ان يجعله اعم منه لان يقيد بقيد نوعي نحو عالم هو جوهر فيه ومبدأ هذا
يتسلسل ومن هنا باطل ان يكون مساويا لان المشتق اذا تعدد المبدأ تعدد المشتق المذكور

الرابع تبين مما تقدم ان الفصل ينقسم الى فصل النوع وفصل الجنس ثم فصل النوع ينقسم الى مساو و
عم والمساوي ينقسم الى فصل الماهية وفصل عرضي والاعم ينقسم الى ذاتي وغير ذاتي اعني عارضا
الخامس اختلفوا في تعيين الذاتي ما هو فقيل جزء الماهية المحمول على ما تخرج الماهية والتصور
فالاول يزول وهو خروج الماهية بحتا وقيل ما لا يتصور بدونه ومثل الاعم وعليه يخرج الخلاف في النوع
المشتق على الثاني نحو حيوان وانسان وقيل ما يحكم العقل بامتناع تصوره عما هو ذاته وقيل ما
يجب ثبوته لما هو ذاته وقيل ما يشبه الذاتي في الوضوح ومن تعابيرهم نحو قولهم الاخير على
تعبيرهم الاول يخرج المحمول عن العقل الى قوله المعقول عليه فيخرج الجزء الماهية نحو وجه فيه
نحو انه انيط **السادس** لغيبة الاول ويقول تعريف مذكر الكليات بما يقال في جواب كزيد هو كما انه
اذا اشتمل على ضمير عائد الى المشتق فضابطه ما هو قيل هو والجنس واذا اشتمل على الجنس فما هو
قيل هو المعقول في جواب ما هو على الخفايق المختلفة وكزيد في العقل والنوع فالاول ان يقال الجنس
هو الكلي الذاتي المقول على كثيرين مختلفة نحو حيوان وكزيد في العقل والنوع لان الكليات ثلاثة
في الجنس كما سيأتي قيل على كزيد في جواب كزيد الا وكونه ذاتيا مفهوم يتبعه على كزيد الا وكونه ذاتيا
غير لما يغرض لها بعد تقولها **السابع** استعمال النوع بكثرة العطف الذاتي وهو فشية الذاتي
قال الراغب استعمال المتكلمين لعطف الذاتي لبعض الشيء واستعمالهم كما مر بيانه ومضافة راجعا عليه
راجع وهما مجرى التعميم والخاصة وبين العام والخاص وقال من عيل ان انه فلان ان الشيء
بعضه وحقيقته وقال استعمال اصل الكلام الذاتي بالاتي والباقي وغلبهم اكثر الغلاة وجزء بعضهم
ايد بقيل الكلي ذاتي بمعنى الجزء وحقيقة الشيء وعلى هذا الشعر الاكثر فلما ذاتي واشتمل الخط على نوع بمعنى النوع
نوع على عليه فوات الضروري واشتمل بمعنى الجزء في قوله تعالى انه ان كان بعض النوع بماله وهو
مولى فوله تعالى ان يشكر ايه حقيقة وحكم وموضوع الخط من الجواهر تعيين وتعلم الواجب تعيين

اولا الى فصل النوع ثم فصل الجنس ينقسم

وعلى المعرفة التي يقول له وسمه
والا فضمير يقول له ونحو ذلك من
جعل الاسم بالمعنى المسمى على
المطلوب بالمعنى المستفاد منه الخ

انما هو فيما حقيقة بسيط معرفته مطلوبة للاصوليين اما الحقائق المركبة من جنس الفصل فمعرفة جنسه فيما يأتي
يدخله في حده على المطلوب كما استفاده قبيل الجملة الناسخة وقول شيخنا وقد يعرف بما هو معرفة له كالاستفهام شيئا ونحو
الخ فيه نظر اذ هو عمل على المطلوب حتى يقال عنه ويعرف بانه قد يتبين ان الشيء هو مطلوب معرفته فيتمشى
حمله على المطلوب كالافعال الخ كما تقدم في المعرف بفتح الراء ويلزم التسلسل المحوج ومثله يجاب بما سلف كالذي
نقول لا يلزم منه الدور لان الدور انما يتجه الى ما كان معرفا وحدا ونحو فتشهد ان اشتملت الخ وكذا كل ما هو معرف
الغير هذا فتشهد ان اشتملت الى الضرورة لئلا يلزم التسلسل وكذا يقال في نحو قد يعرف شيئا كزيد ما هو حيوان
يعرف بانه انسان فقول المصنف المجهول الخ مبني على ان المعرفة المنطقية قد تكون اخص من المعرف بالفتح
الذي هو المصدر كما تقدم في قوله المعرف بفتح الراء المحصل كما ان المحصول كذلك فيشملهما الحاق علمية او اشتقاق
منه المصدر بغيره وهو ظاهر قوله او يكون غيرها الخ يعني انه لو كان نفسها لاقتضى الطريق الاول
بها او كونه حد معرف فيشمل على انه يكون معلوما وكونه مجهولا فيشمل على انه يكون مجهولا قبل وان يكون
معلوما مجهولا ومثل بالعلم وهو باعتبار اللفظ كما مر واما باعتبار المعنى فغير مختلف الا بالاجمال
والتفصيل وقد مثل له بالاختلاف المتصور الذي هو مذهب الغزالي فيما نقل عنه الى انه كالعلم
بالاشياء لا الاشياء اي لا اشياء اريد باللفظ فهو خلاف واقع واريد بالمعنى فهو نفسه وتبعه الغزالي
على الخلاف فيه الشيخ موفق الحنبلي وغيره اي اريد به اللفظ ونفسه اي اريد به المعنى وهو مذهب
كثير من المحققين الى انه غلط فيه وكلاهما ما لفظا وما معنى وحمله الاول على ان المراد بالمعرف
به انما المعروف على اجمال او على اختلاف قبيل وقد تقدم ان المراد بالمعرف بالفتح المعروف متعلقا
براه او غلب في كثير جعيفة بل الغالب ارادة ان اجزاء المعرف اجزاء المحدود نفسها من غير زيادة
ولا نقص او كما مر فقصر على مذهب المعتزلة يعني الثنائية وقيل من حيث ما يحصل به
تصور المحدود وحيثية ما عكسه اجزاء المحدود اي حيثية التغاير بالاعتبار فيتحد ذاتا ومفهوما
وظاهر ان التفصيل والاجمال انما تتصور في المحدود المركب وما التغاير بالاعتبار فيه ذاتا لا
يتجه فيه اجمال ولا تفصيل فيرد انه ذكر في المنطقة لفظا المعرف احدهما بالاخر على ان مقتضاه
مغايرة وجه قول المصنف او يكون غيرها ليتمشى على الحالة فيه مذهب الغزالي انه غيرها لفظا ومعنى وهو
ان ظاهر قوله انه غيرها لفظا مجرد ابداء الجميع حتى ان قوله الشيخ الخ قوله وبعد الخ
يدل انه سبب كلامه كما مر المصنف ومنه يعلم ان مشايخ تعريف احد المتضايفين بالاخر كالاب لا يتجه
احدهما قبل الاخر بل معه وقول عبد الحق ويؤيده انه اجاز الخ ورد ان ذلك تعريف الشيء بمثله

هـ
ورد ان المنع تعريف

الانفصال انه يوجد المحمول ومعه الانفصال في الافتي ولا يوجد فيه الحمل الذي معه الانفصال الحقيقي خروج
بعض المحمول على الحمل ولا يكون جزءا معه الجميع اذ ليس المحمول ومعه الحمل بحيث ان يكون كل منهما وجود المحمول
وجود الحمل معه وهو معنى كونه منفكا ومعه الحمل ايضا معنى قولهم ان الاتفي الحمل المحمول وانما سمي المنع
الخلو لانه هو الملازم له اتفي عند هم والله اعلم الجمع العقلا لانه عكسه له ومعنى الخلو ان قولنا كلما وجد
الحمل وجد المحمول يتلازم والمنع كما فهم وهو الخلو العكس ومعكس ذلك النقيضة كقضية بالمستثنى ان كلما وجد
المحمول وجد الحمل يتلازم والجمع وهو معنى الانفكاك هو يتلازم والنقيضة الاخرى الخلو وهو كل اتفي
الحمل اتفي المحمول وهو كلام وهذا هو الاصطلاح المشهور وغيره الاعم كما تعرفه هذا فيقول الانفكاك هو
الجمع والانفكاك هو المنع والخلو اعني ان معنى الانفكاك اذا اتفي كل اتفي الحمل اتفي المحمول وهذا هو الجمع
والانفكاك اذا اتفي كل اتفي المحمول اتفي الحمل وهو المنع وهو كلام وما شارعته في التعبير والخلو الوجه
جملة ان يكون كل وجد الحمل وجد المحمول وبالعكس الكلي وكل اتفي المحمول وبالعكس الكلي **قوله** وأما
المباين الخ اذ فيه كالوجه الاعلان المباين غير ومخالف او غير منعكس اذ الحكم على الشيء ورفع تصوره فلا
فرعاية ان اصالته لا تقتضي وجود الموضوع على ما بالنفع من الانفكاك والانفكاك اذ وجود ما يوجد
حمل وهو كلام **قوله** ينقسم الخ يعني ان المعنى المذكور منقسم الى اربعة انفصال وخلو ذاتي ويسمى جزء المنع
والخلو الغير المنع ويسمى تاما مجموع الذي جميع الازاليات فيه ارتفاعا كما بقية نحو الانفصال وهو الجمع الخلو
الحمل المنع بالارادة اتفاقا على او نقيضا نحو الجسم اما حي وجزء الغير ويسمى جزء الحمل الخلو ذاتي
فقط بخلاف الازاليات مثله والخلو المذكور فيه وان كان يتلازم وبالغ الازاليات لا يخرج كما انه ربما تنافى
مجموع كلام فعلاق التقرير ويتم بما ويسمى بسيطا لان الجمع بالغة ازاليا الوان مثلا وموان يكون علامة
عاما والتعريف بالخلو هو يكون ازاليا على الملامة وعلامة لانه جزء الحمل ويسمى تاما لشمله الخلو الذاتي
وضع فيه الجنس القريب وفيه على موكا الخلو هو الجمع ناقص ويسمى بسيطا لانه كذلك وذاتا لخلو
بعض اجزاء الجمع الذاتي منه **قال فلك** المنع الذاتي اجله سمي الخلو هو حيث الجمع ايضا فيه والا
يكن التقسيم **قلت** موكن الثاني والاول لاشتماله على الازاليات هو فوق المنع والجمع عن شبهة
والاحتمال يغتر بذلك اذ كلاهما مع حمله الازاليات من قسمة التقسيم بما ذكر فيبقى الاسم الاول
تعريفا ووجه الخلو ان بقية هو ملازمة كما المصنف **قال** وقد علمت ان الجمع الخلو مع الخلو ومع
الخلو او الخلو مع الخلو خارج على التقسيم **قال** يجيء بان التعريف الجمع ما ذكر الاحتمال ان التعريف
التعريف موضح الملامة او تمييزه كما يعبر الجمع الخلو واحد منهما مع شيء منهما من يتم الخلو مع

يعكس

انتبه

الجار اي حقيقة وعلى كذا الحلق يجيء قال ابو هشام في المغني حسبما نقل ابن مرزوق عن ح
على المعنى المحكوم عليه فد يكون بالجعل وقد يكون بالتقدم التضمني نحو وقد يكون بالمجاورة ونحوه
الامكان والتبعية على انه لا يعتبر تخصيص التقدم والتأخر بالجعل في كل ح ب كل ما هو ح بالتقدم دون
الجعل ما تبصر ح غيره او غيره تقيده وبعبارة الامكنة بالجعل وتبعه ابن بناء ومن تبعه على ما
رقمته والمصنف يعني بقوله بالموضوع عندهم عادة على معناه بالجعل فلا يرد عليه كذا ان ما اعتبار
انه ضروري او كالاول ح اي لوجه وقت ما او معين ولا يراد ان زمان تحقق الموضوع مغاير لزمان تحقق
المحمول حتى قيل او بعلاقة وهي المجاورة في الامكان وقد سبق ان المراد بالمحمول الفعل وكلامه محتمل كما مر
انتهى وكلام هذا الخلاف يقتضي ان المراد بالجعل التحقيق كما انه ح كذا يرد على قوله ان
قال كل اسود كذا فانه قيد والا فخبر كل ما امكن ان يكون اسود حتى الزنجي ومن ثم لا على مذهب الجاربردي
الامكان ارتكابا مع بالسواد يوما ما انتهى وقال سعد الدين المقتبس ح وح مثلا ما يمكن حمل ح عليه فيس
الا قول الجاربردي الكفي عند الامكان ح حقيقة وعلى التشبيه مخالف للعرف اذ فيه فيد الخروج عن
يكون الموضوع ح بالجعل كما يجب الحكم ح بل بان يعرضه الفعل متصفا به بالجعل على ما صرح ح
التشبيه قال والفرق بين المذهبين ان المحمول ح لا عتبار مثلا انه اذا قيل كل ابيض يكون احد فيه الزنجي بخلافه
عند الجاربردي وتبعه اي يعرضه الفعل ليس بالجعل عند التشبيه انتهى وهو خلاف ما مر قوله وتبعه
التلمساني الخ ومر تأثير الجملة فيه نظر انه الجعل المذكور هو احد الجملة الاولى ان يراد في غير ح قوله تابع الجهة
الخ يعني بقوله صدق المحمول بالجعل على الموضوع بتصدق على الموضوع بالجعل نحو كل انسان حيوان ما دام
صدق المحمول بالامكان على الموضوع كذلك نحو كل انسان كاتب بالامكان والامكان
كذلك وعند الاصول مذهب فوق وتبعهم المصنف متبعا له فقال ابن مرزوق وقوله ح على الجهة صدق
الموضوع تابع لجهة صدق القضية وفي كلام ابن بشير انه مذهب الاصوليين انتهى قوله او ربع مقيدا
الخ هذا التقييد به على شروح الجمل اما الاول وهو واضح انه الحقيقة فيما هو كما قال المصنف
انه لتبعيد الاشتراك كان قوله كما ح ب وكل ب اعتماد على هذا التقرير حقيقة ح صدق عليها ب
وحقيقة ب صدق عليها ا ولا فيد ح به الكبرى لانها ممنوعة حقيقة ب والصغرى ثابتة او ح حقيقة
ب حتى فيد ح به الكبرى لانها ممنوعة حقيقة ويصدق عليه لانها الزمنية او بل انها ثابتة او ح صدق
عليه ب كما قرر به قول المصنف ما حقيقة لا اضرار عيبا او ما حقيقة لانها انسان وهي ممنوعة
فتمنع قول الامير والصغرى ان اريد بتعدد كلية الكبرى على ما سيأتي به الا فيسلم الخلاف

ح خلله

الموضوع وعنوانه اذا لم تقع في الذات الا به كما يقع في القضايا بقضرانه وسواء كان من قبل العنوان
غير الذاتي كقولك افعل كل اذا اخبر على زيد وعمر وغيرهما او الافعال غير ما سمية كل من قبل الاجزاء
او كان جزءا الى نحو كل حيوان حساس فان الحكم فيه انما على زيد وعمر والاخير يعبر والحيوان
جزء من حقيقتهما وكذا غير ما نحو كل كاتب فانه اذا اخبر الحكم فيه انما على زيد وعمر مثلا والكاتب خارج
عن حقيقتهما فيها يرجع الحملية الى قسمين وبعد انقسام الذاتي الموضوع بوجه الموضوع وانقسام
الذاتي الموضوع بوجه المحمول الاول تقسيم والثاني خبي بمعنى ان كل ج ب مقسم الذاتي المنسبة
بالحملية صدق عليها الحملية فقولنا الذاتي المنسبة بالجيمية هو المعنى الاول التقسيم
وكونها صدق عليها الثانية هو المعنى الثاني الخبي ومجموعها ثلاثة اشياء الذاتي الموضوع وكون
صفته عليه وصفة وصف المحمول اما الذاتي الموضوع بالمعنى الاول الاجزاء المختصة التي
يصدق عليها العنوان اذا كان نوعا او ما اصدق به من النوع والخاصة والاجزاء المختصة والنوعية
اذا كان جنسا او عرضا عاما نحو كل انسان او كل ناطق او كل ما نحو كل الحكم فيه على زيد
وعمر وغيرهما من الاشخاص ونحو كل حيوان او كل ما اشبه كذا الحكم فيه على زيد وعمر وغيرهما وما
اشبه هما او على الخاصة بالنوعية من الانسان وما اشبهه وغيرهما كما قال الثقب ومن الاجزاء داخل
في الحكم على الاجزاء المختصة وموقوف على انطباق الصفة الذاتي النوعية بالمحمول
ليس بالاستقلال بل بانطباق الشخص من الخاصة به فانه لا وجود لها الا في ضمن شخص انتهى فعلم
ترتيب من هذا الكلام ان المسمى بالذاتي هو الاجزاء فقط اما النوع وما يحاذيه فكلاهما من الذاتي
الجنس من العرض العام وكلاهما انطباق على ان العنوان به بالذات تعليمي اولى وليس منه حقيقة
والاجزاء المختصة من الموضوع هي الاجزاء الشخصية اما وحدها او مع الطبايع النوعية على
قول وعلى كل حال بالمجموع المطابق انه هو الحقيقة غير مقصود ان ليس من الاجزاء الشخصية
والنوعية فعلى المقصد الاول وجهين احدهما انه جعل الذاتي مراده بالحقيقة اذ جعلي
فعلم واحد فيه بالعرض لينبغي الاصطلاح **وجوابه** ان المراد بالذاتي ما ذكر من
الاصطلاح بل اراده ما ذكر مقصد الحد المتعارف وفي غير هذا المحل والاشتراك انما تظهر على
الحقيقة فهو ذكر الذاتي بالمعنى المشهور بالجزء الاجزاء **وثانيهما** في التقسيم اولا انه وجب اضافة كل
واحد غير هذا المعنى لا يقال انه اراد الذاتي والحقيقة معا المجموع الاول الا انه خلاف
بل الانا نقول نوا اراده ذلك لكان الاول هو الرابع واشكل التقسيم بعنوانه الاحتمال الرابع

الثاني

هو

الاجزاء
لعله قابل
يكل يقتضي
من الاقسام
والاشاعة

فقه
على المقصود من الموضوع
هي الاجزاء الشخصية
وحدها على قول او مع
الطبايع النوعية على قول
والمحل الخلاف فيها اذا كان الموضوع
العنوان جنسا او عرضا عاما
او كان نوعا او ما يساويه من الفصل
والخاصة فحينئذ فالحكم عليه
بالاجزاء فقط على قول وبها على
اخر مبني على ان النسبة
التقييدية هو الصفة التي هي محمول هذا الى
هنا يظهر لك ان مراد الماتن
وما مثل ما ذكر احتمل بعد
الى قوله السابع من الصفحة
الثانية لبعد وبعد كتبت اني يظهر
لك انه يتم على طريقة اهل الميزان الذين يقولون الحكم
عليه ما حكم به على الموضوع الشامل
لحقيقته واجزائه الموضوعية وهو الاحتمال الرابع كلام الشرح
واما ما ذكر انما فظهر بقية شرح التقسيم وهي اخصر واوفى والى
قبل قوله وبعد كتبت المذكور ما فيه

سواء كان بالفعل أو بالقوة على عكس ما عليه أهل المنطق يقتضي أن يكون مقيدا عليه
وقد علمت مما مر أنه ليس كذلك **وجوابه** أنه مبني على ما يقتضيه الحمل بالمواد بأهل المنطق
أو يجاب بأنه اكتفى بالقرينة والله أعلم والغرض بما ذكرناه أنه لما تبين بطلان إرادة المعنى المذكور من الشكل
الثالث لم يتبين الأخص إلا بإرادة ما ذكرناه في الرابع عند من يجوز عكس الموجبة الكلية الموجبة
الجزئية ومما ذكرناه لا يرد ما ذكره الأبهري من أن إرادة ما ذكرناه يمنع منها أن الموجبة الكلية لا تنعكس
المصنف لذلك ذكره ولا أحكم بأنه يمنع منه ومما ذكرناه يمنع منها أن الله أعلم ولا يخفى عليك أن ما تفرع
عن شروح الشمسية الخمس والرابع والرابع إلى التحقيق ونعني بتلك مما يراد بها جاز أن يشتمل
الشكل وعلى الفتح الرابع الذي هو الموضوع أعلم هو اعتبار الموضوع من حيث هو موضوع
فالواجب أن يعتبر من حيث معنى من المعنى الذي الشكل حينئذ أنه فتقرر أن يقال إنه إذا
ربعة وبيانه أن المجموع المحمول الأشياء أنه مفتقر إلى ما لا بد له من موضوع به فيأخذ هذا
الموضوع من حيث مجموع المعقول فيجيء زائد على الواجب في الذهن محمول والأجزاء والحقيقة
ثلاثة أشياء ومجموع هو المضروب مثلا إذا كان كل واحد من محمول فيما لا أجزاء زيادة
فسان كزيد وعمرو مثلا وبهذا لا يلزم أن يكون في هذا المجموع الذي هو المحمول أشياء نحو ما
ذكر الموضوع بالاستقلال في الشيء المنتصب بما هو وهو في الخارج هو الأجزاء المذكورة
وهي الزيد وعمرو مفهوما أخر باعتبار ما ذكر في اعتبار هذا المعنى المعقول فيكون فيما أخر وقد اتضح
حينئذ التقسيم إلى أربعة وإتضح أيضا التوجيه المتعلق بعدد أربعة الموضوع لأن الموضوع إذا
اعتبر بما مضى مجموعا لا بد أن يكون له موضوع به وبعتبر هو أيضا مجموعا لأن المصدوق بما هو
كذا بل فيه وإما صدق وصف الموضوع والمحمول فسيذكر في الشبيه الرابع إن شاء الله
تعالى **قلبها** أن الأول قد علم من كلام المصنف أن القضية ثلاثة أجزاء محكوم
عليه ومحكوم به ونسبة رابطة بينهما وهي في التحقيق أربعة لأن المحكوم عليه وبه لا بد
بينهما من نسبة هي تحقق وقوع أو لا وقوع وهذا جعل الأخص هي قضية لا بد من اتفاق قائلها
أن نسبة هذا أو اللا هذا هي وهذا الأمر الرابع وهو المعنى **وبالجملة** لتغير تعقل الموضوع
والمحمول والنسبة بينهما هو القضية بل لا بد من زيادة أمر رابع وهو اعتقاد وقوع نسبة
أو نسبة بينهما في نفس الأمر أو لا وقوع وهذا إن اقتصر على هذا الاعتقاد كانت قضية حملية
وإن تلفظ كانت قضية كلامية فعلمت أن أربعة أشياء الموضوع والمحمول والنسبة بينهما التي

من مورد الايجاب والسلب والايقاع تلك النسبة او انتزاعها انتهى مورد الايجاب والسلب
ويحتمل ان المعرب بعين مضافة الى المعقب بين كان عليه تركيب احتياج الى رابط يدل على النسبة
من حيث هو والى لفظ آخر يدل على وقوعها ولا وقوعها فيكون الالفاظ ارضية كما ان المعاني
اربعة لانك تتصور اولا المعنى الدال على موضوع النسبة او لا وقوعها عن المعنى الدال عليها
ثم اشار الى الاولى الثاني ضرورة حوى العقد ما تضمنه سوى الموضوع والمحمول يفهمان
من لفظ واحد مثلا نفسه والنسبة اما جعلا جزءا واحدا لعله للاختصار حتى يتحقق القضية في
ثلاثة اجزاء كما هو المشهور اعلم ان اجزاء القضية هو ان يحصل الذهني الى امر في ثبوت نسبته
يجب ما اعتبر سواء كان فيه الحكم صحيحا ام لا فيعتبر اللفظ ام لا وبالجملة في الحكم الذي تضمنه
القضية ان يكون معه بنحو كان عن مادة في نحو قولنا الحجر ناطق والانسان ليس بحيوان فقضية
[illegible] اوقع هذا الحكم حصلت بالطرف المحكوم عليه صفة الموضوعية او ثبوته محكوم عليه ومشعر
النسبة والطرف الذي يكون به حصلت له صفة المحمولية اذ ثبوته محكوما به ومشعرا بالموضوع وا
لمحمول منفردان بلا ثبوت على الحكم وصفه منفردا عنه **الثالث** اللفظ الدال على النسبة انتهى يسمى
رابطة كما انه يربط قالوا سواء ان الدالة على معنى غير مستقل وهو النسبة لتوقفها على الطرفين
المشتركين هو مثال النسب ثم هو قد يكون في قالب الاسم كهو في قولنا زيد هو قائم ويسمى الرابطة
غير زمانية وقد يكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما ويسمى الرابطة زمانية قال
الشارح في شرح الشمسية وفيه نظر من وجوه الاول انه لو كان توقف مجموع اللفظ على شيء موجبا
لكون اللفظ اداة لزم ان يكون جميع الاسماء الدالة على النسب والالفاظ اداة وانا ليس اذ لو كان
لفظ كان رابطة لانعكس قولنا كل شيء كان نسبا الى قولنا بعض النسب كان شيئا ولما كان
عكس هذه القضية بعض الكاين نسبا بالشيء علمنا ان لفظ كان من اجزاء المحمول ليدل على
تعيين الزمان الثالث ان لفظ هو في قولنا زيد هو شاعر ضمير عايد الى زيد حسبما نص عليه وهو عند
اهل العربية مبتدأ وكان لا اشاره على النسبة اصلا واما زيد ما [illegible] ضمير الفعل والاسماء [illegible]
يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان يكون هو اداة يعبر الحق واثما كثير والتحقيق ان ما يعنى خبر
نعم وكان لا اله [illegible] على النسبة اصلا والذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركة الاعرابية [illegible]
الربط مع تحققها وتعذر لانا اذا قلنا زيد عالم على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط واذا
نشأ وراه اقلنا زيد عالم بالربط مع جميع الكلم فالرابطة هي الحركة الاعرابية وبالجملة كون لفظة هو

يجي

عنه موضوعة في لغة العرب لكن لا ينبغي ان يخفى على امثال المحصلين فضلا عن الحكماء المحققين
وقد ما كنت مثلما يدل على هذا الاشكال ومنع بعضهم عن حقيقة الحال في هذا المقام حتى وجدت
مثل هذا الاشكال والجواب للعلامة في المحصول في بحث الدلالة وما يدل على ان بعض مواد صيغ امر ونحوها
موضوعة في لغة العرب للوجوب والاستحباب مستعملة عند عدم القرينة على المراد ان العلامة نقل كلامه الى
هذا المقام فالمحقق التفتازاني العلامة الى العرب واختلافهم العلامة الذين يتكلمون بالعربية ويجعلونه
عبارة عن المعاني في العلامة والمنكر يلتمس العرب الى لغة تقوم مقام هيئات بالعربية
والمتبرع في البونانية فوجد انه تدل على مزيد المحمول الا اسمي بالموضوع ربط اغني عن ذلك
ولم يجد في العربية في اوضاعها لفظا يقوم مقام هذه الهيئة فجعلوا ان الكلام الموجودة
مثل كان ويكون وسيكون تدل على هذه التمسوا في لغة العرب لفظا ينقلونه الى هذه وتقوم
مقام هيئات بالعلامة والمتبرع في البونانية فاختار بعضهم لفظة موا فدقت تستعمل
كما في قولك موجعل وقد تستعمل في بعض الامكنة انها تستعمل في لفظة هيئات كقولك هذا
موزيد ومنزل موالتشاغل واما لفظة موا يجد جدا ان يكون قد تستعمل هاهنا فجاءوا واستعملوه
في العربية مكان هيئات بالعلامة وجعلوه في المضرمشه الموجبة كالانسانية وزالانسان
واختار بعضهم لفظة موجد لفظة الموجود وجعلوا مكان الموجبة الموجود وجعلوا مكان ويكون
وسيكون وجد ويوجد وسيوجد من هذا الكلام انتهى **قلت** وكلام السعد مع العلامة اليمني
عين هذا في كلام السعد شيئا وموا فدة اداة الضمير المذكور ضمير وصل وانه يفيد تحقيق
انه ما لفظ ضمير من حقه ان يكون رابطة كما اراد ان منزل ضمير اراد انه منتقل الى موضوع انه تو
لم يفسر النتيجة بما تضمنه بل اخبر بزيد عليه موضوعه الذي ذكر عليه بل ضمير من
كلام بعضهم انه لا يفيد بالرابطة موضوعه وصل قال السعد عبد الله الشريف حيث تكلم على ان
الضمير رابطة على ما نقل البرزوي والايجي انه الاحق يجتمع ثم ايكا الفصلية في الضمير فقال
البرزوي وصل يفيد عدم صحة كون الضمير رابطة واصله فصل مجوز النفي ومنزل الكلام يفيد
انه المفصول بانه رابطة موضوعه العقل والاصالة من الاعراب لا المجعول منبرا ومنزل موا الكلام
نوجيه احدهما ان العقل كما قد يحقق انما تحقق ضمير بما قبله فصل وقد يفيد بتبيين الاسناد وذا يسمى
عمادا لانه يعتمد عليه الكلام انه نوكان المفصول ما يكون منبرا الاحتياج موا نظرا الى الرابطة
اخرى كان يصح ما ذكره فضيلة حاشية ثم نقل الرابطة اما ان تكون هي ضمير وصل لا محل له كما موضوعه

موضوعه

او لا امكان او غيرهما والجهات ثمانية وانما كانت ثلاثة لان المقتضى للحمل
موجود بعد كل واحدة واذا قلت كل ج ب بالشرط مع ما هو حقيقة ج هو حقيقة ب واذا كان
مثلا في وقت كل حمار ناهق فالمعنى بالقياس الى الوقت هكذا ان صدق عليه ج من الاوقات موجود
في وقت صدق عليه ب فمعنى كل اضاف كاتب ما صدق عليه انه اضاف من زيد وعمرو وخالد فمثلا
يصدق عليه كاتب وقت صدق عليه وقت يكتب فيه وتسكت عن بقية الاحمال فمثال كل ما في قضية كلما اذا اضاف كل ج
ب ب اما ان يكون ثمن ج او غيره فان كان فصدق لعدم الحمل لانه حينئذ كل ج ج وان
كان غيره لم يصح الحمل لانه بتقدير انه موجود لعدم انه غير ج فلا حمل موجود اما الى الوضوع لعدم انطباق
الى الكلي وكلامنا في الحمل بالحمل والحمل بالحمل **واجيب** بانه غير ج **قوله** بمنع الحمل ممنوع
لانه لم يرد ان حقيقة ج حقيقة ب حتى يلزم الكذب بل ان ما صدق عليه ج يصدق عليه
ب وامنع من كذبه وان سلمنا ان المعدوم كان المعدوم لكن المتغايرة تصدق على ذات واحدة
كالناطق والكاتب والمعنى ان الصفة قد تكون ذاتية لان اضاف فلت وكلامنا ان صدق انما هو
لان خبر ان المضافة وانما حمل احد المتغايرين على الاخر فهو لعلاقة اتحاد مع كثرة الحمل فيه
اقول **الثامن** قول المصنف ما ذكر على التقريب يريد الحمل جميعه والحقيقة كما جعل غيره
من المصنفين وهو مناسب لان هذا الحمل غير انه يتوقف في الاطلاع عليه بعد التأمل والمراجعة لان
يقول بقاء ما هذا **قوله** الكاتب ناظر الخ ان قيل ان عنوانا بالموضوع المنسوب الى المحمول
الموضوع الحقيقي وهو مصدوق الكاتب فمثلا في المثال فالنسبة لا تتعلق بما هو الواقع
وان عنوانا مفهوم والعنوان ما وجه التغيير بالموضوع فلت في الجواب مسامحة والمراد ان
لان المناسبة المذكورة انما تعقل بعد ملاحظة الانعكاس وهو يرجع الى مفهوم العنوان ولو
اريد الاول بلا حظ الانعكس لم يعقل الحمل ولو سلم فلا نسلم نسبة الموضوع الى المحمول في هذا
المثال فضلا عن نسبة بل ضرورية فلا مر **قوله** وتسمى كيفية النسبة الخ الضرورة والدوام مختلفين
الخ **قوله** لان الفعل للحيوان الخ في التمثيل بفعل الله تأمل فيه لان نسبة الكلام نسبة الحيوان
الى انه فعل ضرورية والاخر نسبة الحيوان الى انه فعل لا انه امكان بمعنى الحيوان يمكن
ان يكون فاعلا وغيره ويجاب بانا نختار انه فعل حيوان بالضرورة مع عكسه الى وقت
الحيوان فعله بالضرورة لانه في وقت الحيوان فاعل وهو ضروري لان فاعل مريد
الحيوان البتة **قوله** فلا يخلو الخ لقائل ان يقول ان الاضافة تغاير الموجبة بما ذكر

وزيد الحال الموجبة لابد أن تكون بينة بالمحمول للموضوع والموضوع للمحمول لأنه المعهود
لا يجاب وإنما تخيلها النحويون في الجملة الفعلية وأول التسمية وأمثلة الثانية يظهر بتتبعها
بينة أن يجيء سلب كل من الأمرين وعين الآخر وليس سلب كل منهما عن الآخر فيجيء
وكذا العكس وقد يجيء سلب المحمول عن الموضوع دون العكس كالمثال الذي ذكر ومثال الثلاثة
الثلاثة بتخلفه للاشتراك قوله مختص بالضرورية الخ يعني أن أنواع التقييد وإن اشتركت
في الضرورة ومقابلها أو الدوام ومقابله أعني وجود الوصف على الإطلاق وفي وقت التقييد أعم
أو ضرورية أو لا ضرورية من الأحكام الأربعة على ما اشتهر به من تقسيم جار الضرورة مع
الجهور الفعل خلافا لمن جعلها قسما بالاستقلال المسماة بالمنتشرة مع الاطلاق العام وحدها ثلاثة وإما
الخمس فالثلاثة الأنواع فيها بالاتفاق على ما اشتهر به والشاذ فيها ما اشتهر بالنظر
ورية ومقابلها عن الدوام ومقابله أو العكس لكن الخلاف الذي ذكره إنما يجيء في المجموع
لا المشتمل وإن معنونة الأخصاء به الكتب فافهم قوله الضرورية الخ سميت ضرورية لاشتمالها
على الضرورة ومخالفة العرف تفسير الضرورة بما يوصف الوصف بالضرورة لمخالفة أن يجيء
كل بيان ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو ضرورة سلبه عنه على ما اشتهر به وهذا هو الأول وهي
الضرورية المطلقة كل انسان حيوان بالضرورة وهذا الثانية وهي الضرورية الوصفية
من الانسان يجب بالضرورة والضرورية عند الجمهور ذات الوصف ما دام الذات موصوفا كل بيان
كاتب بالضرورة أو عند الرازي ذات الوصف بالفعل ما دام الذات موصوفا كل بيان كاتب
بالضرورة ما دام كاتبا بالفعل وعلى الأول يكون الوصف بالفعل داخلا في الضرورية
وعلى الثاني خارجا عنها بل يكون الوصف بالفعل ضروريا بالضرورة الوصفية وهذا
الثالثة وهي الضرورية الذاتية كل انسان حيوان بالضرورة الذاتية وهذا الرابعة
وهي الضرورية الوقتية كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة وهذا الخامسة
وهي الضرورية المنتشرة كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة في بعض أوقات كتابته
قوله منتشر وهذه علامة الخ سميت منتشرة لانتشار الحكم على
تمام الوصف كالمثال المذكور وإنما تتحقق في الأفعال التي يمكن تكرارها كالكتابة من حيث هي بل
يتحقق انتشارها بالنظر إلى الأفراد وسميت علامة لأنها أعم من المنتشرة وهذه أخص منها بحيث
تطلق على أفراد متعددة أحدها المفروض فتحقق الوصف فيه يكون الوصف داخلا في تحقق الضرورة
وتحقق جميع أوقات الوصف أعم أن يكون الوصف داخلا فيها أو خارجا والمراد بالوقت الذي يقع
فيه الحكم معه في نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبا وإن تحرك الأصابع منتشرة بالنظر
إلى الكتابة ولو لم يكن وجود الكتابة في جميع أوقات الكتابة وإنما يقع في بعض كل كاتب
انسان بالضرورة ما دام كاتبا وإنما كانت الكتابة منتشرة في جميع أوقات الكتابة وليست منتشرة

بط لتبوت شط الزائل الكاتب وإن لم ينفصل بالكتابة **والحاصل** أن الزائل في معنى الضروري لأن الأصل أن ما ثبت على الضروري فهو المحمول فخلافه في غيره يشترط فيه علته وصف الضروري فيه المخالفة وإن كان علة لامتناع بل عدم جميع أوصاف الوصف فهي المشروطة بالمعنى الأول والله أعلم **قوله** لا بد من مغايرة الوصف الخ يعني أن الوصف الذي قيل به الضروري في الحاصة لا بد أن يكون وصفا مغايرا لذات الموضوع وهذا لأنه لو كان عبارة عن ذات الموضوع لكان ما يدل على الوصف المحمول كالناطق مثلا يدل على ذات الموضوع وقد علمت أنه يجب أن الزائل من الخلق وتسمى هذه مشهورة لما تقدم وخاصة لما قيل بها مع احتمال زواله الوصف الزائل بخلاف العلامة فإنها تحتمل الزوال وعدمه **قوله** وقيد بالخ للتمييز وقيد بتفسير الضروري فيما يوقت معين وبخلافه بعد تفسير هذا ينفي الزوال عند مغايرة الوصف وهذا لما موجبة مادتها الخاصة وسالبة لا شيء من الانسان بمتباين الأطراف بالضرورة وقت الثمانية **قوله** مشتقا الخ ذكر مشتقا لأنها لما لم تتعين وقت الحكم فيما احتمل كل وقت فيكون مشتقا في سائر الأوقات وبخلافه لأنها لما تعين فيه لم ينفي الزوال **قوله** دائما مخالفة الخ للتمييز دائما لا تحتمل الدوام على الزوال وبخلافه تعود التقييد بالزوال فيما لو صف أو وقت **قوله** عن غيره علامة الخ للتمييز عن غيره لأن معناها مدلول عليه بالعرض فإنه إذا ظهر في الموجبة كل إنسان متعجب أنعم ما دام عجبا كلا وفي السالبة لا شيء من الإنسان بمستغرب ما دام ولو بالتأمل فهذا الحكم بمقتضى العرف سواء اقتضى العقل وجوبه أو لا فيكون ضروريا لأن ما ظهر لخلل المغني من العرف نسب إليه والتمييز علامة لا بد أن يكون من العرف فقيد العلامة كما مشى عليه **قوله** عن غيره علامة التمييز عن غيره ما مر وخاصة لا تنفك فيه بما ينفي احتمال الزوال الوصف فارقته بخلاف العلامة فإنها تحتمل الزوال وعدمه والوصف في هذه العلامة لا بد أن يكون مغايرا فلا تكون مرتبة في المشهورة هذا وما قبله موجبة وما بعده كلا شيء من الإنسان بمتعجب **قوله** لا بد من أن يكون الخ يعني أن الانفكاك العارض موضع الضروري وجوبي لا شك أن هذا لا يتأتى في هذه الوجوبي لا بد من أن يكون حاصلا بالفعل ضروريا نحو كل الضاحك حيوان أو دائما غير ضروري نحو كل كاتب متعجب في أوقات ضروريا ولا شيء من الكاتب بمتعجب في أوقات غير ضروري نحو كل الضاحك حيوان بالإمكان العام ومن هنا تعلم أن الممكنة العامة أعم من غير ضروري والدوام والمخالفة كما مشى له إن شاء الله تعالى **قوله** والعلم إلخ وما قبله ما تقدم في قيد ممكن بعض الإنسان كاتب لا شيء من الإنسان

بكاتب

بالمعنى الثاني نوعان ذكر مشهورة أصلا بالوجود الذي فيه ثم جعلوا العلة فيها المشروطة بالمعنى الأول

بكاتب بالامكان لعام ومثال ما نقيض قضيته ما آخر بعض العلة منتج له نقيض الاخص من العلة
منتج له بالامكان العام ومثال ما نقيض قضيته ممتنع نقض الاصل ليس بجواب نقيض
كل الاصل جواب بالامكان العام فان قيل كيف يكون نقيض الممكنة ممكنة اخرى اوه اجيب
وقد علم ان نقيض الممكنة الدائمة هو الضرورية فلم ليس نقض الاصل مطلقا حتى يلزم فيه
الضرورية نقض اخرى النقيضين وتكذب الاخرى وانما الريد الاقبال بما يخالف كيف الاصلية
واذا اضافت النقيض الى معاند المثالين العام بقي ما لم تكمل شرائط النقض قوله جنبي
الضرورية اه الخ منذ انما كان الخ العام عنه وهو ان سلب الضرورية عن اجانب الغالب الكيف
النقيض امكان عام يوافق الممكنة اذ امكن ان يحكم فيها سلب الضرورية المطلقة عن
اجانب الغالب الكيف بان كان الحكم النقيض بالاجانب كان مغايرا للحكم سلب الضرورية
عن اجانب الغالب الكيف وهو السلب وان الحكم بالسلب كان مغايرا للحكم سلب الضرورية
المطلقة عن الغالب وهو الاجانب فانه اذا ان كل ما لا فتح به بالامكان العام كان مغايرا
للحكم بان سلب الضرورية عن العلة ليس بضروري وهو ان السلب ليس بضروري قوله ممكنة عامة بمعنى ممكنة
عامة آيضا على الامكان وهو كون القضية ليست بضرورية كما مر وعامة الاصل مع الممكنة
العامة كما تقدم قوله عند مثال مكنة الارواح الخ اشار بذلك الى ان الروح ليس من
الجواهر ولا من الاعراض بل يجعلان عرضا ويصح ارتفاعه وهو له مثال مكنة الارواح و
كلامه يشير به الى ان الروح اجتماع لطيفة تشبه بالاجتماع الكثيفة اشتباكا للماء بالعود
ومثال هو رأي الاوائل عند المتكلمين عليه وقد اختلف الناس في الروح على اربعة عشر قولا
ممتنع عن الخوض في حقيقته ولم ينقل عن احد من الامة بل عن جميع من يحكم به موجودا ومتكلما بقوله تعالى
عند سؤال اهل الكتاب قل الروح من امر ربي الآية وقالوا معناه ولا جعلوا الروح من الكثير
الذي نوقن ولا اشكال عنه وانه ليس من امر الله وتقل عن الجبائي انه قال الروح نفس الحياة
الله بدوام يصلح عليه اكثر من خلقه فلا يجوز تعذيبه الجثة عنه بالكثير من انه موجود ومرقة
عما قضت فيه واعلم ان الآية يشير الى احد معان اربعة قالوا عشر فليتم بنيتي وانما تجيب
فيه فلم يأخذ له انه تعالى اجابهم تاكيد المعجزة صلى الله عليه وسلم وتكوين فيما لما عنوهم
من ذلك فيه صلى الله عليه وسلم لانه تعالى امكن الكلام فيه الثاني ان سؤالهم انما كان

علم
ارجاء عنها

سوال التعجيز وعند الكل ان الروح منشؤه بنزل المعشوق وبنزل جبريل عليه السلام وملك آخر
وضعف من الملائكة وان الغرض ان وعيسى عليه الصلاة والسلام اراد والله اعلم ان يقول كل ما
شئ غيرك تقدر ان تهبه وتوجده بامرك الا وهو كونه من امرك الذي تختص به بالجميع ثم
اختلف سواء في حقيقته على اقوال الاول ما نقله قال الجعبي في شرح المعالم قال الملاحلي الخ
من جان قيل بين الروح وقضاه فيدخل الاختلاف فيه فلت ان الاظهر ان الروح اجسام
لطيفة منشابكة للاجسام المحسوسة اجراها الله تعالى العادة بانتشار حياة الاجسام عند
منشابكة كما جاز ان يقدر الله تعالى الحيوان بانتشار العادة ثم الروح يجوز ان يوجد به
حيوة كما يشير اليه بعض الحنفية وذهب ابو الحسين من الكعبي كما ورد ان الانبياء والحيوان عرض
تحيا به الجواهر والروح تحيا بالحياة فخالف فقال قولنا في الروح انها جنس بان
من كلام الملاحلي ان الكلام من الجسم والروح يقوم بالحياة وفي قوله الحيوان عرض تحيا به
الجواهر نظر فقد ظهر ان قول قوله تحيا به الخ من التعريف والا فلا فقد الفاني
اه الروح عرض وهو الحياة انتهى البدر بوجوه كما حياة قال الجعبي وهو اختيار الاشاعرة
وبعض المتكلمين وهو بعيد انتهى وهو منقوض بالعلم الخ بل بكل العلاقة قيل والاقرب
الجسم وهي بما تعقل ورد عليه من الاخبار الدالة على انه جنس من تتعلق به بالجهة والروح مه
والنزعة في البرزخ والحشر لا تنبعث بقطع الاوطاب الثلاث انتهى بجسم ولا عرض بل
جوهر مجرد علم تنبعث غير متحيز وقد تعلق خلق هي بالبدن المثل البرزخي والحشري بغير داخل فيه
البدن ولا خارج عنه وقال قول الفلاسفة ونقل عن بعض الصوفية وقد تعرض المتكلمون
لا يحالة بما هو مشهور في علم الكلام وفي التذكرة للقرطبي عن عبد الملك ابن حبيب انه صورة
صورة الطيفة على صورة الجسم تدخل جوفه قلت ويدل ما حقق آخرا بعض محققي علماء الهند فقوله في تفسير قوله الجمل
دان الى آخر اقصار يذهب الى ما نقيضه الله تعالى المرسل طوان الله عليه وعلى من
الحياة ان والحيوان ان العجز وفي رفع عنه تنبيه على الله عليه وسلم على ما لا يعجز تسليمه
الشجر عليه وتسبيح الحصا في كفه صلى الله عليه وسلم واستشهاد النعم عليه صلى الله عليه وسلم
وقد اختلف المتكلمون في بقاء الاشياء الخ الجمهور ان الخلق الله الخلق فيما على ما
عليه او خلاف فيما الحيوان فتكلمنا وذهب بعض الى انه خلق جزء لما حتى

تكون

تكون مجمعة المتكلم ومذاهب المحققين غير متفق وهو تعريف الجزء بما لا يتجزأ
الجملة ان كان انه الكلام فصيلا قبل كل منها الموقف عليها كالصلاة والزكاة والحج
الجهول ان العجم والعالم لكن من جهة المشاركة تسمية للعام بالخاص ومذاهب على ان الجملة ان العلم
علما والارادة والعلم ليدل على ان الناس **وحكمي** عليه بكل من العين انه خلاف بعض به الله وقال الله
صادق في جميع اخباره ورسله اورده تسميته وتكليمه ومعرفة الجميل وادراك كعظمة الله طاهر كما
قال والله على الله تعالى اعلم على اخبار كثيرة من الناس يعلم بالضرورة تسميته موصوفا بالعلم الجملة وتابع
العلم وتسمية الامر علما كل فعل الشيء وموضوعه **قوله** المخالفة تسمية مشاركة لان المخالفة
في الاصل ما لم تقبل بجهة من الجهات وهي بهذا المعنى تعم العقلية والممكنة فبين ان اطلاقها
على تخصيص اثم المخالفة بما كان منها عقلية وتسمية علامة لا لعلامة من الوجوه فبين **فان**
قلت اذا كانت المخالفة هي ما لم تقبل بجهة فهي راجعة الى ما ليست من الموجبات في شيء فلم تعد
منها **قلت** اطلاقها على ما ليس كذلك وضعا فتعينها هنا حيث خصصوها بالصفة العقلية
فهي موجبة من حيث ان العقلية الصفة لعلاقة تكون عقلية وامكانية فتخصيص بالعقلية
بجعل توجيه فبالنسبة موجبة وكان المشترع هذا المعنى ثم وجدته استعمل قال بعد ذكر
معنى المخالفة اطلاقا ما خصص ثانيا وهي بالمعنى الاطلاقي من الموجبات وهو غلط
واما بجعل المعنى موجبة ان العقلية كيفية زائدة على نفس النسبة كان النسبة الحكمية
تكون بالعجز بالامكان اثنين الخلاف نحو **ج** ليس معناه زيد **ب** طاهر على ان النسبة
ج العجز ان يكون انه النصوص بالعجز او بالامكان وكل من العجز والامكان امر زائد على
ذكر وتذكر بالجنس وان كان المتبادر من العجز عدم الاهلية نحو بعجز ابن يوم ما قيل من ان
العجز ليس معناه الا وقوع النسبة التي هو متعلق الحكم فتكون المخالفة بالمعنى الثاني اعني ما
من الموجبات وان الممكنة خارجة عن الضابط بان ادخل فيها كلها ومذاهب كلها غلط على مختار الا
ما مر من ان المراد بالقضية الحكم بالنسبة لا على مختار القوم وان المراد **قوله** وجوبه
الخ تسمية وجوبه توجيه النسبة كونها بالعجز وتسميته بالعجز اعتبار تقييدها بالادراج وهذا
كذلك في الوجوبية الخاص وردية **قوله** فان يكون موافقا الخ مما ينبغي ان تعلمه في هذا المقام
ان نسبة المحمول الى الموضوع اذا لم تكن بالامر الرابطية تسمى تركيبية بهذا الضروري والاضروري
والدوام والاطلاق ثم اذا انتفى النسبة فهي تركيبية ايضا بعينها تلك التركيبية التي

وكذا

قوله على الغرض بين الجهة والمادة وان كان الاولى تابعية للاعتقاد والثانية تابعة للواقع اه

بي

الخ اي وغير معلل علة كونه قضية علة قوله وانما ليلزم فيه الا ينقلب الوجوب الذي
المكلف كوجوب المولى تعالى بان وجوبه لا يتغير بزوال بل هو مطلق فتدبر وجوه التعوام
قوله وتحقيقه اي الانقلاب قوله ضرورية دائما اي بشرط الدوام توضيح قوله مواده
لفظ يا كلما مضى الخ يعني ان كل قضية كلامية مشتملة على نسبة تكون اذا قيست الى الخارج
واجبة نحو الانسان حيوان او حاصلة نحو الانسان كاتب او ممتنعة نحو الانسان حجر ثم
المعقولة او الملفوظة في القضية تسمى جهة سواء كانت هي عين الاولى نحو الانسان حيوان
بالضرورة او الدوام نحو الانسان حيوان بالامكان العام او الاطلاق او دائما او اخص منه
نحو الانسان كاتب بالاطلاق او ممتنعة نحو الانسان حجر بالامكان الخاص او جزء لها
بالضرورة ثم القضية اذا اخذت مشتملة واجبة هي من حيث ان الوجوب سيرورة الضرورة تسمى
ضرورية ومن حيث ان الوجوب مستلزم للدوام تسمى دائمة ومن حيث انه مستلزم للموضوع
للاطلاق تسمى مطلقة ومن حيث ان نسبته بينت مستقبلة تسمى ممكنة عامة والقضية اذا
اخذت مشتملة حاصلة مع الظرف من حيث ان الجواز سيرورة الامكان الخاص تسمى ممكنة خاصة ومن
حيث ان نسبته الظرف غير مشتملة تسمى ممكنة عامة ومن حيث اعتبار ذلك الجواز واقعا
مكلف تسمى مطلقة ومع اعتبار دوام وقوعه تسمى دائمة فبذا وجه تفرع المواد الى الاثنى
عشر والاربعة الصادقة اعني الضروريات والدوائم والممكنات والمطلقات ثم كل قسم تتفرع
الى ملزم والتقابيس والعالم تقيض واعلى المواد الثلاثة حتى تفرع ضرب الجهات تتفاعيله
لان التفريع من الفظ يا مركب الا قيمة لاستخراج النتائج ومبنى الاقل ان تفرع
المغزى ان جميع المواد الثلاثة في نفس الامر يا تجب اعتبارها هو تفسير التفريع لكل ما يمكن
اعتباره في العقل ومن الجهات والا التفات الى المادة الثلاثة في نفس الامر الذي هو
القضية او تركيبها قوله والمواد كلها والجهات الخ فان قيل تفرع المواد عن الجهات الثلاثة
تفاهم والاكس اي مواده اخر تتفرع عنها واي معنى لتفرعه عنها وجوابه انه مع اعتبار
المواد الثلاث اعتبر والا بطل ما ينشأ عنها من ضرورة ودوام ونحوهما وهذا اذا قيست الى
النزمن او اللفظة تسمى جهات واذا قيست الى مادة نفس الامر تسمى مواد وهي متفرعة عن
الاولى ويشاكل قوله لا يمكن العدو فيهما الضمير راجع الى وجوب الوجود وامتناع العدم
ومعنوه ان سلب الامكان العام الذي هو مفهوم قوله لا يمكن العدم لازم لكل من وجوب الوجود

قف
على بيان وجه تفرع المواد الى
الضرورية والامكان والدوام
والاطلاق الخ

والمضارع الفعل الأول وهو معنى قوله أي وما متعلقه كما بأن تقول كلما وجب وجوده لم يمتنع
عدمه وكلما لم يمتنع عدمه وجب وجوده، وتقول كلما امتنع عدمه لم يمتنع عدمه وكلما لم يمتنع عدمه
امتنع عدمه وكذا النقائض فيها يثبت الوجوب والمضارع المذكورين بأن تقول كلما
وجب وجوده لم يمتنع عدمه وكلما امتنع عدمه وجب وجوده، وهذا الكلي انحلاله قد كلما لا
تفتقر إلى بيان وهكذا إذا عبرت الفعل تقول كلما امتنع وجوده وجب عدمه وبالعكس
النقيض تقول كلما وجب عدمه لم يمتنع وجوده، وبالعكس الكلي أيضا وتقول كلما امتنع وجوده
لم يكن ممكن الوجود وبالعكس الكلي أيضا وكذا إذا عبرت بالإمكان العام تقول كلما لم يمتنع وجوده
خلط لم يمتنع عدمه وبالعكس الكلي وهذا كله واضح **قوله** مما اختص مفعول واضح مثال الخ اعلم أن
تلاحظ مثلا واجب أن يوجد من الشخصة الأولى من الثمانية يمتنع ممكن خلا عن أن يوجد من
الشخصة الثمانية منها فإنه يجب أن يوجد من الثمانية لا يجتمعان على النصرة لا يكون الشيء واجب الوجود
جائز الوجود بالضرورة لمنافاة بينهما ويجب أن يتعلق معا بصرف الشخصة الثمانية ومعنى
أن يكون واجب الوجود وخلط أن الشخصة الأولى مقرونة على مجموع الوجوب والثمانية على أحد
خصال الثمانية والثمانية على الجواز لأن أحد تلك الثمانية لا يجتمع كما في موصوف واحد وأحد منها
وأن يتعلق كلها بل لا بد لكل مفعول وواحد منها في أن يتعلق أثناء مقابله يوجد الثمانية وهكذا
والخ وأما الشخصات الثمانية فمن نقائض الثمانية لقابلتها في ثبت [illegible] يعلم منه أنه لا
يمتنع بمفهومين من هذين الشخصين منها وجودها لا يمتنع اجتماعهما مثلا أحد
من الشخصة الأولى الثمانية ليس بواجب أن يوجد ومن الثمانية ليس بممكن خلا عن أن يوجد
فيجوز خلوهما عن شيء واحد إذ لو خلوا عنه لكان واجبا أن يوجد ممكنا خلا عن أن يوجد
وقد علم فيما مضى أن هذا غير [illegible] يجتمعان وتجويز يمتنع اجتماعهما أن يكون الشيء ليس بواجب
أن يوجد ليس بممكن خلا عن أن يوجد وذلك بأن يكون واجبا الأن يوجد كالشريك وهو مجموع
الشخصة الوسطى إذا أخذ **قوله** وهو مما اختص الخ يعني أنه إذا أخذ ليس مجموع من الشخصة
الثمانية والخ من الثمانية ليس نقيض له وحده بل نقيض ثلاثة الخ ويجوز الثمانية عن
الثمانية ثلاثة فيكون الثمانية الباقية والثمانية إذا ضمت ثلاثة تلزم الثمانية الأولى واجبا أو من الثمانية
الثانية ليس بواجب الأن يوجد فيجوز أن يجتمعا في الواجب كما لا يتعارض العالم إذا صدر عن
أن يوجد ليس بواجب الأن يوجد ويتعارض المتعارضان كما أن وجود العالم إذا صدر عنه

ان يوجد ع

ع

انه ليس بواجب الا بوجوب او بايجاب انه واجب ان يوجد ولا يخرج الى الفعل الا على هذا القيام
بما ذكرناه وهو معنى قوله **فليست** الاول يقول ان النسبة الحكمية لا بد لها في نفس
الامر من كيفية فاعلم انك اذا لم تذكر لفظا يدل عليها فالقضية مطلقة اي بمعنى ان امر وجودها
غير مقيد بجهة فقط وان كانت في نفس الامر ضرورية وهي تشمل سائر الجهات وانما ذكر
ثلاث موجهة وعادة المناطقة ان يذكروا من الموجهات ثلاثة عشر الضروريات المطلقة
والمشروطة العامة والخاصة والوقتية والمنتشرة من الضروريات والدائمة
المطلقة والعرفية العامة والخاصة والممكنات العامة والخاصة من الممكنات والمطلقة
العامة والوجودية لاجل انها اصعب والا ضرورية من المطلقات ويليها العرفية لكونها اصعب
لما بعدها والمصنف ذكر هنا كلها في الشرح وزاد الوقتية والمنتشرة المطلقين والممكنين الوقتية
والعرفية والدائمة والمطلقة العينية فصار عشرة وذكرها في بعض نسخ المتن زيادة
الممكنات الثلاث المذكورات بما خرجه الى التناقض والظاهر انها في هذه النسخة تبويب وعنوان
موجهات وهي تشعر بان قبل التناقض وفي بعض النسخ لم يتكلم على شيء من الموجهات بل اصل
نظمه على التفصيل الى الشق والتقابل المذكور وهو قوله وقضية كيفية النسبة بالضرورة
والدوام مطلقين او مقيدين بغير المحمول او مقيدا بالعكس كذلك صار الكلام شاملا
لجميع الموجهات المذكورات كما ترى وهو ان قوله بالضرورة او الدوام مطلقين او مقيدين
شامل لجميع الضروريات والدوامات لان المطلقين هما الضروريان المطلقة والدائمة المطلقة
والمقيدان اما بوصف وهو المضروب والمنفوس او بوقت وهو الوقتيتان
او غيرهما والمحمول المنتشر هما وقوله او مقيدا بالعكس اي الامكان والاطلاق كذلك اي مطلقين
او مقيدين بغير المحمول شامل اياها لجميع الممكنات والمطلقات لان المطلقات منها هي الممكنات العا
مة والخاصة والمطلقة العامة والمقيدان اما بوقت وهي الممكنة الوقتية وربما يجيء وهي
الممكنة والمطلقة العينيتان واما بدوام وهي الممكنة الدائمة واما بنفي الدوام او الضرورة
وهما الوجودية اللا ضرورية فبذلك تمت عشرة فتنبه لكل ما اغفلناه في كلامنا هذا راجيا وذاكرا
وجه التقسيم وجه الحصر في تمت عشرة ولم ينقص كل النقط لوضوحه **الثالث** يعني على
المصنف والمعلمان الممكنة الخاصة والممكنة الاستقبالية اللتين ذكرهما الخونجي في الجمل وقد علم
ان الممكنة ان تعلقت فيها الضرورة على احد النحوين فهي الممكنة العامة وان تعلقت فيها

فف
على بيان مقصوده بقوله وقول الشيخ السنوسي الشق الثاني وهو كيفية النسبة الخ بجميع الموجهات اهـ

فف
على ما وجه به يبقى على الشيخ السنوسي من الموجهات

حكمية بالزوال يجب الزمان والثانية حكمية بعارضه وكل ما كان تغيير فيه فيكون إما دائما
ضروريا فهي مطلقة والعرفية العامة أعم من الدائمة المطلقة لأن كل
دائم يجب الزمان دائم يجب الوصف من غير عكس ومن العرفية الخاصة أخص الاحتمال
العامة الزوال يجب الزمان وعدم مجاورة الخاصة وكل واحد من الزوال والثلاثة أعم من
وجه لتصور ثلاثة لا في كل ضروري يجب الزمان لزوال الوصف دائم يجب به من غير
عكس والعرفية العامة أعم من الضروري والمشروطة العامة ومن المشروطة الخاصة لأنها أعم
من المشروطة العامة والمشروطة العامة أعم منها لأنها أعم من جانبي نقيضها وكل من
جانبي أعم من تحقيق نقيضها فتبين أن العرفية العامة أعم من الدائمة المطلقة تباين
العامة تباين تضاد بينها وبين الزوال والدائمة المطلقة والمشروطة العامة عموم
من وجه فيجتمعان في صورة الضروري المطلقة وتنفرد الدائمة بحكم يدوم من غير ضرورة
كسواد الغراب وتنفرد المشروطة بالضروري يجب الوصف المعلق وقتا ما نحو كل كاتب متحرك
بالإرادة بالضروري ما دام كاتبا وبين المشروطة العامة والعرفية الخاصة عموم
وجه فيجتمعان في المشروطة الخاصة وتنفرد المشروطة بالضروري والعرفية
بحكم يدوم يجب الوصف غير ضروري وكذا يجب الزمان **قال** أعم من زوجي ومن الم
يتحقق له مثال لأنه معلوم لهذا شرع في النظر بين الشيء على التفصيل ثم الدائمة المطلقة
تباين الوقتية والمنتشرة والوجودية لأن كل ضروري المطلقة دائما وبينهما
وبين الوجودية لا ضرورية عموم من وجه يجتمعان في حكم يدوم من غير ضرورة كسواد
الغراب وتنفرد الدائمة بالضروري المطلقة وتنفرد لا ضرورية بما قيد بالزوال من
الممكنة الخاصة وكل بين الدائمة وبين الممكنة الخاصة حرما بحرف والضروري المطلقة تباين
الممكنة الخاصة لأن الوجوب ينافي الجواز ضرورة وبين المشروطة والعرفيتين والعرفيتين وبين
الوقتيتين عموم وجه لما الخاصة صادقة مع الوقتيتين في الضروري الوصفية مع لا
دوام الذات حيث يكون الوصف ضروريا للذات يجب وقتا ما نحو كل متحرك متحيز دائما
بالضروري ما دام متحركا لأنه إما دائما وقتا لا متحركا لأنه إما دائما وقتا ما دائما
العامة بينهما فقط حيث لا يكون الوصف ضروريا يجب وقتا ما نحو كل كاتب متحرك لا دائما
وبالعكس حيث يمتنع الضروري والزوال في جميع أوقات الوصف نحو كل قمر منخسف بالضرورة

بما لم يقع من الجواز والموجود فيه الاضرورية اي مع مراعاة الوجود فيه لانه متى تحقق
الحكم فيه اي كان غير ضروري والامكان والممكنة الخاصة اعم من الوجود فيقال انه متى
وقع النسبة بالفعل يعلم ضرورية والا فاعية كانت جانبية وليس كلما كانت جانبية وقعت
وهو ظاهر والممكنة العامة اعم من الخاصة لشمولها الاولى الوجود والجواز فحملان الثلاثية
واعم من الفعليات لانها قد يصدق اي مع اللفظ بالكل والممكنة الخاصة اعم من الضرورية
المطلقة لصدق الدائمة والبسايطة واعم ان الشيء بين ذلك الموجبات هذا كل ما ذكر وهذه بالخاصة هذه
في الكيف والكم لمادة الاختلاف في هذه الجهة والمراد على هذا التفصيل **الخامس**
قال ابن سينا وذلك لان المحمول ضروري الثبوت للموضوع بحسب الوصف بلا شرط
ضروري اما بحسب الذات فمعلوم بل كانت الذات بالقوة وقت ما والحكم كذلك صادق والاجنبية
بالمعنى المعلوم من ان الاضافة عن الكائنات اذا اعتبرت فيه الفعلية كان الفعل كلا
يحمل على المعلوم بالقوة بالقوة لا بالفعل ويقولون ان لم يصح في المشروطة هذه
بالدليل عليه المعلوم من ان المحمول كما يدوم للموضوع بحسب ذاته فهي الضرورية والا فهي
الخاصة **السادس** قال ابن سينا الشيء بالقوة حصول الشيء بالفعل قبل في
حصوله بالقوة **وبلازم** حصوله بالامكان الخاص اعم من الفعل حصول الملزوم
لم يحصل ومعنى الامكان الخاص استواء الحصول وعدمه بالقياس الى الفاعل والقابل
وعلى ما يصح حصوله ما لم يحصل فعلم يحتج الامكان الخاص والحصول بالقوة في قابل
الحصول انه لم يحصل وينفرد الامكان الخاص بالفاعل بالفعل وينفرد الحصول بالقوة
في القابل حال حصوله في الجهة والجهة بالقوة تقبل الصور الجسمية
وقبل الجسمية ممكنة لها كالاجسام والنطفة لا شيء من الاجسام بجسم بالضرورة
لان نقيض الشيء الجسمية وهي عدم جزء من المصور لما لم تتصور جسما فليس من
هذا الجنس ضرورة انتهى كذا نقل ابن سينا وقوله بلازم حصوله بالامكان كذا في
نسخة منه ضمير الذي يلازمه حصوله بالامكان اذ نحو عما دليل به المعنى والله اعلم **السابع**
في الجهة حقيق ان نتفرع في الذكر على الجهة كان الاولى قول على الموصوف والثانية
على الصفة فيقال ج موصوفة بالضرورة د **التام** جهة عامة تجمع بالتغير بالكل وهو
والا ضروري والاطلاق دوام ولا ضروري ثم اعلم ان الجهة يقع عليه قال ابو عبد الله

وبلازم
لو قال يستلزم حصوله الخ
لكان احسن لان الامكان

قف

الصور اما كلي كما مثلنا او جزئي بان تقول في المثالين بعض الانسان او بعض عمرو
اربعة اسداس في المجموع ثم الموضوع اما كلي مصور بالصور الكلي نحو كل انسان
كل زيد او بالصور الجزئي نحو بعض الانسان كل زيد واما جزئي مصور بالصور الكلي
نحو كل زيد كل عمر او بالصور الجزئي نحو بعض زيد كل عمرو او مهمل نحو زيد كل عمر فبقضاء
ستة احوال في الموضوع فلذا ضرب في اربعة احوال المحمول فصارت اربعة وعشرون
ستة منها في حمل الكلي على الكلي وستة في حمل الجزئي على الجزئي وستة في حمل الكلي على
الجزئي وستة في حمل الجزئي على الكلي امثلة الستة الاولى فامثلتها كل انسان كل حيوان
وبعض الانسان كل حيوان كل انسان بعض الحيوان بعض الانسان بعض الحيوان بعض
الانسان بعض الحيوان وامثلة الستة الثانية فامثلتها كل زيد كل عمر بعض زيد كل عمر كل زيد
بعض عمر بعض زيد بعض عمر وامثلة الستة الثالثة فامثلتها كل زيد كل انسان بعض زيد
كل انسان كل زيد بعض انسان بعض زيد بعض انسان بعض زيد بعض انسان **قوله**
الستة الرابعة فامثلتها كل انسان كل زيد بعض الانسان كل زيد كل انسان كل زيد كل
انسان بعض زيد بعض الانسان بعض زيد الانسان بعض زيد فبقضاء اربعة اضراب في كل
قسم ستة اقسام فمجموعها اربعة وعشرون فلذا ضرب احوال المحمول في الستة
المعلوم هكذا الامثلة وتجريدها وقوله على الموضوع فقط وعلى المحمول فقط فلذا ضرب
اربعة احوال الموضوع في اربعة وعشرين اي في كل قسم من اقسام الاربعة فيكون المجموع
ستة وتسعين وهو واضح وقد تبين لك ان اربعة وعشرين منها في حمل الكلي على الكل واربعة
وعشرين في حمل الجزئي على الجزئي واربعة وعشرين في حمل الكلي على الجزئي واربعة
وعشرين في عكسه **قوله** فجملتها اربعة الخ فد علمت ان الموضوع في حمل الاقسام لا يكون
الا جزئيا اذا كان كليا او مهملا تصور وحكم في الغضية فصح قوله اذا كان الفظ
يدل على التصور الخ وقد علمت ان المحمول حمل منه لا يكون مصورا الا تبعا اذا كان مصورا الكلي
من الاقسام الستة الاخيرة وحينئذ الموضوع اما ان يتصور بالتصور الكلي او الجزئي والمحمول
اما ان يكون كليا او جزئيا او فبقضاء اربعة احوال الستة الاولى في حمل الكلي على الجزئي وحال الثلاثة
في حمل الجزئي على الجزئي وامثلتها على الترتيب كل زيد انسان بعض زيد انسان كل زيد عمر

عن بعض زيد عمرو ثم هذه الاربعة يكون الثلاثة الاول فيها مقترنين بحرف السلب ويجوز ان يكون
وحقائقها جملة اربعة احوال اخرى تقع في الاربعة الباقية جملة عشر قوله
وزعم الشيخ الخ مذهب الامام فخر الدين المقتضي مقتضاه بطلان الاجمال والنقض
فيه ان كلا من احوال الخ في الشرط مصورا او كان المحمول اجمالا كليا او سلبا جزئيا او
الاجمالية مشخصة او ما يوافقها من الاحكام وفي اختلاف الخ في مقابلته هو السلب والايجاب
وفي الاتفاق من الاحكام وفي اختلاف فيه اشعار بان الاول فيه الاتفاق من الوجه
ما يكون فيه الكذب في الاخرى فيكون بقول والنقض بما فيه انه كلما كان المحمول مشخصا او
مصورا او اجماليا كليا او سلبا جزئيا وفي اختلاف الخ في مقابلته حرف السلب والايجاب
في غير المنحرفة اشعار بان الفعل الزمخشري وارباب البيع المصنف وهما انه في الاعتبار الخ والتعويض
والتقصير وقع المصنف اولى واحق على ان الزمخشري وهما ان يقول المنفرد
فعلا مثل الاعتبار الخ يقتضي ان المصنف يعني انه تعريف هذا النظائر فيما ذكر
فيها وليس كذلك بل التعريف انما هو بالفصل الاول بقرار الاتحاد وانما يقال الكذب فيما ينفرد
الشيء وهذا بين من كلامه المنفرد وكان الفعل انه فصل ذكر النظائر وتبع المصنف
تبعا غير هو للكذب عن غلط وانه اتى وعنى الاعتراض والله اعلم قوله يمتنعان من الخلو
اي من اقتضاء الموجبة وجوده موضوعها ومن كذبها حمل محمولها على الموضوع اما اقتضاؤها
وجوده الموضوع فيمتنع منه ملازمة اثبات الجزئي لوجوده لانه على انها تقتضيه انما تكذب من حيث
ان الجزئي لا وجود له ولا تقتضيه فيه ملازمة اثبات الامر لوجوده والمنفرد لم يبق ما تقتضي الموجبة
وجوده واما كذبها حمل محمولها على الموضوع فيمتنع منه ملازمة الحكم باجتماع الوجود في فرد
هو كذا ما ليس له وعلى حكم بنقيض ذلك الحكم من حيث انه يمتنع ان يجتمع الوجود وهذا ثابت
والحق وان الاشتمال هذا الم يصح حمل المحمول على الموضوع قوله ملازمة اي ملازمة كل
زيد كل عمر وسلبيتها كل زيد ليس كل عمر قوله لفظا ومعنى احتراز به من الاضافة لفظا
فقط وذلك الحق ينقل هو في السلب بطريق هذا المثال الصالح جواب فيه سلب في اللفظ
وهو المعنى لجواز كون سلب السلب ايجابا قوله ليس كل زيد عمرا فصاعدا فيه حكم بجملة
مع انه يقتضي نفي الاضافة لبعض زيد وهو كذا فلا معنى على ما يأتي في الاسوار انه لم
تثبت الاضافة لافراد زيد وهو الكذب وان ثبتت لبعض الافراد وتنفي عن البعض الآخر

في الشخصية لا تغير الماهية من حيث انها صورة حاصلة في عقل جزئي شخصي وبيان الحكم بما ان تغير من حيث انها صورة حاصلة شخصية والامر الجميع المحصور الذي موضوعه الشخص بقطع الاعتبار **الثاني** انها حاصلة في المخيلة من جهة انه حكم كلي لما اهمل بيان كيفيته ورده بما تم جعلوا المخيلة في فوق الجزئية ومثلوا الكلية بجزئية انه تغير بعض من افراده ازالة اهمال الاول اي المعتبر تقسيم القضية المعتبرة في العلوم وهذا غاير جنسه عن الحاصلة والمخصوصة انما تثبت في الشارع في الكلية في الكلي على الافراد لا انزالها فلا جرم انها ربع المقاصد القضية وقد جعل الحملية كرنبا ان في التصديقية ثلاثة مذاهب كونها شخصية وكونها مهملة وكونها محصلة والمشهور والمختار يحمل انه اعلم لان الحكم في الشخصية والمهملة على الشيء من حيث هو والاول انه اعلم المخيلة في فوق الجزئية ادل على الثلاثة من صدقه كما انه على المخيلة والشخصية في فوق الكلية وانما تجعل بصري في الشكل الاول كقولنا هذا زيد وزيد حيوان **قلنا** وعلة انه الدليل انه اعلم ان الحكم في كل منهما على الافراد كما مر والحكم على الماهية بما كان وانما جعلت كبرى لانها تبين من موضوعها شيء يحتمل خروجه عن الحكم حتى يكذب فيها المخيلة والجزئية ونحوهما **الثالث** قد تبين ان المخيلة تغاير لمبادئ الغير الرياضي من جهة ان تلك قضية صرفها وكذبها من جهة المادة لا الصورة والمخيلة قد يكون الامر فيها بالعكس مما مر وقال بعضهم الصورة في المخيلة اما كذب او فصل قلت ويمكن ان يقال بالعكس اي الصورة في المخيلة من حيث انها مخيلة ومعنى المادة الصورة التي منها انما تحرز هو انها قد تكون كذبا او فصلا لا كل صورة في المخيلة كاذبة في المخيلة الصورة التي ليست بكذب والافصل لا كل ليست من جهة انها تحرز انها كل انما كل حيوان فالصورة الشاملة كذب ومثل منه جلاء الانحراز والمثال الاول فليس بكذب ولا فصل نوعا الشامل ولا كل ليس منه جلاء الانحراز وهو غامر **الرابع** المخيلة هو الشهور في الحقيقة كما انه هو الذي يرجع عن قولك ليست جميع القضية مخيلة لاشتمالها على انها **الخامس** من المخيلة لا تشعر بهذا التعريف لانا نقول ان القضية من حيث هي هي والماهية الحقيقية وخارجية ذهنية وهو جنة بانواعها وكلمة ليس تشير بما تعارف بكل الصور ومن اشتبه عليه هذا والحاجة اليه **ص** وهلا عبر في حد عنوانها وهو موضوعها الخ **قوله** في حد عنوان اضافها الخ العنوان لغة ومختارا ورثة مفهوم لفظ الموضوع وتقدم انه يكون عين الذات وجزءا منها

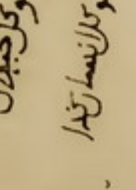

وخارجا عنهما ومثل لاشتراكه الخ **قوله** في الخارج سواء الخ متعلق بجزئي الجميعة
لا بالمضروب الذي يليه **قوله** كلي نوع جزئي ج بمعنى نوع جزئي ج اي كلي
توفر وجوده في جزئي ج بمعنى نوع جزئي ج نقول مثلا كل نوع جزئي عنقاء
بمعنى نوع جزئي عنقاء **قوله** او ممتنعا لنفسها يعني المصنف بقوله المطلقة
سلا منها جاز ان يكون مراده الامتناع الذهني فلا يخرج به الحقيقة على مذهب المصنف
لان الحقيقة التي هو موضوعها ممتنع ذهنا لما ان المصنف يقول فيما قدمنا ثبت بحقيقة
والخارجية كان شيئا من بحث الحقيقة والخارجية لا يتأتى وله ان يقال انه موجود
على رأي من يثبت الحقائق وحقيقة كل الذهنية وهو غير كاف في ان يقال هقفة وان كان
غير ثابت الذهنية وبحث وجود الحقيقة والخارجية يعز بقوله ان مثل هذا فصل يدخل في
عن التقسيم موضوعاتها ممتنعة لانها غير معتبرة في العلوم ويمكن ان يقال ان امور الامتناع
العدم يكون معنى كلامه سواء كان واجبا كالله او ممكنا الذي هو موجود كالكلام او ممكن
ممتنع الوجود على ما ذهب اليه بعض وارتفاع وجوده كجزء من زيد وارتفاع **قوله** كل عنقاء
عام الخ طاهره ان العنقاء ثابت بوجوده في الخارج وهي ممكنة الوجود فتصور من الحقيقة
دون الخارجية وان قيل لو اله العنقاء وان لم توجد في الخارج بيع عنقاء وجوده حاد الاستقلال
فلم لا تكون خارجية لان الخارجية لا تتحقق في الوجود الخارج نوقع الحكم على ما
يراد به افراده وجوده ما اضيفا الا فاما حيث وقع عليها مجتمعة انما تقرر ممكنة الوجود
والا فالعنقاء فالخارج لم يوجد ومتحقق ومتحققة ومتحققة هذا فيه كما مر مفروض الاشتراك
لتصور او كما في بعض النسخ بتصور انه ومن الاقتران الذي على بعض معنى التمني وذكر الاعلام
بين انه خارجي كان في بني اسرائيل وكان صفته كذا وانتفى فاضله بعد يوقع ان تمنى ان
يكون فيهم بعض فيقال تمنى ان يكون فيهم نبي فيقال له ان الله قد بعث فيهم نبيا وهو من اهل البقرة
وقيل نبي قد علم الله تعالى ان يقع فيما بعد فيكون فيهم ويقتبس صورة نصا تصور في
ذهنه فالواو واو الحال كما مر في قوله خلق الله وكان وجهه على صيغة وجهي الكاف
ويعتبر الكل في وجوده ما وقال انما يقال انه الذي الحق الخ **قوله** الامتناع بالغير او بالنظر
الخروج من وجه تقدم في الباب الرابع فليراجع ثم **قوله** ثبتا متنافيين الخ
دليله تعاند في نحو بعض الحيوان ليس ببعض بغير وانتفى من المتنافيين يتعاندان ومعنى

من وجه يجتمعان في نحو الانسان حيوان وتنفرد الجزئية في نحو بعض الحيوان ليس
انسانا ولا ينفي كل حيوان انسان وتنفرد الحقيقية في نحو كل متنفس هواء ولا شيء بعض
المتنفس بحجر غير جائز من وجه ما تفرد به الكلية الموجبة كما ذكر المصنف وبعض
ذلك ما فرد به من الحقيقية قصر وحيث لا يكون الموضوع موجودا الاطلاق المتنفس
وتنفرد الجزئية فقط حيث يكون الموضوع موجودا او يقصر الحكم على الموجودة
دون المفروضة نحو كل شكل مثلث على العرض المذكور والاشعار بانه كل صرف الكلية كما سبق
صرف جزئية الاشارة الى ما هو المراد بيان الكلية والجزئية الجزئية هما
يجتمع من وجه ويفترق من ثلاثة في مادة المتنفس المذكورة نحو كل متنفس هواء حقيقة
ولا شيء من المتنفس بهواء جائز وبعض المتنفس بهواء جائز وتنفرد الحقيقية في
نحو كل انسان حيوان ولا شيء لا شيء او بعض الانسان ليس بحيوان وتنفرد الجزئية في نحو
لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان بحجر ولا شيء كل انسان بحجر ووجه ما ذكر
المصنف وهو من حمل الاخص على الاعم قوله **النوع الثاني** الجزئية
الثنائية الحقيقية مع مخالفتها الجزئية وبين كل واحد منهما العموم من وجه
وبين الثنائية الكلية الموجبة الجزئية فلا اجتماعية في سواد اللون المعروف
نحو بعض اللون بسواد حقيقة وكل لون سواد جائز ولا بعكسه الحقيقية في
نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا شيء كل حيوان انسان ولا بعكسه الجزئية في نحو
كل انسان حيوان ولا شيء بعض الانسان ليس بحيوان ووجه ما ذكر المصنف من
انه ليس نقيضها وهو الموجبة الكلية الحقيقية والجزئية الثنائية الجزئية وقد
مر الجواب انه ليس الكلية ان الذي ليس العموم من وجه نقيضا لما يكون بدل
الجزئية بل وليس العموم من وجه لا كل التباين هذا مذهب المشائين الاجتماع
يبقى العموم من وجه وما ليس وبين الجزئية الموجبة الجزئية فكما قبله جزئية لا
الجزئية الجزئية اللازم كلية الصادقة حيث ما صرف ولا نقيضها ايضا وبين الكلية
الموجبة الحقيقية والكلية الثنائية الجزئية ليس العموم من وجه كما مر واما ليس
وبين الكلية الثنائية الجزئية فلا اجتماعية في نحو لا شيء من الانسان بحجر وبعض الانسان
ليس بحجر والفرد الحقيقية ليس بعض الحيوان بفرس ولا بعكسه لا شيء من الحيوان بفرس

والعرض الخارجية في نحو الانسان من اللون بليل المزج العرض المذكور ووجه الضبط ان
نقيضها وهو الكلية الموجبة الحقيقية والجزئية الموجبة الخارجية بينهما العموم
من وجه كما مر وبالله التوفيق **قوله** والثانية الكلية الخ اشار الى النوع **الثا**
لث من الانواع الاربعة وهو الكلية الثانية الحقيقية مع ما بقي الخارجية
فذكر ان نقيضها وبين الثانية الجزئية الخارجية عموما وجه الاعلام والحقيقية الخاصة والخا
رجية الاعم فيجتمعان في نحو الانسان في بعض الانسان ليس ببحر وبعض الانسان
ليس ببحر وتفترقان الخارجية في نحو ليس بعض الحيوان بانسان ووجه اعلامه ذكر المصنف وهو ظاهر وبينها
وبين الموجبتين الخارجيتين اما الكلية والجزئية التضاد والوجه ما ذكر المصنف
من ان صدق كل منهما يستلزم صدق نقيض مثلها الحقيقية وهو الموجبة الجزئية الحقيقية
واما صدق هذا النقيض ان يتفق مع قولنا كل انسان خارجيا صدق نقيض الثا
نية الكلية الحقيقية وكلما صدق نقيض الثانية ان يتفق الثانية فينتج كل انسان
خارجيا ان يتفق الثانية الحقيقية وهو المطلوب وبيان ذلك انا نقول كلما
صدق الجزئية الموجبة الخارجية صدق الجزئية الموجبة الحقيقية لان النوع
من الخارجية اخص وصدق الاخص يستلزم صدق الاعم وكلما صدق الموجبة الجز
ئية الحقيقية ان يتفق الثانية الكلية الحقيقية كما مر فينتج كلما صدق
الجزئية الموجبة الخارجية ان يتفق الثانية الكلية الحقيقية وهو المطلوب ثم
نقول ان قولنا كلما صدق الكلية الموجبة الخارجية صدق جزئية منها كان الاول اخص
من الثانية فكلما وكلما صدق جزئيتها الموجبة صدق جزئية الحقيقية الموجبة
كان الاول اخص ان يتفق الثانية وكلما صدق جزئية الحقيقية الموجبة ان يتفق
الثانية الكلية الحقيقية كما مر فينتج ان يتفق كلما صدق الكلية الموجبة الخارجية
ان يتفق الكلية الثانية الحقيقية وهو المطلوب **قوله** كان نقيض اللزوم يجامع
الخ اللزوم يستلزم انتفاء الملزوم عقلا مثلا الحيوانية لازمة للانسان والحيوان
يجامع الانسان اذ يستحيل ان يكون الشيء انسانا الحيوان وهو ظاهر **قوله**
والجزئية الموجبة الحقيقية الخ اشار به الى النوع الرابع وهو الجزئية الحقيقية
مع ما بقي الخارجية وبه تتم انواع المختلفين لان الكلية والجزئية والاثنين

مذكر اى ليس الجزئية المذكورة وبين انسانا ليس بحيوان الحملة حينئذ الكلية او الجزئية نحو
من وجه فيصدقان في مادة الاجتماع كما تقول بعض الانسان ليس بكاتب فهذه حملة جزئية ولا
شيء او ليس بعض الانسان بحيوان وتفسيرها الحملة حينئذ في نحو بعض الانسان ليس
بحجر ولا شيء من الحيوان بحجر ولا شيء بعض الحيوان بحجر وجه ما الحملة ان يحكم المصنف
بقوله بل هي بتقديم وبعبارة فوله فيما تقدم فلتطابق الجميع عشر الانقاء الموضوع في
الحملية مع محمول الحملية المحمول له بتقدير الوجوب الخ المشكلة وهذا واضح واما الكلية
الموجبة الحملية حينئذ اى اي الجزئية الموجبة الحقيقية الخ منها مكلف يجتمعان في
نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وتفسيرها الحقيقية في نحو بعض الحيوان
انسان ولا شيء كل حيوان انسان وجه ما ذكر وهو كلامه فيما تقدم عشر
فصار في المتقابلات تضم الى اربعة في المتقابلات فتكون ستة عشر فصار ونفع
نفع جزء لا تزيد ما بينهما من المناسبة نصب الاعين ان شاء الله تعالى

الحقيقية الخارجية	كلية موجبة	جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة
كلية موجبة	العموم من وجه	المباينة	الحقيقية الخ	
جزئية سالبة	العموم من وجه	الحقيقية الخ	العموم من وجه	
كلية سالبة	العموم من وجه	الحقيقية الخ	العموم من وجه	
جزئية موجبة	العموم من وجه	المباينة	الحقيقية الخ	

وصور ثمة
من وجه العموم
بهذا الجدول
ان تلاحظ ضمن
ما من القضايا
المكتوبة في
الجدول وهي الحملية الاربع مع قضية ما من القضايا المكتوبة في عرضه وهي
الحقيقية الاربع وتقابلهما في الحملية مع نفسها فيجيء منها ستة عشر اذا الخلو
الحقيقية وهي الكلية الموجبة الحملية مع اول الحقيقية وهي الكلية الموجبة
الحقيقية وتقابلهما في الحملية مع نفسها فيجيء منها العموم من وجه مكتوبان وهو المناسبة فيما تقدم
في الشكل وهذا كله ظاهر وقد مضى الكلام على المتقابلة الجميع مكتوبان **قوله**
بدل الحملية الوجود الذهني الخ اي بقطع النظر عن اعتبار الوجود الحملي وبه تقدر
الحقيقية السابقة **قوله** بدل الممكن العام الخ اي ارادة مطلق الامكان الذي
عرفت الغير بقيد ممكن الخصوص واما ارادة خصوص الامكان العام فليتم جميع الاربعة

العدد، بطلب ارجا وتبقى
الحقيقية بعض الانسان ليس بحيوان
اذ ما يصدق انه ليس بحيوان

ممكن الوجود فالوجود والعدم امكانه خلاف **قلت هذا** الاول حق عادة الفرق بل
تدخل في الموضوع ج وفي المحمول ج بادة ان قولنا كل ج ب وقولنا كل ما ليس
حيوان بالكاتب فليس ج والحيوان ليس ب وجرد عليه ابدال ليس احدهما للا
فتصار وان الفرق اختص من الكلية كما لا يخفى ثم انهما رجع توهم قصور جريان الدلالة
على مادة معينة دون غيرها بل المراد ان المراد في التغيير تغيير القوة عن الفعلية
من غير الى مادة من المواد لا ان التغيير يلزم ان يكون فيه بحيث يجعله على الممتنع فيرد ان امثال
مثل عالم زيد توضيحي وتنزيلا ان التمثيل بجعله بعد التعليق مع ظن على امثال ما
تصور التغيير وجوبا لا امكانا فان كان لا سيما في مثل الاعتبار التي هكذا وبعد ان تتعاقب الجمل
على البواعث والاعتبار حتى تحاد بالتحقق بالعمل الى الفعول لا سيما في مقام ان
المفعول **الثاني** قول المصنف تغيير كلما لو وجد كان ج موجبا لو وجد كان ب
موضوعية حملية كما لا يخفى وقضية شرطية في موضوعها واخرى في محمولها وجواب لو
الاولى كان ج وجواب الثانية كان ب والموضوع كلما لو وجد الخ والمحمول فهو يجب
الخ ومقتضى القضية كلما صدق الشرطية الاولى صدقت له الحقيقية الثانية بيان الاتصال
انها رفع في الفرق فيتحمل المزوم والاتصال وعدم الثاني فيفعل لصاحب الكشف بالملزوم
اي كلما هو ملزوم ج ملزوم ب وارد عليهم خروج كثير من الفقط يا على تقييم ثم
ما ليس وصفا المحمول او الموضوع بالملزوم ونزع الفقط الفقط يا في الفرق وتقييد في
احدهما فقط وهي الفرق وتقييد ان يكون وصف الموضوع اخص وزيادة بالتزام انه لا معنى
للفرق الا الملزوم فكان الاولى ان يقال الاتصال علما يحتمل الملزوم والانفصال **الثالث**
ان اما قال المصنف سواء كان في الحال او في المآل او في الاستقبال وجعل التوقيع من
يكون ذا معنى كل ج ب كل متصف بالجيمية تثبت له البائية علة الزنا طابه بالجيمية
وهو باطل لان الحكم لم يقع على وصف الجيم حتى يجب وجوده حال الحكم بل على ذات
الجيم تلزم ولا يجب الا وجوده الذات وكونه متصفا بالجيم سواء لم يكون عنوانا للعلية
او لم يعتبر والحكم فقد الازمة كل ظاهر كذا ب فالتذاب ثابت الذات الظاهر ولا يشترط
ان يكون ذات الظاهر موضوعا للتذاب وقت الظهور بل الاتصال بالظهور يوما ما والذات
ج كذا فتأمل مشيفض وان لم تتصف ان الفرق بالنوع وحال الاستيفاء من والا العكس

الرابع

الرابع ثلثة المصنف لقسمة فذكر الحقيقة والخارجية والذهنية لتشعبها لما
فصلها وكثير من الناس يقتصرون على ذكر الاولين لكونهما المعتبرين في العلوم
الحكمية واما الخامسة فيعتبرها الكاتبي في الحقيقية والخارجية بل مثلها فقط بل
آخر وقال لعل ان الشيخ اعتبر المفهومية معهما واحد منكلف على الجميع ومن
ان معنى ح في كل ما يوجد في الذهن او في الخارج ح محمولا او موضوعا وهو ضعيف
الاعتبار بجعل موجبة ص وصور الموجبة الكلية الخ **قوله** مجاز لغوي اي استعارة
لان علاقة مثل المجاز المشابهة كما قالوا **قوله** المعنى الثالث الخ يعني ان المعتبر في
قولنا ح في كل ما يوجد من قوله اعتبر كلا من الجميع الثلثة واما المجموع المجموعي من حيث مجموعها
فلا فان كل انسان فاعل فاعل بالقوة فانه ليس بكل يحيط بل بعضه الاعلى فيكذب قولنا في زيد وعمرو
وغيرهما كل مجموع الانسان من حيث هو مجموع ولا الانسان من حيث هو يصح تصوره من
وقوع الشركة فيه والمانع هو الاخيران فما ذكره المصنف وفي كلامه نظر **الاول**
انه جعل المعنى الثلاثة في كل المستعمل في سوار الفضايا وظاهر كلامه ان هذه الثلاثة
معتبرة في لفظة كل وهو خارج بيّن ويمكن ان يقال ان مراد المعلم انها تعتبر في مدلول اللفظ
من الموضوع المشتمل عليه الحكم واما لفظة كل فانما صيغت لتفيد بمادتها ما يدل عليه **الثاني**
انه جعل ثبات الانسان هو الذي المنطقي لقوله هو انه لا يمنع تصور من وقوع الشركة
فيه ثم مثل التمثيل له بجعله هو الطبيعي او الكلي لقوله في المثال الاول انسان وحيوان والحيوان
جنس للجميع او كلي وقد يتبين لك ان بين ما ذكره وبين المنطقي وبين المثال المناسب للتمثيل
ان اراد المنطقي ان يقول مثلا زيد انسان والانسان لا يمنع وقوع الشركة فيه والتعجب
كل ذلك على ان يكون مراد منطقيا ايضا انتهى **فان قيل** كلام المنطقي لا يجوز ارادته
منه كذلك الطبيعي والكلي بالمعنيين الاولين لعروض اشتراك الافراد معها ايضا كما مثل به
والعروض اعتبار ذهني لهذا المعنى الثلثة كما مر في المثال عجيب **قلت** مثل هذا التمثيل
ومعلوم ان الاخيرين للاول فيما ذكر فمثلوا او لا بما يمثل به لغيره آخر قد فيما حتى يوضح كلامه
انتهى شيء واحد مثل لعمل التغطية والجواب عن المنع الاول ان كل ما كان هو المعمل
للمعاني الثلاثة في مدلول اللفظة فيه وان كان المقصود هو خلو لا كي هو انه يصح تجريده
ومثل الصحيح والامر فيه قريب واما الثاني فلم يجب جوابه ويجوز ان يقال انه ذكر شيئا وفعل

بشيء والتعبير بحكم الجمع واحد **قوله** مجموع الاصل حصول الخ يعني هذا فيما اذا
لم يخالف الاصل الوضع والا صرف التشفي به لنفسه **قوله** بالحصول والنقل
الخ هذا خروج عما صدر به اولا من عدم نقله الاسماء عن اصلها وان التغيير حاصل في جميع
بالحصول فكأنه يقول ان مرجعي على المذهب المشهور من عدم نقله بما بالتغيير في جميعها
بالحصول وان قلت نقله بما بالتغيير حاصل اما بالحصول او النقل **قوله** التصوير
على المدارج الخ اي فتحاها كأنه من قولهم تصور الخط بمعنى تصور انه انتصب
قوله معنى الانفة يقال انف من شيء كعرج انفا وانفة تعجب واستنكف وتعظم **قوله**
يعني انهما كيفعل يعني على ان يفعل كنزل يحتمل وكيفعل بمعنى تعلى واستنكف **قوله**
اعتذار عن ركاكة الخ هذا معقب الى من يزيد فاعل والتعجب من عبارته للانكار ونسبة
الغفلة الى الفاعل مع ان الفاعل المذكور هو الله على ما فانه ان ركاكة هذا الكلام
بالنسبة مع شيخ هذا الفن التركيب في كلام العرب واحتجاج المصنف به انه كلام وما قرر
به احمال التفضيل صحيح في نفسه ولا كلام لنا في التركيب المذكور غير ان الكلام
الموصوف باحتمال التفضيل فيه على الصفة هو الجيد وهذا لم يرجع الى شيء من التعجبين
قال قلت اما ان تكون نقلا كما يقال زيد اجود من الخيل يقال ليت الخيل
اجود من زيد ولا فرس اجود من زيد **قلت** نعم ولا كلام لنا اذا ليت الخيل اجود من زيد
بل قول هذا الكلام انما هو ان الخيل لا تعرف زيدا في الجود فيصفي احتمال ان يقال ويعلو
او يعرفها ولا كلام ولو كان نحو الله اخص لغيره من الله هكذا اتكلوا معناه انها لا تعرف
الا تعرف الله تعالى في الجود فيصفي احتمال ان يكون لله تعالى تعرف غيره او يعلو ويتميز في
هذا الجود على الله وليس هو المقصود بل المقصود قطعا ان لله تعالى اعظم وعلى هذا المعنى
لا يتم التركيب فعلم ان هذا التركيب ونحوه لم يرد بها هكذا بل لا بد من تأويله وذلك التأويل
لا يتم المعنى المراد فلذا قلنا الاصل ان يجوده من جملة او الصحيح من عقله او اخصب
ونحو ذلك فيقول الكلام هو ان حاتما لا يعرفه غيره من العرب في الجود وعقله لا يعرفه
غيره في الفطانة ونحو ذلك لا يعرفه غيره في الخصاصة ومقلوع ان يجوده هذا الفرد ليس هو
المراد من هذا الكلام بل اخص منه وهو ان حاتما فاق غيره من العرب في الجود وهذا كذا وانما
علم ان المراد هو ما ذكرنا لا افضل من غيره من العرب بالقطع الدال عليه صراحة نحو فلان كعلي

احبه الحق وكل قولنا عشرة اشتمل الحق والجبل اخلب الحق ولا شك ان هذا التركيب
يقتضي كون الموصوف بادعل التفضيل بعض الكونه مقابلا كما قدر المصنف فاذا اقدر هذا
فلا معنى لاختصاص اخير بالله تعالى اخير الاخصاص وهذا يقتضي كونه شخصا وهو المطلوب
قال قلت كما ان قولنا زيد افضل من عمرو يقتضي ان يقال معناه جائز ان يكون زيد افضل من عمرو
يقال معناه جائز ان يكون من يكون من الحق بلا اضافة **قلت** لا يقتضي ذلك وحينئذ بالمعنى
ان قولنا زيد افضل من عمرو يقتضي ان زيدا افضل من كل واحد من الناس وان كل واحد من الناس
من يكون من الناس كان هذا المفهوم الحاصل الذي هو ذاكر وعي مع الاضافة وبغير اضافة وهو نحو
هذا الحيوان نوع في الحمل الجنس والفصل انما هي حيث الاجزاء فان قيل هذا واضح ان كان
التعريف من نحو الاعرى اخص من جائز ولا يتعين ذلك لجواز ان يكون من نحو قولنا الانسان حيوان
ممكن ومعلوم ان حاصل ما يتميز به هذا من العجم فلا فضل وان جاز فضلا كما في الاشتمال يتصور
الاول وان اشتمال الدار على الجنس ذلك الرجل على قومه او جنسه او تفضيل الشيء
على جنسه مختلف والتردد شاهد صون بان الحاصل ذلك ان الفصل او الجنس يذكر ويجيب او يقع في جواب
ما الاعلام اما ان يكون خطة جيدا او رديئة فيقال ان الاعلام من حيث هي لا الكم ولا الجمع ولا
الضعف ولا الاعلى او نحو ذلك فيجعل نحو الانسان على ولا الاخرى او نحو ذلك ويبطل
التعريف ان اشتمال ما ذكر على اللفظ يقتضي تقدم المعنى وهو باطل ما ذكر من
غرض مواضيع الحدود بهذا التركيب مما يعم معناه صحيحا وفيه جاز وجوه منها هذا التركيب
في غير الجنس نحو حيوان في الجنس الحي وافرح فاعل على الاول نحو كان الاحتمال
سواء على جزم المصنف بالتغليب بالحمل وان اذا تبعض نوع هذا التركيب ايضا بحسب
ما قلنا واكثر ما يقع في كلام الحكماء ومن المنقول من الزمخشري جمهور البقاء يعني قولهم
كملت الراحة نفسي فيما اجبار روح لها من ترجمة ما لا يعنيه وذكر الاصوات فيما ارجوا
لعلكم من الوقوف بين يدي سلطان بجلبي وتوحشت في الجبل فيما زال او عشر من فرجي الشوق
وعلاقة الحسان وذكر الجبال فيما زيد الشر من الحرارة والامن والكلة الصبر وتمرة
المر فيما زيد الشر من البغي وعاجلة الاقبال فيما زيد الفضل الدين وتخلي في بذل الغرض
ويكبس الفتوى ويجح الشرع فيما زاد الح في حاجة وفي حاجة الى غيره الله فيما يحفظ
عافية الله ما زاد الشر ما لا يعنيه روح الاشياء والوقوف بين يدي الجبار اعظم الاهوال

ولا يدخل له في حمل ولا وضع بل إذا جعل هو محمولا على شيء نحو زيد كاف زيد وحمل عليه شيء نحو لا
حيوان جماد فعل عليه عن الحمل موضوعه فوجب أن تسمى القضية المشتملة عليه محمولة
لأن ما يشتمل شيئا معروفا الكلام في تحريف الاشتراك قوله ومن الشتمل المؤلف من الطرفين الجملة
بقوله من الخ إنه من جعل ومواد الموجهة تقضي وجوب الموضوع والمحمول لا اقتضاء إيجاب حمل
ذلك المحمول لذلك الموضوع إذ الاقتضاء أعم من الوجوب والامتناع كما الخ لبيان
تحقيق هذا المقام مع مقابله في التنبيه الثالث إن شاء الله تعالى قوله كل واحد منهما
أي كل واحد من القول والعرض والفكر وموضوع العلم وسكون الكاف المشتملة الناجية
والراء به هنا وكسر اللام لأنه ناجية من فواجعه والضمير في القول عائد إلى الجملة الإيجابية
والسالبة المشروطة العرفية العامة لا الدائمة وفي الفكر عائد إلى الموجبة العرفية مع الميسرة المشغلة والـ
الموجبة المشغلة مع الميسرة العامة فصل النفع الأول بين الموجبة
المطلقة والموجبة المقيدة وهما القضيتان اللتان يشتمل النفع أحدهما أنه لا يجتمعان على الصدق
ويجوز أن يكذبا معا وبرهانه أن زيدا لا يخلو من ثلاثة أحوال إما أن يوجد بصفة العلم فقط
الأول الغالبة زيد عالم وذلك الثانية الغالبة زيد ضاحك عالم أو يوجد بصفتي الضحك العلم
بالفعل أو يوجد بخلاف ذلك بمعنى أنه لا يتصف بعلم ولا بغير العلم النفع الثاني
بين السالبة المطلقة والسالبة المعروفة وهما القضيتان اللتان يشتمل النفع أحدهما أنه لا يجتمعان
صدقا ويجوز أن يكذبا معا لأنهما نقيضا المذكورتين قبله فصل في بيان أحوال ما يوجد بصفة الجهل فقط من
الأول الغالبة زيد ليس بعالم وذلك الثانية الغالبة زيد ليس هو عالما أو يوجد
بصفة الجهل فقط بالفعل أو يوجد بخلاف ذلك بمعنى أنه لا يتصف بجهل ولا بغير الجهل معا وإلا
فلا معاندة النفع الثالث بين الموجبة المطلقة والسالبة المطلقة وهو الذي يشتمل
على النفعين السابقين كأن الأولى أو جبت غير العلم والثانية نفته الخ الغير وصور النفع
الرابع بين الموجبة المعروفة والسالبة المعروفة والسالبة المعروفة وهي العرفية الأعم
والضمير الجهل الشامل كأن الأولى أو جبت غير العلم والثانية نفته الخ الغير وهو ظاهر
النفع الخامس بين الموجبة المطلقة والميسرة المشغلة وهو النفع الأول والنفي المجموع بالإطلاق والسالبة المطلقة العامة

ان وجد بصيغة العلم عرفنا معا كان الاولى اثبات العلم والثانية نفت شيئين والعلم
يوجد اصلا صرفت الثانية التي هي ايضا لفظ **الشطر الاول** من البيت الموجبة.
المعدولة من المجيئة الاصلية والسالبة كما الثنين فعلى كان زيدا ان وجد بصيغة غير
العلم صرفنا معا كان الاولى اثبتت غير العلم والثانية نفت العلم والعلم يوجد اصلا
صرفت الثانية التي هي ايضا لفظ **قلبيهما** اي الناظم خص المصنف النفيه
المحتملة والمعدولة لان حرف السلب اما ان يكون جزءا من الموضوع فقط او جزءا
من المحمول فقط او منهما معا او لا يكون جزءا من الموضوع فقط كمجيئ معدولة
الموضوع نحو لا حيوان جماد او من المحمول فقط كمجيئ معدولة المحمول نحو زيد لا قائم
او منهما معا كمجيئ معدولة الكل في نحو لا انسان من هو لا حيوان واما لم يكن جزءا
من الموضوع ولا من المحمول كمجيئ محصلة الكل في نحو زيد قائم فقط فبقي ان
ان المعدولة يكون في الموضوع وفي المحمول وفيهما **فان فلان** ولم يقل المصنف
على المعدولة في المحمول **فلت** لكونه هو المعتبر عند هم وذلك لان جميع ادلة
علماء العربية بلغتهم وتيسير المحاكمة انما تعتبر فيما على اشهل معدولة المحمول سواء كان
ثمة معدولة الموضوع او لا او لا يعتبر شيء منه فيها على اشهل معدولة الموضوع
فقط ونزل قولك الغير فيها في الجمل والمعتبر من المعدول ملاءة نحو المحمول **فان فلان**
هذا كلام من يرى ان تقييد المعدولة بالمحمول انما اتى محمولا على واما لم يكن فيها لم محصلة
بوجه ما لا معدولة المحمول وان لا يطلق لفظ المعدول على غير ما يقتضي ان معدولة المو
ضوع فقط ما هي في عرف المحصلين وغير علمي بما ليس بشيء والمعدولة ثلاثة اضلع
فلت هو سهو الصريح عليه وجوابه ان المعدولة هي كلام من المعدولة عند اراه
لهما فهو واما ان المعدولة حيثما اطلقت عند هم انما يراد بها معدولة المحمول حيثما
اريد غيرها فيصرح فيقال معدولة الموضوع معدولة الكل في نحو زيد لا قائم معدولة المحمول
هي التي تراد بالمعدول عند الاطلاق والناظم عليه لم يخرج شيئا على الاعتبار نعم كان
الاولى له ان يذكر المعدولة بالمحمول ويجعل فقط تعريفا جامعا ثم يليه بعد على ان
معدولة المحمول هي المعتبرة فقط وعليه فقولي الاصطلاح محل وضع النحويين والله اعلم

المحصلة من الميسرة العليا
وهو القطر الثاني ويشهما
ايضا العموم بالمصداق ٩ ٩

الثاني مذهب الجمهور ان العرض يكون في محل ما اما الكلي فيه الموضوع مطلقا
وما قد يكون لا في محل بل يقوم بنفسه كالصلب نحو هيولى الضرب ليس بجوهر وقيل لا يكون الا
في الكلي الموضوع فيه والمحمول نحو جنسيته ونوعيته فيجوز ان يكون جوهرا وقيل ان كان
الكلي جنسا للعرض كالصلب فيجوز ان يكون جوهرا نحو جنسية الضرب للصلب وقيل لا الا ان يكون
النوع الاضافي كالضعف ليس بجوهر بل عرض وقيل لا الا ان يكون الموضوع بالمحمول ونوعيته
كالضعف زيد ليس بجوهر بل عرض وقيل لا الا ان يكون الموضوع بالمحمول كحمار الحمارية
فجوهر مثلا ليس بجوهر بل عرض **الثالث** تعرض المصنف للفرق بين الموجبة
المعدولة والسالبة المحصلة دون العكس لانه لا اشتباه بينهما لتوجه حرف السلب
في كليتهما والفرق بينهما يكون من جهة المفهوم ومن جهة المادة ومن جهة اللفظ اما
المفهوم فهو ان في المعدولة الموجبة ايقاع النسبة وفي المحصلة السالبة انتزاعها كما
ذكر المصنف مثلا زيد لا عالم حكم فيه بايقاع نسبة لا عالم على زيد وزيد ليس هو بعالم
ونزع نسبة عالم عنه واما المادة فهي ان السالبة الجزئية من الموجبة كما قدرنا قبل بناء على
ان الموجبة تقتضي وجود الموضوع والسالبة لا تقتضيه ومعنى اقتضاء الشيء وجود
الموضوع انه اذا فرض كل ج ب كان مثلا فبعض ا ب ج بالبديهة جميع اوراد الجيم وهذا الحكم
كما يصدق لانه قد يقع ا ب ج محققة او مقدرة واذا فرض لا شيء من ج ب محققا فبعض ا ب
بالبديهة عن جميع اوراد ج وهذا يصدق تارة بان توجد ج اوراد ولا تنتفي ج ب وتارة
بان لا توجد البتة وجه الاصلا **واعلم** ان اقتضاء وجود الموضوع الذي يختص به الموجبة
انما هو الموجبة حال اعتبار الحكم اي حال وضعه واما حال الحكم اي حالة تعقل القضية
وايقاع النسبة او انتزاعها فلا يقتضي فيه بل الموجبة والسالبة في هذه الحالة سواء
في وجود موضوعهما بمعنى ان الحكم على الشيء حكم ايجابا وسلبا لا يصدق ان يقتضي
شيء منهما وجود موضوعه وانما يقتضي ذلك الحكم الايجابي والسلبي يصدق ان
الحكم الايجابي يقع فيه تصور الذات والموجبة تحتاج معه
الى وجود محققا او مقدرا حال اعتبار الحكم اي حال ما ضيا او حالا او مستقبلا والسالبة
لا تحتاج الا في حال الحكم انما تتصور الموضوع على سبيل الاجمال الذي ان اراد ان تفصله
تعلم حال الحكم فلا يجب بل جاز ان لا توجد على التفصيل هذا الذي وقع الحكم
عليه الا من حيث انحلاله اليه وهذا الفرق كما في السالبة والموجبة بلا تجد

مثلة نحو اجيئني راكبا اي متقدا وغير مخصوصة كلية نحو كلما جيئتني اكرمتك او جزئية
نحو قد يكون اذا جيئتني اكرمتك او محملة نحو انا جيئتني اكرمتك وانا لم نجد محملة
مخصوصة كلية نحو اجيئني اما ان تكون وانت حي عالما او جاهلا او جزوية نحو قد
يكون اما ان تكون وانت حي عالما او جاهلا او محملة نحو اما ان تكون وانت حي
عالما او جاهلا وغير مخصوصة كلية نحو اجيئني اما ان يكون العدد زوجا او فردا
او جزوية نحو قد يكون اما ان يكون العدد زوجا او فردا او محملة نحو اما ان يكون
العدد زوجا او فردا ومعنى الكلية من حيث الاعتبار الكيفي وان اعتبرها كانت اربعة وعشرين
اثنا عشر موجبات وعشر سوالب وان اعتبر الكمي والاتصال كانت ثلاثين وان اعتبر
قوله في جميع الاحوال الممكنة يعني ان كلية الشرطية ليست هي نحو كلية المفرد ولا
انها كما ان المحملة ليست كلية نحو كلية الموضوع بل تتبع الحكم كذلك الشرطية
ليست كلية الا نحو تتبع المقدم والتالي في المتصلة والعناد في المنفصلة على جميع الاوضاع
الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الاوضاع التي تحفظ فيها نحو الامور التي يمكن اجتماعها
معه فمثلا اذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فمعناه ان الزوجية حيوانية زيد لا انسانية
زيد ثابتة مع كل وضع يمكن ان يجامع انسانية زيد نحو انه ضاحكا او كاتبا فصاعدا او قد يجامع
كلما يجامع زيدا ان يكون ماشيا او كان ساكنا او غير ذلك بل ان يمكن اجتماعها
مع المقدم نحو وقفنا وان كانت محالة في نفسها واذا اقتصرت مع المقدم الحال نحو كلما كان
الخمر انسانا فحيوان اي الزوجية حيوانية الخمر انسانيته ثابتة مع كل وضع يمكن اجتماعها
معه معه مرتين انسانا ضاحكا وكاتبا فصاعدا وماشيا وساكنا ولا تفعل ان هذا الاوضاع
كلها تجامع الخمر نحو كلما كان انسانا فغير انسان متحيلة في نفسها لاستحالة عين وذات الخمر انسانا
واذا اردنا ايجابا ما ان يكون العدد زوجا او فردا فمعناه ان العدد بين ان زوجية والفردية
ثابتة مع كل وضع يمكن اجتماعها معه مع ان زوجية وعلى هذا القياس واعلم ان المصنف الاحوال
بالامكان الاعم ولم يقيدها صريحا ثم ان كلية الشرطية كما اعتبر جميع ما يمكن من
الاوضاع وان كان محالا اداه الى الاعتبار فقيض التالي او ضده كما من جملة الزوجية والفردية
في العدد فالمراد بالاوضاع المفروضة ما لم يلزم من فرض التالي او المفرد المنافي
الشيء والنقيض ايجابا في المتصلة وسلبا اذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان او كما اعتبر

جميع ما يعم من الاوضاع وان كان محالا كما لا يخفى كون زيد غير جسم اس ولا مفترقا بالذات
او كونه جماد روحيث زيد شيء من ممكنا الاوضاع المتلازم والجبرية مع ما لا يتلازم و
النقيضين ومع محال وانه المتلازم والمفترق المتلازم مع ممكنا الاوضاع وغير ممكنا النقيض فوق
كلية الشرطية على لزوم التالي على جميع الاوضاع ولم تصرف فلك الكلية فضلا الشرط لزوم مشكلة
في بعض الاوضاع وكذا غير ممكنا ولا يغير الا ما يمكن اجتماعه مع المقدم **كما يقال** ان الشرطية
حقيقة هي حكم بصدق التالي وان تصرف مع المقدم والتالي فجميعهما كان بعض الاوضاع محالا فليس
ذلك على ما ذكر اذ المحال قد يغير من **كما نقول** لا يغير الغير مع النقيضين اذ كل من
المقدم صدق احدى النقيضين وكل صدق احدهما التالي الاخر حتما وكل صدق المقدم التالي
الاخر حتما ولا شك في انعقاده حقيقة بلا ريب اذا فلا بد ايضا ان يكون مكان التالي لنفسه او مثله
او نقيضه وقد لوحظ انه غير جميع الاوضاع للغير وضعه حتى يحصل
ما قيل لم يصح انعقاده حقيقة مع هذا الوضع ومع هذا فقد ظهر لك ما في قوله المصنف وكلية
الشرطية الخ معولا في بيان النقيضة غير المخصوصة بغير ما في فرض من المخصوصة فلا يشكل
قوله في الجزئية في بعض الاحوال من غير تعيين اغلب مع قوله بحالة معينة او زمان معين
كما قد تفهم ومع هذا يعرف كيف هذا تنبيه ان التصور ان الكلية والشرطية حقيقة مخالفة
والاجمال ذكر مقتضى الكلية وغيرها في المخصوصة واما قوله من غير تعيين اغلب فلا اشكال
فيه اذ يتضاعف على هذا التوجيه لان التعيين المنفي خلاف التخصيص بحالة او زمان المذكور في المتن
فلا مراء ان يعرف التبيين هو ان يقع الحكم على بعض الاوضاع مبهمة غير معينة اذ هذا قضاء في
الجزئية مع تخصيص الحكم بحالة معينة او كما ان الكلية هي ان يقع الحكم على جميع الاوضاع
مع التخصيص اغلب او كذا المتملة واغلب من غير تعيين فليعلم على ان الجزئية تثبت هي
التي وقع فيها التخصيص بحالة معينة او زمان ذلك ان التخصيص فيما مع الجميع كما قررنا لك انه
اعلم ثم اذا عرفت مفهوم الكلية هو في بعض مفهوم الجزئية ينتج ان الجزئية والمنعطفة
ليست بجزئية المقدم او التالي بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم على بعض الاوضاع
من غير تعيين فما اذا فلن فريكون الشرط اذا كان صحيحا كان انسانا فحسب هو ان الجزئية
الانسانية تصح لجزئية الحال الشرط ثابت على بعض الاوضاع وهو وضع كونه انسانا فحسب جميع
وحاصله ان الاوضاع هاهنا في الشرطية بحالة الافراد في الحملية وكما ان الافراد في

منتهى الأمم

النحويين موجودة ضرورة مستدركا بنحو قولك جاءني القوم حاشا زيدا وأنت تعني بقولك حاشا زيدا
مشتملا على القوم واجعلا إعداء الفعل مع تشريح جمهور علماء العربية بأن قولهم
جيئني الكرم لم يغيروا عن كونه فعلا لأن الكرم من أن يصلح أن يعمل أعلى مراتب
وأولى بالجر في إضافة صفة الفاعل أن تقول ليس هذا من الألفاظ التي يصح أن يطلق عليها كالأفعال المجردة وغيرها من الأفعال
وأن الجارية على المشتق التي تأتي بها المعاني المتشوق إليها المتشوف فلا تجري عليها بل من الأمور
الكلية العامة الأشياء أن يصح اللفظ بالتي يذكرونها والأمور التي لا يصح فيها فقد يأتي بالمصدر جائزة
والأسوار محذوفان بل من الكلم العربية بحيث كل وجه يدل ويجري فيها على الأحكام والمعرب
للعرب من حيث هو خبر فلا يكون له تعيين في النحو والإعراب وزاد قوم فيه فوله لم يكن إذا
كان وقد يكون إلا أن يكون أنهم كان ضمير الشأن فيها والجملة المتصلة والمنفصلة بعدها
فيه فوله ولا ينبغي أن يشار به إلى ما عسى أن يتوهم ما على أن كثيرا من الأسوار تعرف بتعيينه
ما المتصلة من المنفصلة فإجابة بقوله فما سبق أو كما إلخ فوله المهملة لما كانت في قوة
جزء قضية إلخ يعني أن المهملة والجزئية متكافئان صرفا لكون الحكم على كل الأفراد في
المهملة أن كان واقعا على جميعها في نفس الأمر مفردا وقع على بعضها فتتحقق الجزئية وإن
وقع على بعضها تحققت الكلية والحكم على بعض الأفراد في الجزئية يستلزم الحكم على كل
الأفراد الذي هو مقتضى المهملة وقد تفرق بين كلام فليتأمل فوله الأول فقوله إلخ
صرف النظر عن كيفية أفراد موضوعه الاتصال والانفصال سواء الذي صرف النظر عن كيفية كلام موضوعه
حكم للمرافع بحرف الحملية بمرافقة النسبة فيها للمرافع وصرف النظر عن كيفية بمرافقة الانفصال
والانفصال للمرافع إذ هو المحكوم به لا عن كيفية وكلا عن صرف النظر فيه والكذب إذ
عن الكلية في المنفصلة فجزم أحد طرفيه أو كليهما أو المجموع عناد فعاد والمعاند عناد فبذا
أو بالعكس بالمنفصلة الاتفاقية تجزم عن عناد فيه نحو كان زيد إنسانا كان حيوانا وعن
عناد فيه نحو كان زيد فرسا كان عناد عن مفرد عناد ونال عناد في نحو كان زيد
جمارا كان حيوانا وعن مجموع العناد والكذب نحو كان زيد يكتب فهو يحرك يده
وهذا التقسيم بالنظر إلى ما هو الحال فيها فيلد والتي تأتي على مفرد عناد في نحو كان عناد نحو
كان زيد إنسانا كان حجرا أو إلا لزم صرف العناد وفي التالية فإما صرف العناد فلان
اللازم فيه صرف الملزوم وهو ممنوع والجواب أنه عناد كاذب وإما كذب العناد فلان

المفعول به ويكون بمعنى اللازم والمعنى انه متى كان عن وكان فاعله ضميرين نحو زيد كان
زيد عمرا كان جعل الاول من عن فيجب الاتصال ان اختار الاول ومنه نحو زيدا كان زيد
ناصفا كان اضمار ناصفا وعن مفعول عن وقال كان به نحو زيدا كان زيد جعل او عن
عنه نحو زيدا كان زيد جعل كان ناصفا بعد ياء لان ما قبل اربعة وان المنفصلة تكون
عنه كلها وكانت تتصرف على ثلاثة منها كما مر وان زيد اسم المجهول كان فاعله على اربعة
اوجه مذكورة في المتن ومنها الاتصالية فان اختير اضمارها انفصل والا وجب
حذفها لان العلاقة صارت عن وحده فيبقى نحو زيدا كان الا صفا كان اضمار ناصفا وان
ثنى عن كانه يبقى نحو زيدا كان الا صفا كان ما صلا كان وعن مفعول عن وقال كان به نحو
زيدا كان زيد ناصفا كان جعل اول وعن عنه نحو زيدا كان زيد وعن عنه فيبقى
بينهما علاقة نحو زيدا كان زيد الا صفا كان جعل اول عنه من يشتق فيه على العلاقة وان يتصرف
باعتبار التقسيم الآتي وهو ان يتصرف الى ثلاثة اوجه صرف المفعول صرف عن وحده فيبقى
وعن مفعول كان به وقال وحده وعن الباقيين وكان به فقط وقال وحده
ان كان صرف الى نائب صرف المفعول نحو زيدا لم يكن عن زيد ناصفا كان ناصفا على ما مر واما
المنفصلة فلا تصرف المتصرف فيها ثلاثة اوجه كما مر وكان فيها وصرف احدهما وكان الاخر
والعلم ان تكن فيها اربع كما المتصلة لعدم تميز المفعول فيها عن الثاني كما مر واما المنفصلة
الحقيقية فتصرف عن وحده وكان به نحو زيدا ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وتكون عن
وحده فيبقى نحو زيدا ان يكون زيد الا فاضلا او ناصفا وعن وحده فيبقى نحو زيدا ان يكون زيد جعل العدد
فجعل او ما نحن الجميع تصرف عن كانه فيبقى كالامثلة التي ذكرها وانبا وعن وحده وكان به زيدا ان يكون نحو
زيد الا فاضلا او جعل او تكون عن وحده فيبقى نحو زيدا ان يكون زيد الا فاضلا او ناصفا وما نحن الفعل
تصرف عن وحده فيبقى نحو زيدا ان يكون الخير او فتح كما او ناصفا وعن وحده وكان به نحو زيدا ان يكون
الخير او فتح كما او جعل او تكون عن وحده فيبقى نحو زيدا ان يكون الخير ناصفا او فتح كما او ارادة
وهذه الامور الاربعة التي فيها ان المنفصلة تصرف فيها ان كان الشرطية فيبقى ان الكلام فيبقى صرف الى
ما نحن وصرف الاتصالية واعلم ان ما ذكر من صرف المتصلة والمنفصلة وكيفية
تخلص موجبا تها وامثلة الصور التي يعلى العكس منها التي تتصرف فيها تكون فيه الموجبات
وتكون فيها تتصرف فيه والله اعلم بالصواب قلت التصرف والتكون انما يجريان في الفعليات او في تقدير ان

ارتمال يكون

والمثال الصادق ومثال الرابع مركب من ثلاثة اركان يكون الفرع ايجابا مع الخصوص وارتمال يكون ٥
ان كان الشيء فليس بكان صادقة ومثال الخامس مركب من ثلاثة اركان تكون الجزئية فقط مع
النفي وارتمال يكون الشيء حيوانا او ناطقا وليس ومثال السادس مركب من ثلاثة اركان يكون ان كان
الانسان زوجا فالثلاثة زوج وارتمال يكون ارتمال يكون زوجا او فردا **واعلم** ان عكوس تلك
الاقسام تحصيلا ان يكون كما في المنفصلة ان الاثنين اما ان تقتضي افتراقا تاما او ما شابه وهذا كله مع عدم
اعتبار كون المنفصلة اثنتين ثم يتبع منها المنفصلة والمنفصلة حقيقية او مانعة جمع او مانعة
خلو بل مطلق الانفصال ومن غير اعتبار الكمية والكيف وارتمال ما عدا اعتبار جمع
ذلك على ما ذكرنا وتليف على ما ذكرنا **الرابع** قد علمت كما قدمنا ان حكم الشرطية
تكون موجبة وسالبة وقد علمت ان الموجبة هي ما حكم فيها بالتحقيق بين الطرفين
في المتصلة ان وما او ما حكم فيها بالتنافي في المنفصلة ان وما او ما في معناهما ان المتصلة
من المتصلة هي ما حكم فيها بسلب اللزوم فيه وسلب اللزوم يتبع في الاتفاقية كالطرفين
السلب والايجاب اتفاقي السلب كان الاول من الاول هي موجبة السلب والثاني السلب وهذا كان
السلب كان التابع وسلب القضية موجبة وحكم المتصلة موجبة اللزوم او الاتفاق
سلبية كان التابع وسلب القضية موجبة فصل اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود يفصل
سلبية اللزوم وحق الليل الطلوع الشمس وكذا القضية السالبة واذا كانت
الشمس طالعة فليس الليل موجودا فصل اذا لم تكن السلب لزوم وحق الليل الطلوع الشمس وكذا
القضية موجبة اذا لم تكن السلب كذلك وكذا ان كانت في الاتفاقية نحو ان كان الحيوان
انسانا فالحيوان ناطق فصل حكم بسلب اتفاق ناطقية الحيوان مع انسانية الحيوان وكذا
القضية السالبة واذا كان الحيوان فرسا فليس الحيوان ناطقا فصل حكم بسلب اتفاق
سلب ناطقية الحيوان مع فرسية الحيوان وكذا القضية موجبة حيث
اثبت فيها اتفاق السلب وكذا المنفصلة اما ان يكون حكمها سلب اللزوم او الاتفاق
فاذا كانت مانعة الجمع فالحكم فيها بسلب اجتماع اجزائه في الجمع فقط وهي مانعة
الجمع الحقيقية واجزاؤه في الكذب فقط وهي مانعة الخلو الحقيقية واجزاؤه فيها وهي
حقيقية الحقيقية كاجزاء السلب والايجاب وسلب الجزء جزء السلب واذا كما قدمنا في
المتصلة وبدل اجتماع اجزاء القضية حقيقة كانت او مانعة جمع اجتماع حكمها وسلبها

والمحمول كما مر على مثل المذهبين السابقين يحتمل عند الاشاعرة الامرين المتقدمين اي يرجع الى ذات الموضوع للمحمول وصفة المحمول الموضوع فالاول الاتحاد من غير تغيير ان يقال زيد انسان ترجع الى وحدتين الموضوع والمحمول من غير تغيير ما لكن وعند المعتزلة رضي الله عنهم الزيادة الحاصلة بالعين ثم ان بعض اشياخنا ممن الوجدان يحتمل كتمثيلهم للشرط بقولهم اللون مغاير للجسم اللون ليس بمغاير للجسم والكل والجزء بقولهم الزنجي اسود الزنجي ليس باسود والعين اسود والعين ليس باسود الا لتغيير احد الغضبين من المذكورين لفظ الاخر كما لا يخفى فيما يحتاج عن فعل ونوع يحتاجون بقولهم الشرط والجزء والكل كان المتمثلين يصرفان وان التفاوت الوجدان كالفعل والله اعلم عبر المصنف بقوله يحتاجون ذلك تنبيها وهذا انما هو بحسب الغالب والا فليس الاحتمال الاول بعض عن الثاني اذ لا يلزم من احتمال امر عدم وجدان احتمال اخر يحتمل ان يقال ان الاشاعرة لما رأوا وجود ذات بلا عتبار الجزء والكل وجود قوم اشراط التغاير بالتغير وعدم تغير المتغيرين الى الاشارة الى الغاية الحكيمة فيجيء حتى يرد ان الغلب والتغلب على شيء واحد وجميع ما تقدم يرجع اليها كما مر ان التغاير بان نسبة المحمول الى احد الموضعين مغاير نسبته الى الاخر ونسبة احد المحمولين الى موضوع مغاير نسبة الاخر اليه ونسبة المحمول الى احد الامرين مغاير نسبته اليه يغيره تلك الشروط وعلى هذا القياس **قوله** وذلك حتى يكون المحمول الخ الاضافة فيه الى جواز عن فعل معلوم والموضوع الخ تكون فيه التكليف موجب يكون المحمول اخص من الموضوع فان التكليف فيه تكليف ما لا يطاق وما شيء من الجسم وتبدل بجسم فان بعض الجسم انسان بعض الجسم ليس بانسان **قوله** وزيد بالانضمام الخ يعني ان المعرف بال لا تكون معنى الغضبية فحينئذ الاحتياج اليه بجعل الغضبية والعلم حتى يراد بها الاشارة فيه يعني مسوغ كلية اذ الخ وان تصور بجعل اذ لا يغني بل تصور الاعلام على الاحاطة والاحاطة العلمية لا يغني من الخ للاشارة الى المعهود والى تعريف الحضور والعلم ان الغضبية معها تكون مختصة لان الاشارة على شيء معين لا يقبل الاشتراك **قال قلت** الشخصية ما موضوعه جزئي وحمله موضوعه

كلي بل الكون نفسها **قلت** قد علمت مما سبق انه لا يتصور بالشخصية الا الشخص من
حيث هو بحيث لا يقبل الاشتراك وان لم يكن في الخارج جزئيا وان لم يتصور الا بالكلية فيكون
وهذا جالس ونحوهما شخصيا وان كان الموضوع له كليا فان كليات الحكم
الرجل فاتم سواء الاريد العموم بالذات كما في الرجل والاريد الخصوص بالقرينة كهذا
الرجل فاتم وما مناقض وسواء المعرف باللام الجنسية كالرجل ابيه وبين علم الجنس في
المعنى كما مر وفرق بين اذا جعلت الجنسية ذاتيا والعلم الجنسي شخصية وبين ان تجعل
منشأ انتزاع الشخصية الخلاف الحد فيكما كمل الخصوص سواء المعرف باللام العلم الشخصي فان كلا منها
وضعا كلية ثم ارادة الاشتراك افادة كما تفيد الكلية والعمدية والخصوص بالشخصية
وجعل الحقيقة اينما شخصية لم يصح الا بالتكلف بان يقال مثلا اذا وجد في محل فكان الالف واللام
فادوا ان مدلول الكلمة احتمل ان يكون مهملة بمعنى ان العقل الاشتراكية والحقيقة ويمكنوا
عن تعيين انه الحقيقة حتى يبقى الاحتمال فيقال انه مهملة حتى لم تتعين منه تعميم ولا
تخصيص وفيه نظر لان الكلام على هذا التقدير يكون مدارجه الاحتمال بين الكلية والشخصية
وهم يقولون ان الكلام بين الكلية والجزئية فالاجمال لم يتحقق لدى عمل بعد وقد نقل الصفوي
الاتفاق على ان حمل اللام يوجب التعميم والتشريع يوجب الافراد فكيف يحمل على تعدد الوضع **قلت**
وقد يجاب ان هذا مما تشترك فيه الحقيقة فيراد به ما وضع له من افراده
الحقيقة بل اعتبار عمل فيه بالنظر وذلك حيث قامت قرينة على ان المراد الحقيقة من
حيث هي هي لا من حيث وجوده في الافراد جميعا بل من حيث وجوده في الافراد جميعا
بعض ما من افراده نحو ان الانسان الخ حيث لا معنى لوجوده خارجا بتمكن في جميع افراده
والاشتراك هذا على ان يشمل المراد الحقيقة من حيث هي هي فلم يبق الا ان يكون بعض من
مراده غير معين **قلت** اذا وجد هذا القرائن يعين ان مدلول جزئية ولا تحمل
الكلية كيف والمهملة تحتملهما معا **قلت** القرينة الدالة على ان يشمل المراد نفس
الحقيقة من حيث هي لا تعين جزئيتها والقرينة الدالة على ان يشمل المراد جميع الافراد والعمد
لا تلزم والعلة كما اذا تعذر تعميم بحمل الالف واللام وتعين بعض مراده من تعميم الى تمام الاحاد المعرف
بلام الجنس اذا لم تقم قرينة على الاشتراك ان يكون المراد بعض ما فيكون جزئية واذا جميع
الافراد فيكون كلية وهذا مدلول الاحتمال المذكور لا يقال نحن لا نسلم ان كل ما فالام الجنس تعريف

والمراد بالحقيقة كان تقول مراده الحقيقة كما مر حقيقة هي كما مر والله اعلم **وا علم**
انهم جعلوا الحكم على المعدوم باعتبار ما صار عليه من الوجود من غير تصوير لما كان
عليه للتعميم والتبعيض مطلقة من غير نظر الى خصوص مادة ولذا يكون نحو شيوان انسان
متعملة وان لم تنطبق ان تكون بالفعل بعض الناس **قوله** وبعض الضرورية الخ يعني ان الضرورية
قضية حملها الامكان وذلك لان سلب الضروري الايجاب امكان سلب وسلب ضروري الايجاب
امكان سلب موجب كما مر في تفسيرها **قوله** لجواز صدق القضيتين معا الخ مثال صدقهما معا
قولنا كل ملك فقير بالفعل وبعض الملك ليس فقيرا بالفعل بالامكان العام اذ الجهة امكانية للطرفين
فصدق الكلية لا كذب وامكان الليس بعض وبالفعل لا يجوز لانه يتضمن الكلية الجزئية الصادقة
لذلك ولهذا كله هم على غير انه قال سعد الدين والغالب ان يقول الشيخ الرئيس في وقت ما ليس
بعض الموجود المطلقة لانها المحكوم بها بفعلية النسبة من غير قيد الخ وهو
ايضا مر انه حكم بها بفعلية النسبة في وقت ما لانها المطلقة المنتشرة فجواز ان يكون الحكم
بالفعل مما لا تحقق له في وقت اصلا كقولنا الانسان حجر او الانسان طير فالزائل وهو
ذاته فنقيض الدائمة المطلقة هي المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة ونقيض العامة
غير منتشر الدوام وورد بالمطلقة المنتشرة ليس هي المنتشرة المتغايرة في الضروريات
بل اخرى وذلك انه قيدة الوقتية والمطلقة المنتشرة وحكم المطلقات وهي المطلقة الوقتية
هي التي حكم بها بفعلية النسبة في وقت معين من غير تعرض لضروريتها او لا وهي المطلقة
المنتشرة هي التي حكم بها بفعلية النسبة في وقت ما من غير تعرض ايضا لضروريتها او لا وبقيد بها
زوال الضرورية ليس المنتشر منتشر **قوله** غير دائم هو متمم بل يذهب الوهم الى ان قولنا بعض
الحيوان ليس بانسان مادام حيوانا هو كذب لان بعض من حيوان كذلك كذب لان جميع الاحيوان كما يدل
عليه مادام حيوانا جاء التبعيض من جهة ان اضافة الشيء وان اضيف الى الجملة جواز الحيوان
هو متحيز او كل انسان متنفس مادام حيوانا هو كاذب وان قال المصنف صحيح ولعله
قوله وليس اذ ادام الوقت منتفيا الخ يعني ان الوقتية اذا كان الوقت فيها منتفيا وجب
ان يقال ليس شيء من الحيوان بانسان في ذلك الوقت لانه لا يخلو ارادة جميع الوقت فيصدق والا لم تتضمن
للكذب ولا ارادة بعضه فيصدق والا لم تتضمن ايضا لجواز ارادة جميعه في احدهما وبعضه
في الاخر وذلك انه بمجرد الكلية والجزئية المنتشرة مقيدة وموضوع الاصطلاح انه توجد ان شيئا واحدا

قف
على الفرق بين المطلقة
الوقتية والمطلقة
المطلقة وعلى الفرق
بين المطلقة المنتشرة
والمنتشرة المطلقة

ولما كان ارتفاع التقابل أن تكون الجزوية مع صرفها كما ذكر المؤلف وإنما قوله ونقيض
الرابع الخ فلم يرتفع به التقابل لأن نقيض الرابع أخص من نقيض الأخص ونقيض الأخص
الرابع أعم من نقيض الرابع وقد مر ذلك بتمثيله قوله من الكليتين الأوليتين كزيد ليس
بمرأة ليست بالتاء قلنية أو ثانية وهي تغيرية والعكس بالعكس قوله هكذا المجموع المرجوح
الخ المجموع المرجوح هو منفصلة مانعة خلو مركبة من نقيض الجزء بدل محل المركبة
الى جزء آخر وهو خاص نقيض هما فيه وقيل إنما هذا التقيض وإنما ذكره لأنه
ان كان المركبة كلية فكان هذا كذلك بأخذ نقيضها كما مر تمثيله وإن كانت جزئية
جاز أن يكون نقيضها ما ذكر من المجموع والمرجوح بل الموجبة بنقيضي أي نقيض
نقيض الجزئي بالنسبة الى كل فرد فرد من أفراد الموضوع فيقال كل فرد من أفراد
الموضوع لا يخلو عن نقيض الجزئي كما مثل المصنف وهذا الوجه هو أولها وأعلاها
كلية وعليه أكثر شراح الشمسية وصاحب التهذيب غير أنه لا ينبغي أن يعد من مسائل
الكلي فيه وهو أن المركبة تلك فنقيضها منفصلة مانعة خلو إذ التقيض على هذا الوجه
ليس شيء كلية أصلا وإنما هو جزئية قلت هذا الأول من حملة الاعتراضات
لفظا بالنقض والعكس وتلازم الشرطيتين ولما وقع البراع من القضية وافصل
عما شرع لأجله في أحكامها وذكر هذا على الترتيب ووجه الاحتياج الى هذه الثلاثة
بعد معرفة القضية الى المنطق لما كان المقصود منه كما مر استخراج المطالب التصورية
والتصديقية وكان المتوسل به إليه مركبا من القضايا كان تقسيمها الأكمل يحيل بأحوال تقيضها
أو عكسها أو ملازمها ليتوسل بكل واحد من تلك الأحوال بما يليق به في المطلوب
فقوله أي كل واحد من صرفي أحد النقيضين كذا الخ بالنصب بدل من الضمير
بعكسها أو بغيرها من اللوازم أي كل واحد من صرفي الملزوم واحد اللازم الخ بالنصب
فقس على كل قضية وما يلازمها من عكس وغيره وإنما قدم النقض لتوقف بعض أنواع
العكوس والتلازم عليه والنقض والعكس بأنواعهما من أحكام ما يحمل عليه فما
تقدم كالمحمول بالنقض أي له عليه قوله بأن يرفع أي يلغى وهو مطلق الرفع
يعم رفع الحمل وهو مصدر نقض الكلام أي خالف أوله آخره والمؤلف يخص على النقض
بالقضية بالكونه هو المشهور فيها وفي الغير أيضا وغيرها كالقياس وهو النقض الإجمالي
وإن كان هو الأنسب بما مر قوله الثالث التقابل أربعة مشاهير تقابل المتناقضة

كما تجيء في الرفع والنصب والجر كما تقول جاءني زيد وأكرمت زيدا ومررت بزيد
ويكون أحد المتضايفين وجوبا والآخر جوازا ويكون العارض سببا لأحد الوجوه
كما من شأنه أن تتصف به كما تعني قولنا سبب الفعل عن فاعله أن تتصف به وإذا لا
يقال به أحد الأمرين وقد يقال المتضايفين وهو الشيء الذي لا يجيء إلا مقابلا من غير
اشتراط سبب
الفعل كما من شأنه أن تتصف به ويقال يجيء هذا الفعل الفعل والمفعولية وأعني أن المتقابلين
قال به المتضايفين فإن الواو في الضاربين يجامع بوجه ما تجيء من المتضايفين وذلك أن الجائي
لا يجيء في الرفع والنصب والجر وجر الجائي في كل وجر الجائي في كل الجائي
ولو اجتمع الجائي والرفع والنصب لاجتمع الجائي مع الجائي والنصب مع الجائي وهو محال

الرابع ما ذكر المصنف تبعا من الوجوه أن الثلاثة لا تصح فيه الوجوه الثلاثة
تختلف بسبب الفاعل لاختلاف ما يخرج عن الفاعلية عن الفاعل فتكون لكل واحد
كل الأحوال والضارب والمضروبان كلما وغيره أنه تقول كل انسان ضاحك بالفعل
عند التعجب وحالته تكون فتعجب بعض الإنسان ليس بضاحك بالفعل أي غير متعجب
وزيد ضاحك أبدا بالفعل العجب زيد ليس بضاحك أبدا بالفعل التعجب وزيد
ليس بضاحك كل أبدا للعجز أي غيره لأنه عمل لا يتصف وإذا كان بعضها راجعا إلى ما مر والمفعول
يجيء لأشياء بحسب علل الفعل وغيرها كما وكيف بالاختيار والاختيار فيه مثل قولك الغلام
• ضاحك وضاحك الغلام لكن هذا • يجيء فيهما ضاحك وما ضاحك •
• وزيد ضاحك وما زيد ضاحك لعمرك بيد • يجيء فيهما زيد ضاحك وما زيد ضاحك •

وأما اجتماع الاتفاق والعفو المتضايفين فهو أحد الأشياء الثلاثة التي هي واحد
بالذات والأصل على شيء واحد بعينه واحد كما ذكره بعض الفرق بين هذا الفعل
هذا المذهب مع اختصاصه وتضمن الأمر الذي يختص به الفاعل فقط بل كل فعل فاعل
فعل وفعل بالذات ويزول قول بعضهم بأحد هذه الوجوه سواء كان ذلك الفعل مع الفاعل
أو بالمفعول لكونه يتضمن الفاعل فقط كما مر ثم قولك مثلا زيد ضاحك أبدا يوم الجمعة زيد بالذات
أبدا يوم الجمعة وزيد ضاحك أبدا بالفعل وزيد بالفعل أبدا بالذات فلم يجمع الفعل الأمور هذه
الاختلاف الذي قوله بشيء بأحد معانيه ويتفق بأحد المعاني فهو يفيد ضاحك
كيف أدوم بمعنى الفاعل المتضمن والمفعول والاجتماع لاختلافه بالجزء والكل ○ ○

الخاتمة

الخامس لا شك في ان الشرط يجمع الاتفاق في الفعل والعمل كما مر وغير الشرط
اما اختلاف في الزمان والامكان في تناقض الموجهات بان يقال الشرط دائم بالفعل
والمكنة بالامكان والجواب ان الفعل والعمل المشترط يحتمل في الموجهات هما ان يجعلا
الى المحمول والضروري والامكان واجعلا الى النسبة والظاهر تنبيه الفعل من الامكان
لان تقابل الفعل بينهما في الموجهات شبه عليه التعاند ان من وجد الخامس
فرعون فيما مر الاتفاق في الجعليات وسكت الموجب عن الشرط هيلة وحكمها ان الشخصية
تناقض شخصية اخرى قطعا بهذا في كيفيتها وكميتها وتوافقها في جنسها اي الاتصال والانفصال
وفي نوعهما اي اللزوم والعناد والاتفاق تنقيض الكلية الموجبة اللزومية جزئية
سالبة لزومية وتنقيض الكلية السالبة اللزومية جزئية موجبة لزومية وكذا الاتفاقية
فيها وتنقيض الكلية الموجبة العنادية ايضا جزئية سالبة عنادية وهذا كذا مثلا
قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا تنقيضه قد لا يكون اذا كان زيد انسانا كان حيوانا
وقولنا ليس البتة اذا كان زيد انسانا كان حجرا تنقيضه قد يكون اذا كان زيد انسانا كان
حجرا وقولنا دائما اما ان يكون الموجود فلكيا واما ان يكون حادثا تنقيضه قد لا يكون
اما ان يكون الموجود فلكيا واما ان يكون حادثا وعلى هذا القياس ويجري في الشرط
الجعلي في كلام المصنف غنى عن قوله وان كان الشرط مشروطا الخ بيانه ان شرط الاتفاق هي
الجنس والنوع المذكور والله اعلم **قوله** يخرج بقيد كل واحد من الحرفين الشخصية
المنفصلة الخ اما خروج المنفصلة عن الحكم بمعنى انه لا يمتنع بعكسها انه الحكم
المعتبر هو انه يكون بنا تغير في المعنى كما مر في اللقب والمنفصلة كما يمتنع عكسها فيما
المعنى وخروج المنفصلة كما في زيد هو المقرون الجزئي على السنة النفوع وجوز في
الدرج في شرح الشمسية ان يكون بعد عكسه وسنذكر كلامه وما فيه من الشمسان ان شاء
الله تعالى **قوله** ولا يشترط موافقة الحكم للاصل في الكل الخ يعني ان الحكم لما كان
ازما اعم من المحمول بحيث ان يكون الاصل مع صون الحكم انه لا يلزم من كذب الملزوم
كذب اللازم اللازم والدليل على انه ليس مراده مع كذب الاصل نحو بعض الانسان حجر انه
يحكم كل حجر انسان هو ما يحتمل **قوله** وليس كما ان يقال انه جعله لازما مساويا
وليس كذلك لانه لو كان مساويا لصح ما قال **قوله** وبالقيود حتى فيما خرجت

وارخ الخ يعني ان ما بقي من فيوده عكس النقيض المخالف وهو قوله مع بقاء الصدر دون الكيف الخ يعلم حكمه مما خرج به من فيوده عكس النقيض الموافق فيقول اخرج منه ان قيد قوله مع بقاء الصدر مما لا يبقى معه الصدر اصلا كقولك في عكس لا شيء من الانسان بحجر بحل ما ليس بحجر انسان فان الاصل حادث والعكس كاذب وقوله على وجه اللزوم خرج به ما بقي معه الصدر لا على وجه اللزوم بل اتفاقا كقولك في عكس لا شيء من الفرس زوج كل ما ليس بزوج فرس فان هذا الشكل انتج صدقه حتى كان الزوج والفرس كالنقيضين وليس بكذلك لكن ذلك كالمثال الاول ونحو عكسه جزئية لا محالة الصدر فيها ح ويقال العكس ان قيل الخ **قوله** متفق عليه الخ اصطلاح يعني واما في اللغة فلا اشتراك انه بمعنى حقيقة في المصدر وفي الحاصل على المفعول انه مجاز وفيه بحث طويل في الاصطلاح حقيقة في بينة وحكاية الاشتراك في الغرر **قوله** واجري على هذا في عكس النقيض الخ يعني انك تقول ايضا في عكس النقيض الموافق منه موضع قضية ان كان تبديل كل واحد من طرفي القضية مع بقاء الترتيب الطبيعي بتقديم الاخر مع بقاء الكيف والصدق على وجه اللزوم وتقول في المخالف هو قضية ان كان تبديل الطرف الاول من القضية مع الترتيب الطبيعي بتقديم التالية واتالية يعني الاول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم ح وعكس الفقيه بالموجبة الخ **قوله** واما مخالف واما من وجه مثال المعلول كل انسان حيوان فلو عكسناه نقيضا الى قولنا كل حيوان انسان كان كاذبا ومثال الرابع من وجه قل انسان انسان فلو عكسناه نقيضا الى قولنا الى كل انسان انسان كان اعم من الكذب على ان رابع من وجه يكذب فيه الاصل ايضا الا في جزئية **قوله** لان موضوعه يكون الخ مثاله بعض الحيوان ليس بانسان كما مثل وعكسه كاذب ح هذا على العكس بالاعتبار الكم الخ قوله وهي ان تكون في الحمليات الخ يعني ان الجهة لا تعتبر اصلا حال الايجاب فقط بل في الحمليات والا على خلافه لان ما تكلفه ان من زوده وسيأتي ذكره في الفصل ان شاء الله وعلى هذا المثال الاعلام من المصنف جوابا عن ايراده على قوله بالاعتبار الجهة في الحمليات كان لقائل ان يقول ان الجهة لا حاجة الى الغير فلا يلائمه وجعل كالتنبيه يعني **قوله** مورد الزام فرد من يعني ان فرد ما المنفيه منه ايراد الخ اعلم ان المصنف الى ممكنة عامة اشتمل على ثلاثة اوجه الزام الخلف بان اصل مثلا كل انسان كاتب بان مثال العلم او الخلق ويسمى به

كان البيع لازما للاخص ولازما للازم لكنه لا شك ان الحكم لازم من الملوازم فكل ما الحكم
فيه للبيع فيحكم للبيد الاخص والبيد المشار اليه بقوله كان الحكم لازما للاصل فلو
الحكم للبيع الخ وضمير حكم هنا الغاء عن يحكم للقبض الموافق وهو كل ما
فيحكم للبيد الاخص كالبيحكم للبيد البائع اذ لو الحكم للبيد البائع كالحكم للبيد الاخص
للقبض والبيد المشار اليه بقوله كان كذلك لا يحكم للبيد الاخص الخ وضمير ان للقبض
الحنفي والقبض في الكرخي والحنبلي المختلفين في الكم الكلية فصار الاخص من الجزئية اذ لو
صدق الكلية صدق الجزئية من غير عكس كما الاشتري انه يصدق بعض الحيوان
انسان ولا يصدق كل حيوان انسان ولا العكس ومثالنا ان القبض بالمواد مثلا حكم
الانعكاس من حيث وجدت مادة صدق بها قبض ولم يصدق عليها انها ثمن لجواز
عكسنا الثالث القبض والاداء بخلاف عكسه في شيء من المواد لاحتمال ان تخلف اللازم عن الملزوم
وذلك التخلف بمثال واحد في القبض لان معناه هذا الحكم ثمن لازم ويكفي في صدق الجزئية
ان يمثل في جزئية فخرج الا تنعكس بما انه لا يكفي فيه بصدق الحكم بمثال
بل لا بد من بيان ان كل ما ان الحكم القبضية مواد يلزم الاخص فيحتاج فيحصل من التمثيل
ما احتيج الى اقامة برهان مستقل على جميع المواد **قوله** لا شيء من الغنم بمقصف وقت
التدريس حكم القبضية حاصله ان الغنم لا يقصف وقت التدريس والمثلثات لا تجد عن
الغنم وجيلونة الارض قبضه وبيت الخلاء موجود على ما زعموه وعكسه
كلي بالبيع جنة والجزء الجزئية المحكمة العامة لان الامكان العام يجامع الضروري والجزئية
أعم من الكلية جاء الكرخي في حكم بحكم القبضية الجزئية المحكمة العامة وهي بعض المقصف
ليس بغير بالامكان العام لصدق نقيضه وهو كل مقصف غير بالضروري لنزوم كذب
سالبة القضايا في عكسها كما تقدم وكذب الاعم كذب الاخص فاذا لا تنعكس كلي القبض
بمثال واحد فيما عدا الانعكاس من جملة فرق ما نقله **قوله** وما سوى جزئية كلية
اشتمل الدوائم الخ يعني ان الدوائم ارتبط لا تنعكس اذ انكلية جزئية كما مر وانكلية عامة
يجب الازمنة غير عامة يجب الاطراد والدليل على ذلك ان الاخص هو الضروري اذ لا
كل ما يتعكس مما يتعين ان كل ما لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم وقد ثبت عدم انعكاس
انه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان بالضروري ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان

قف
على انه كل ما ينعكس البيه
الاخص لا ينعكس اليه الاعم

بلا هم جهة وانما اشار المصنف بقوله يجوز ان يكون الموضوع فيه اعم قوله
اذا اصرف بعض ج ليس بموجب الخ مثاله من المراة ان قولنا بعض الكتاب المصنف
فوضيلة اذا اصرف بعض الكلمات ليس بموجب اما اذا قبلنا اداة ايجاب
هناك القضية بقولنا اداة ايجاب موجبة تثبت المحمول الذي هو اصاحي الموضوع الذي هو الكلمات
بالفعل وهو تعلق الكلمة العامة المعهودة من هذا التعبير وهو بعض الكلمات اصاحي
الاطابع بالاطلاق الفعلي والحكم الايجابي يقتضي وجود الموضوع على ما مر وهو
صدق عليه الكلمات في هذا المثال من الافراد كزيد ومحمود ونحوهما فاذا الكلمات
الذي هو موضوع هذه القضية اذا اريد موجودة وعلى اذا اريد الاصلي وقد حكمت القضية
على بعض تلك الافراد كزيد مثلا بتعين الحكم بالقضية والا تكون ويحتمل ان تكون وعلى
يتكون هذا البعض من اداة اصاحي ومن اداة الكلمات اذ قد صرفنا عليه بالفعل
اما صاحي الكلمات في صدق القضية عنوانا او اما صاحي اصاحي في القضية الثانية
المعنونة فمن الغير معلوم لغير انما لتتعلق قبله عليك ان على هذا البعض الحكم القضية
بانه ليس عنه اصاحي ما اريد متصفا بالكلمات بعنوان اذ ليس عنه الكلمات ما اريد
متصفا باصاحي ثم ليس الكلمات لا يدري انه لكونه عنوانا عليه في صدق القضية بل
ان تحمل عليه بالفعل على ان الشيخ واتباعه ملاحظ بعض بعض اصاحي ليس هو كل ما اريد
اصاحي اصاحي اداة ايجاب وبعض اصاحي كلمات بالاطلاق وهو عكس بعض الكلمات
اصاحي بالاطلاق الذي هو معنى الفعل في الاصل واداة ليس في زيد العجز وفي فصل
زيد اصاحي الاطابع بدليل اداة واو الاصل زيد ليس بكلمات ما اريد اصاحي الاطابع اذ
تدل انه اداة ايجاب على معارفة الكلمات ولا منافاة بينهما فينتج بعض اصاحي الاطابع ليس بكلمات
ما اريد اصاحي الاطابع وهو صدق العكس المدعى ثم نقول في الاشكال الاول الاصاحي
العكس زيد اصاحي الاطابع كل ما هو زيد كلمات بالاطلاق تصرف عليه في الاصل عنوانا
بالفعل فينتج بعض اصاحي الاطابع كلمات بالاطلاق والاصرف نقيضه وهو لا شيء من اصاحي
الاطابع بكلمات اذ ليس اصاحي الاطابع ما اريد اصاحي الاطابع ما اريد وقد حكمنا في الاصل لا
ما اريد هذا خلف ص وحكم الموجبة في عكس النقيض الخ قوله بتعكس في عكس النقيض
اذ الكلمات ليس الا الاطابع فقد اذ الست هي الا المبتدأ والموصول الاربع اذ الشرطية

هو ليس

الكلمات موجودة أو معدومة في القضية الموجبة للاصل فكذا لوازمه ملازمتهم فكذا
طابع الشيء موجود في المسألة المعدولة التي هي نقيض العكس تكون موجودة أو هي بعض
لوازم الكلمات الموجودة فإذا وجدت لوازمه فكذا المسألة المعدولة فمسألتك هو الموجبة
المحصلة معناه أنه كلما صدق أحدهما صدق الآخر بعينه فإذا صدق نقيض العكس المستوي
بعض ملازمتهم فكذا الطابع ليس هو ملازمتهم بكل الكلمات حتى موضوعه الطابع صدق بعض
ملازمتهم فكذا الطابع فكلمات حتى موضوعه الطابع لا تشمل إذ صدق الأول صدق المسألة
الثانية عند وجود الموضوع وإذا صدق فكذا المسألة الثانية عكسنا مثلا وضممنا مثلا إلى معدولة الأولى
كل علي ملازم لزيد لكان مثلا داخل تحته عليه والداخل تحت ملازمه داخل من قبيله في عقل في
جسم وفي حيوان ومثلا المعنيين ملازمتهم صحيح **تلمسة** قال الأول العكس نقيض
وهو آخر الشيء إلى أوله وقلب الكلام وغيره وإنما أصطلاحا فجعل الموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق
والعرض فيه الإمام بأنه غير منعكس لخروج الشخصية بأن الموضوع فيها ولا محمول ونقض
بطرد دخول العكس في المعدولة أي مع تغيير بقاء الصدق بأن الإمام وأجاز
أن يقولوا الحملية والشخصية لكن فيه جعل المحكوم به محكوما عليه والمحكوم عليه
محكوما به والعرض منه المتأخرون بأنه غير منعكس لخروج الحملية وذلك لأن
المحكوم عليه في الحملية وهو ما صدق عليه العنوان ولم يلزم ما عدى عليه العنوان هو
الذي يجعل محكوما به بل نفس العنوان وكذا المحكوم به هو مفهوم المحمول ولم يلزم هو الذي
يجعل موضوعا بل المصدوق بعد حمله عليه حول الشخصية والحملية فقال
المصنف وبقوله الخ لازم للإمام لأن تعدد نفسه بالمفهوم وكلما انتفى الملزوم انتفى لازمه
حول المتأخرون إلى التغيير بالجزء بأن كلمة أو بدل من كلما النفي وكلما نفي النفي
النفي وكذا الكلام الذي بعده حول المصنف لأن تعدد التغيير فإن الترتيب الطبعي
وحول الإمام تعدد التغيير بالمفهوم والمصنف رحمه الله استمر على ما نقيضه
كلي باستقراء **قال** لم يلزم وإنما لم يجعل الجزئية لزوم الإمام فإنه قال ولا يجعل
المعدولة بل الشخصية وذلك لأن الموضوع في المعدولة هو قولنا كل ما صدق عليه حيوان سواء
صدق عليه لا ما صدق وليس معناه أن هو المجموع محمولا عند قولنا في العكس بعض الحيوان

الفعل بل مجموع الاثنان فقط وكذا المجموع او كل واحد المثال هو مجموع الجبوان
فقط لان الجمع المذكور في الشرط امر اعتباري بالارادة ويمنع ان هذا هو المجموع بل العكس
هو عرضا بل هو صورة عليه على ما افاده في شرح التفتازاني تحقيقه بمعنى فوقع لم يجعل الا
ولا ثانيا والتالي باطل لان العكس المذكور مبني من قبل التوضيح المفروضة وقد جعل الاول والثاني
والثالث مفعولا معا على الثانية فاذا عكست الفرضية جعل الاول في الثانية و
وجعل الثاني في الاول وحمل الواو في هذا على ما في الثانية اعطى اعتبار ما وقع الشرط
الثاني فتفاوتا في الثاني فقل عن ان يعكسا الى قبل الثاني فاذا فيهم واذا حققت ان العكس
هو في الاول والمراتب باقية كما هي يرد عليك انه اذا كان الحمل المذكور هو المعنى
لا الحقيقي فلم منعت العكس من جهة المنفصلة مع امكان تبديل الا بالواو فيصاد
وذلك لانه وان كان المعتبر هو الا بالواو لا تعتبر من حيث هي الا بالواو فقط بل الا بالواو انا
مراتب بالمعتبر هو عكس لان يكون لذة تأثير في المعنى اذ ميم الجمع هو الا بالواو المعطوف
لا المعطوف عليه وان ارجع ان الترتيب المجمعي اذ عكست يوقع العكس فيما تغيير
الحكم المنفصلة واما ورود العكس المتنازع في هذا السؤال اجاب بانا لا نسلم
ان المنفصلة لا تعكس بان المجموع من حيث انه يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا
الحكم على وجه العدد بعد ان العدد يتصور من حيث انه يكون العدد فردا او زوجا الحكم
على وجه العدد بعد ان الزوجية والاصل ان المجموع من حيث انه هذا المجموع
من حيث انه كذا لم يكن المنفصلة انما عكس مثل في المجموع الا انه لما
لم يكن فيه مدار لم تعتبر وكذا هم منقوض ما عقوا بقولهم لا عكس المنفصلة الا ان تتمم
واعترضه السعد التفتازاني بان ما ذكره من تقسيم المنفصلة المذكورة بالمقسم مجموع
فان كان الحكم فيها انما هو بالاعتداد بين عدد زوج وعدد فرد على ما يشعر به تقسيم المنفصلة
وتعقيبه بقوله اثنتي واعترضه كما مر وان جاز ان التقابل هو ما حققناه اولا وبعد
اجابة السعد رحمه الله **الثالث** ما ذكره المصنف من اقسام العكس تبعه صاحب تلخيص
جميع المناطقة وانما هو من عنده تبعض المتاخرين واما الاقدمون فليس عندهم الا قسمان
العكس المستوي كما ذكره المصنف وعكس النقيض وسيجيء بابه الموافق ولم يكن عندهم
الخلاف والمراد بالمفقود من المتاخرين الموافق غير منضبط كما عرفت فيما مر من اختلافه

حيث اراد ان الخمانيم على الضلال والخمانية المعروفة الموجبة الحصلة الضحك جواز
عكس النقيض المخالف لانضباطه وسلامته من مثل الزامه فيضحك ثم المخالف الى الضلال
يقين قبلت القضية ويضحك القضية على المخالف لانضباطه مع المشوى بخلاف الخمانية فهي
الخمسية كقولنا كل ابيض زوج وكل الخوخ فهي وكلامه مضطرب فيصير كلامه يقتضي انه اذا قضى
على الموجبة كلا لا فرد من افراده الخ وكلامه يقتضي انه اذا قضى على المخالف بعض المخالف
والمصنف رحمه الله تعالى وقع في هذا العدول حقا **الرابع** سمى الموجبة موافقة
لموافقتها الحملية في الكيفية والمخالفة مخالفة لمخالفتها الحملية بان قيل المشوى ايضا
يخالف الحملية الكيفية فلم لم يسم مخالفة فالجواب ان وجه تسمية المخالفة فيه كثرة وجوه
في النقيض والاعم في التسمية اقيس **الخامس** عكس المنطقة في العكس المشوى وعكس
النقيض عكس الحملية والاجزاء بينهما في جميع ما توافق فيه العكس الحملي وخالفه والكيفية
اي الكيفية والمخالفة الاولى اي الحملية تكون فيها الجهة والمنطقة لا وعلى هذا نبه
المصنف بقوله واما حكم بعض الجهة في الحمليات فاعلم ان ما يسوى الجهة تشترك فيه
وهو كونه **السادس** فيهم قول المصنف وحكم الموجبة في عكس النقيض الموافقة
والمخالفة حكمها في الحملية في العكس المشوى اي في عكس النقيض فيالف العكس المشوى
فيما مر كله من نفي العكس والكيفية تعرف بثبوته وانه على العكس منه فمتى ان الموجبة
الكلية تنعكس بالنقيض كلية والجزئية الموجبة لا تعكس لما مر والمخالفة كلية وجزئية
تنعكس جزئية وما سوى ذلك اذ ورد من الموجبات لا ينعكس لما مر في جزئية الحد
من الاعكاس **السابع** فهم المصنف حكم الموجبة في العكس اي الانعكاس
من حيث هو اشرف من الضلال والموجبة اكثر انعكاسا بالمشوى من السوالب
وجزئية اكثر المصنف بتقريع على السوالب نظرا الى توقف بعض انعكاسها في
عكس الموجبة عليه واي فما لا ينعكس كليا والكلي اولى ان لا ينعكس جزئيا من الجزئي
مخالف لانضباطه وقيد بقيد في العدول ومثل امثال **الثامن** جرى عادة العدول
العكس مثلا قد يعدل الاول الخلف وهو نقيض العكس لان الاول ينتج بداهة او جرى
عدول الاخر وهو الغالب هو ان الشيخ الخلف نقيض العكس والعكس هو الشيء العكس

وسواء يعكس نقيض العكس الى ما يخالف نقض الاصل او نقيضه وما نقض الاصل او نقيضه كاذب
فيكون العكس حقا الشرائط الاقتران وسواء يعرض ان الموضوع شيء معين ويحمل
عليه وعلى المحمول والموضوع ليتبع اى يقتضي ما تبعه بالمحمول هو مختص بالموضوع ولا
حاجة الى تبديل مثل الاول بالتمثيل لتقدم التعميم كما يغير ما ذكر ويلزم رجع **واعلم**
ان دليل الخلف والعكس يجريان في الموجبة كما في السوالب واما الاقتران فهو موقوف
على وجود الموضوع فلا يجري تارة في الموجبة والسوالب المركبة هكذا يخالفون
وقد علمت ان من الموجبة ان يقال ما يوجد موضوعه اذا كان المحمول اعم منه فلا يجري
الاقتران الضربية غير انه لا يحتاج فيه الى الموجبة اى كل موجبة يجري فيها كما لا يخفى
جاز فلت اذا كان الموجبة لا يستغرق فصار الاقتران من جملة ضروب السوالب
لا يخلو اما ان يكون عدم وجود موضوعه بما وجد تخصيص الاقتران بالموجبة وهلا قيل
انه لا يجري الا عند وجود الموضوع على الاطلاق حتى يعم الموجبة والسوالب **قلت**
يكفي في تنزل التخصيص انه جاز ان وجد الموجبة من حيث انها لم يستغرق
اذ لا بد فيها من محمول ما وجود ما ونقيضه بطلا الموجود ان واما السوالب غير المركبة
فليس بلازم فيها ان تتضمن اثبات شيء ما ونفيه وجود الموضوع واما انه فلم يكون فيصلا
اذ الوجود الموضوع يعلمه فيصلا او لا يكون لا يجري تارة اخرى على ان تقييد بوجود
الموضوع راجع الى جملة اذ وجد الموضوع وعدمه غير منضبط فلا الايجاب والسلب
والتحقيق ان قبل لا يجري تارة في الموجبة والسوالب المركبة بحيث لا يكون النتيجة
بعينها ويكون محمولا وجود ما لان الممكنات ايضا لا يجري فيها ويجري الاقتران في بعض
الاشكال فقط وغير مجدي خلقا وزاد بعضهم بقاء او عدما من قبيل المتناقضان وسواء تقول
مثلا اذا صدق لا شيء من الانسان بفرس صدق المتناقضان يعني ان الانسان والفرس والمتناقضان
متناقضان علة مرتجلة لقولنا ليس اذا صدق لا شيء من الفرس بانسان وهو مختص بالسوالب
فعلى الاقتران في هذا ان علة الانعكاس وما قيل لو كان الانعكاس بالنقض على ما قيد
وقد مر منا قبل **التاسع** اعلم ان قولهم في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
ضم ما هو من الكل بالقوة ونتيجته واما بالفعل فهو من خلق الله موالوري واما لانه مما
يتبين خلافه فيه من المحال والكذب واما لانه ليس كذلك. خلق كهذا ونعم الصحة

اجمع من الكل وكل الباقي الواجب اثبتي واحد من جنسين كل خلاف الجزء خلاف الكل وكل الكل
لا يخلوا عن الكل فلا يخلوا عن الجزء **قوله** تعدد اجزاء ملائمة لجمع فصاعدا ضمائر اما ان
ان يكون الشيء حيوانا ناطقا واما ان يكون جزءا لكل منع الجمع واما صدق واما ان
يكون الشيء ناطقا واما ان يكون جزءا بالفعل في **قوله** اما الحقيقة الخ يعني ان الحقيقة
ذات الصورة اعني هي وانما فصلها فصلها وتعدد الاجزاء فصار مواضع خلوه وجمع الاثنين فقط
ومثل لها بالاما ان تكون الذات فريضة واما ان تكون موجودة حلة فيه خلا بالكل فيكون
سواء وفصلها واما ان تكون الذات فريضة واما ان تكون موجودة على منع الخلو فيكون واما ان
تكون فريضة واما ان تكون حلة فيه على منع الخلو فيكون واما صدق منع الجمع الفاضل
بالاخير **قوله** ومثال الصالحة الاثنين الفاضلة الخ مثل بالبنت لانها اذا كان الشيء
حيوانا ناطقا كان عمرا ناطقا وكذا تعدد الاصل **قوله** اما تعدد الاصل بالاعتبار
الخ مثال الجزء بالبنت الصالحة الاثنين الفاضلة فانه لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان
جزءا واذا خالف الكل موضوعا اللزوم لكن لا مشاحة في التمثيل وننتقل الى مثال
فانه لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان جزءا وقولنا فانه لا يكون اذا كان الشيء ناطقا
كان جزءا ما لم يعلم ان نقض قضية معلومة التصور كما قبل في الكل في جزء الى ان
كل ممكن كما كان الشيء حيوانا ناطقا كان حيوانا وقد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا
كان جزءا وهي لازمة بينة ثم نقول كل كان الشيء حيوانا ناطقا كان ناطقا وقد
لا يكون اذا كان الشيء حيوانا ناطقا كان جزءا لم يلتئم فانه لا يكون اذا كان الشيء ناطقا
كان جزءا وهي اللازمة للمتعري والى هذا التعري اشار المصنف
بقوله الكل فيقابل والشيء جزء قيد والشيء واقع على الثلاث كما في البرهان الخ المثالية
وهي استثناء جزء شيء ونتيجة الوصل كما وضع كان الخ **قوله** ما تعدد الجمع
الصالحة فقط لما لم يتم البنت اما ان يكون الشيء حيوانا ناطقا واما ان يكون ناطقا
فقط فيقابل لم يتم البنت اما ان يكون الشيء حيوانا وما ان يكون ناطقا ولم يتم البنت
اما ان يكون الشيء ناطقا واما ان يكون ناطقا فقط **قوله** لان الاجتماع مع
الكل انما يجب ان الكل يكون اجزاء متى وجد شيء وجد معه شيء وجزء اجزاء متى
شيئا من الاجزاء انما هي الكل المتعري لانه متى انتفى الاعم انتفى جميع اجزاء الاخص انتفى

للاخوي

معه الكل **قوله** لان جواز الخلو عن الشيء لا يقتضي انه لا يلزم من انتفاء الكل انتفاء
الجزء فلو جاز الخلو عن الجزء انه لا يلزم من تبقي الكل بقي الجزء كما مر في غير هذه ومثاله
تغير النبتة امكان ان يكون الجسم ذا لون وامكان ان يكون اسود فجاز خلو الجسم
عن اللونية وكما يجب تعليل الخلو وامكان صرف تغير النبتة امكان ان يكون الجسم ابيض
وامكان ان يكون اسود فجاز تعاقبهما **قوله** ش وتشلزم المتقطة ايضا متقطة **قوله** جمعه
تجري الموجبة الاصل يعني انه اذا صدق الاطار وهو كلما كان **اب** جمعه ومثاله من
السواد كلما كان انصافا كان حيوانا لانه لازم صادق وهو تغير النبتة اذ امكان انصافا
لم يكن حيوانا ولو لم يتصرف نقيضه وهو قد يكون اذ امكان انصافا لم يكن حيوانا
فنقض هذا النقيض تجري الموجبة الاصل مثل كلما كان انصافا كان حيوانا وقد يكون
اذ امكان انصافا لم يكن حيوانا ينتج عملا لنزوع الشيء لنتيجته وهو قد يكون اذا كان حيوانا
لم يكن حيوانا وهو محال **قوله** واعتبر ان يبقى ارتباط الملازمة بحالها لان تكون
اذا على زعم وان يكون واحدا من الموجبة والسالبة تشكل الاخرى وانما اعتبر ذلك على
تشكل الموجبة السالبة لانه ان يشتمل على العكس انه لا يلزم من تشلزم الملزوم
تشلزم العكس كما ابقى **قوله** والا لم يكن مشلزما على النقيضين اي على التقدير فانه
اذا وجد احد النقيضين انتفى الاخر وعند الانتفاء به تشالبة وهي الصادق بعض
التباين ش وتشلزم متقطة مانعة جمع الخ **قوله** امامع وجه تشلزم مانعة
الجمع الخ تكون تشلزم كلية تنتج على من تشكل الاول فتقول كلما وجد الملزوم وجد
اللازم وكلما وجد اللازم انتفى نقيض اللازم فينتج كلما وجد الملزوم انتفى نقيض اللازم
وتقول من الثاني الاخر كلما وجد نقيض اللازم انتفى اللازم وكلما انتفى اللازم انتفى
الملزوم فينتج كلما وجد نقيض اللازم انتفى الملزوم فبضم اليه منع الجمع بين الملزوم
ونقيض اللازم وهذا المقدم كلما صدق النتيجة صادقة فيصدق ما ورد بحالها ان اراد
منع خلو بينهما بان تقول كلما انتفى الملزوم صح وجود اللازم وكلما صح وجود اللازم
صح انتفاء نقيض اللازم فينتج كلما انتفى الملزوم صح انتفاء نقيض اللازم وتقول من الثاني
الاخر كلما انتفى نقيض اللازم وجد اللازم وكلما وجد اللازم صح انتفاء الملزوم فينتج
كلما انتفى نقيض اللازم صح انتفاء الملزوم وهو المطلوب واما المقدم فانما ضرورية

قوله واما وجه الفصل الخ لما فغذ الخلو الخ فيقال ان قيل ان ارتفع نقيض المقدم وجب نقيض التالي فمنع الخلو بل نقول كلما ارتفع نقيض الملزوم وجب الملزوم وكلما وجب الملزوم وجب اللازم فينتج كلما ارتفع نقيض الملزوم وجب اللازم ونقول من ارتفع كلما ارتفع اللازم ارتفع الملزوم وكلما ارتفع الملزوم وجب نقيض الملزوم فينتج كلما ارتفع اللازم وجب نقيض الملزوم وهو المطلوب واما ان كان الامنع جمع بينهما بان نقول كلما وجب نقيض الملزوم وارتفع الملزوم وكلما ارتفع الملزوم وجب وجوه اللازم فينتج كلما وجب نقيض الملزوم وجب وجوه اللازم ونقول من ارتفع كلما ارتفع اللازم وجب نقيض الملزوم وكلما وجب نقيض الملزوم وجب وجوه اللازم فينتج كلما ارتفع اللازم وجب وجوه نقيض الملزوم وهذا المقدم كلما ضرورية الصحة **قوله** واما مثال مانعة الجمع الخ فمثال مانعة الجمع اما ان يكون الشيء ابيض واما ان يكون اسود وهما متصلتان منفصلة ومعنى كلما كان ابيض كان غير اسود وكلما كان غير اسود كان ابيض هذا معلوم كما ان قولنا الشمس طالعة بل نقول هذا كلما وجب البياض ارتفع نقيض البياض وكلما ارتفع نقيض البياض ارتفع السواد لانه اعم من النقيض وكلما ارتفع السواد وجب نقيض السواد فينتج كلما وجب البياض وجب نقيض السواد وهو معنى قولنا كلما كان ابيض كان ليس باسود وفسر على هذا ومثال مانعة الخلو اما ان يكون الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود وهما متصلتان ينتج ومعنى كلما كان ابيض كان غير اسود وكلما كان غير اسود كان غير ابيض هذا معلوم مما تقدم وبان نقول كلما ارتفع غير البياض ارتفع السواد وكلما ارتفع ارتفع السواد وجب غير البياض وهذا مثال ح ومتصلتان موجبتان كل منفصلة الخ **قوله** وكذلك موجبة مانعة الجمع الخ مثاله دائما اما ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون اسود متصلة حملية ومعنى ليس البتة اذا كان الشيء ابيض كان ليس اسود وكلما ليس اسود فهو ابيض والبياض انفصال حقيقي حملية ومتصلة منفصلة ما ليتة لا محالة ان يكون الشيء ابيض واما ان يكون اسود فرضت الاعداد المشكوك خلوا او حقيقيا لانه لم يكن بين البياض والسواد واحد منهما فصل انتهى وقولنا مانعة الخلو اما ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود متصلتان ينتج ومعنى ليس البتة اذا كان الشيء غير ابيض كان غير اسود اذ ليس الملزوم

بينهما صحيح فصدق سلبه والصواب ان يقال لبيس الموجبة كلية والسالبة الجزئية موجبة
بينهما وتصل ومنفصلة ومعنى ليس البتة اما ان يكون غير البتة وامّا ان يكون غير ليس
سواء فرق الاعتماد المشكل جمعا او حقيقيا ومثاله الحقيقية مع ليس اما ان يكون الموجود
فرسا او اما ان يكون حمارا شاتصل ومنفصلة ومعنى البتة كلي كان فرسا او حمارا
شاتصل ومنفصلة ومعنى ليس البتة اما ان يكون الموجود فرسا او اما ان يكون حمارا شا
سواء فرق الاعتماد المشكل جمعا او خلوا واعلم ان الاتصال او الحقيقية مانعة الجمع ومانعة
الخلو لكن البتة انما هو على تقسيمها الاخير واما على تقسيمها الاول فهي اعم بينهما
عنها واما على تقسيمها الاول فلا تتصل بها لان خلو منها اعم من خلو عنها حينئذ
وجبرا وجبرا لا يصح سلبها وكذا قال المصنف ومراده مع مانعة الجمع ومانعة الخلو لانه
خصصناه الخ وقوله على التقسيم الاول اي من اول القضية فراجعهما **قوله** لا يلزم من سلب
لزوم بيض جزئي الخ تكلم المصنف على ان الموجبة المتصلة لا تتصل وشامل المنفصلة لا
تقوله لا يلزم من سلب لزوم اثبات عناد لا يلزم منه شيء من العناد ان اشارة وكذا على
ان كل واحد من المنفصلة الصدق لا تتصل بالاخرى ولا تتصل والموجبة بقوله وكذا من
سلب عناد عناد ليس اي جمعي او خلوي او حقيقي اثبات عناد اخر غير ذلك الخ ان قلت
يلزم من سلب الجمع فقط اثبات غير من الخلو والحقيقي ولا اثبات اللزوم وكذا غير وهو
ظاهر وانما قال لا تتصل موجبة غير ما اخترازا من سور الغير ما قلت كلام مانعة
الجمع ومانعة الخلو لكن البتة تتصل ومنفصلة ليس البتة لا تتصل البتة عليه العلامة
ان شاء الله تعالى ص واعلم ان الكلية الموجبة متى صدقت الخ **قوله** اما ابداء الاول
الخ الاول هو الكلية الموجبة وانما متى صدقت ومقدمها جزئي اي قضية جزئية صدقت
وهو دليل اي قضية كلية وقد علمت ما مر ان الشخصية تنتهي من جملتين فما ان كلية
وامّا جزئية ثانية وامّا مختلفتان ومثال هذا القسم كلي كان بعض الانسان حيوانا كان بعض
الحيوان انسانا فقد صدقت مقدمها قضية جزئية وتصل وهي كلية اينظر بيان قولنا
كلي كان كل انسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا وبرهانه كما قال المصنف ان الجزئية
قد لا تنتج من الكلية وكل لازم للازم للاخص كما مر غير ما تنتج فيكون بعض الحيوان انسانا لازما
بعض الانسان حيوانا لزم ان يكون كل انسان حيوانا ومنه معنى قول المصنف القضية

الكلية

الكلية لبعض موضوعه الخ وقد تقدم مثاله في العكوس وقوله فهو متكثر له بلازمه يوجد في بعض النسخ بلازمه بالباء الموحدة بعد الزاي المعجمة بمعنى ان الاخص متكثر له اي بسبب بلازمه اي مع كثرة اللزوم بالباء للمعية ويحتمل ان بلازمه متعلق بمتكثر وهو قبيح وكان نقض الى الاخص فقضية معلومة الصرف يكون جزء مفهوم قضية ما اي ويكون تركيبها في هذا المثال من مادة الامكان كما انه صوابه تقلب كمية اي بكلية ان تصرف القضية وهو كلي كما عرفت وهو جزئي وان مادة الحيوان ان في هذا المثال فلا يدخل في هذا الكلام في هذا القسم انما هو في كمية المفرد ولو كان الكلام في المثال لوجب القضية المعلومة الصرف منه وهذا معنى قول المصنف ويكون تركيبها من هذا القبيل من الجزء المكلي كما كليا او جزئيا اي سواء كان الجزء المكلي كليا اريد ان تصرف القضية وهو جزئي او جزئيا اريد ان تصرف القضية وهو كلي فان القضية يوخذ منه كلية وهي في هذا المثال كلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا ولا شك في ضرورية صرفها فان ضمن صغرى القضية الاصل اعني المطلق العام تكثر الكلما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا وكلما كان بعض الانسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا الخ من اشكال الاول المطلق وهو كلما كان انسان حيوانا كان بعض الحيوان انسانا

قوله واما بيان الثالث الخ الثالث هو الكلية الموجبة وانها ان صرفت وثالثيها كلي صرفت وهو جزئي وهو له كلما كان لا شيء من الانسان بعض الحجر بانسان بعض صرفت وثالثيها قضية كلية وتصرف وهو جزئية بان تقول كلما كان لا شيء من الانسان بعض الحجر كان ليس بعض الحجر انسانا فاذا رجعناه الى جزئية الثالث لازمة كلية وكلية لازمة للمفرد جزئية الثالث لازمة للازم اللازم وان نقض المنتظم المعلوم الصرف وتكون مثالا من الثالث وهو لا شيء من الحجر بانسان اذ هو المطلوب تحمر اي صرفت القضية وهو كلما دار ان تصرف وهو جزئي اي وهو مثال كلما كان لا شيء من الحجر بانسان كان ليس بعض الحجر انسانا فاذا رجعناه الى الاول هكذا كلما كان لا شيء من الانسان بحجر كان لا شيء من الحجر بانسان وكلما كان لا شيء من الحجر بانسان كان بعض الحجر انسانا الخ من الاول المطلق وهو كلما كان لا شيء من الانسان بحجر كان ليس بعض الحجر انسانا **قوله** واما بيان الثالث الخ الثالث هو الكلية الموجبة وانها ان صرفت وانعكاسه لا صرفت وهو جزئي وهو له فلا يكون

اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا فقد صدق ومفهومها كلي ونقيضه
وهو جزئي بدليل قولك فقد لا يكون اذا كان بعض الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا
وبرهانه ان المفروض اذا لم يتناول الا الاول وهو كلام يتناقضه وهو جزئي كما تقدم وكل ملازم
يلزم من الاخص لا يلزم الاعم وان فتح لفظ الغضبية المعلومة الصدق بجعله ومفهوم صدق
المشتق اذ هو المطلوب كما مر وكل ما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا
الى الاول يجري هكذا فقد لا يكون اذا كان كل انسان حيوانا كان كل حيوان انسانا
ينتج من الثاني فقد لا يكون اذا كان الانسان حيوانا كان كل حيوان انسانا وهو المطلوب بعض

قوله واما بيان الرابع الخ الرابع هو السالبة الجزئية ايضا وانعكاسها اذا صدق
نقيضها جزئي صدق وهو كلي وهو كما قد لا يكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا
كان ليس بعض الانسان حيوانا فقد صدق نقيضها وهو جزئي وتصدق وهو جزئي كما مر فقد
يكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا كان لا شيء من الانسان بحيوان وبرهانه ان
الجزئي اذا انتفى عن المفرد انتفى كليته عنه لفظا اذ الجزئي يتناول الكلي ونعني بالاخص
نعني الاخص والا فنفس لفظ الغضبية المعلومة الصدق وتكون من الثالث ما مر فما كان هو
المطلوب كما مر وكل ما كان لا شيء من الانسان حيوانا كان ليس بعض الحيوان انسانا
الانسان حيوانا يجري الى الاول هكذا فقد لا يكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا
كان ليس بعض الانسان حيوانا وكل ما كان لا شيء من الانسان حيوانا كان ليس الانسان
حيوانا ينتج من الثاني فقد لا يكون اذا كان ليس بعض الحيوان انسانا كان لا شيء من الانسان
بحيوان وهو المطلوب **قوله** واما بيان الخامس الخ الخامس هو الموجبة الجزئية
وانعكاسها مثل صدق واحدهما بعينه كما صدق وهو جزئي ومثالها ومفهومها كما قد لا يكون
اذا كان بعض الابيض كان بعض الانسان ابيض انعكاسا بصدق الاول كما وتصدق لفظا وهو جزئي
بان تقول فقد لا يكون اذا كان بعض الانسان ابيض كان بعض الابيض انسانا وبرهانه
ان كل ملازم للاخص ملازم للاعم حالة وجوده بدليل ان الاعم والاخص متى ملازم للاخص
هو المساوي لهما وكل ملازم احدهما متساويين ملازم للاخر وحينئذ لا يتصور بان لا يتبين كل ملازم
للاخص ملازم للاعم لان هذا يرفع الاعم من حيث انه اعم ولما امتنع المصير الى هذا السؤال
لم يبق بقولنا لوجوده الا ان الابيض اخص الخ وكلنا لفظا بالغضبية المعلومة الصدق

وتكون

ويكون هذا هنا من المفرد اذ هو المطلوب كما هو وهو كل على كل انسان ابيض كان بعض
الانسان ابيض ونقيضه صغرى للاول هذا اذا كان كل انسان ابيض كان بعض
ابيض انسانا وقد لا يكون اذا كان كل انسان ابيض كان بعض الابيض انسانا فينتج من الثالث
قد لا يكون اذا كان بعض الانسان ابيض كان بعض الابيض انسانا وهو المطلوب وشكله
وقد ينتج كلي قد لا يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان كل انسان حيوانا فبعد صرف
وقد اليه كل وتصرف ايضا وهو جزئي قول قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا
كان بعض الانسان حيوانا كذا ورد هكذا ملخصا وان فات ايضا بالقضية المعلومة الصدق
وقد ينتج من الثالث اذ هو المطلوب كما هنا وهو كلي كان كل انسان حيوان كان بعض
الانسان حيوانا ونقيضه كبرى القضية الاول هذا اكذا قد يكون اذا كان بعض الحيوان
انسانا كان كل انسان حيوانا وكل ما كان كل انسان حيوانا كان بعض الانسان حيوانا
فينتج من الاول قد يكون اذا كان بعض الحيوان انسانا كان بعض الانسان حيوانا وهو
المطلوب **قوله** واما بيان الشكل الرابع الخ اعلم ان هذا الشكل هو الذي يكون الحد الاوسط
واحد هو فيه جزئي صادقا وهو كلي عكس الجزئية الموجبة لانها نقيضه وشكله وضع
مقدمة جزئي ليتم البينة اذا كان بعض المكرمة ذا كان كل ممكر غنيا عن الفاعل فبعد
صرفه وضع مقدمة جزئي وتصرف ايضا وهو كلي بان تقول ليتم البينة اذا كان كل ممكر
محدثا فذا كان كل ممكر غنيا عن الفاعل **وبرهانه** ان سلب لزوم شيء للشيء في
جميع الاحوال يستلزم ويستلزم عن الاخص انك لو استلزمه الاشمل لزم الاعم حالة ووجد
في ضمنه اذ والا لم يستلزمه شيء من الاحوال المذكورة وان لم يذكر ايضا بالقضية
المعلومة الصدق ويكون من المفرد هذا منتج اذ هو المطلوب كما هو وهو كلي كان كل ممكر محدثا
فذا كان بعض الممكر محدثا ونقيضه صغرى الى الاول هكذا كل كان كل ممكر محدثا فذا كان
بعض الممكر محدثا ونقيضه صغرى الى الاول هكذا كل كان كل ممكر محدثا فذا كان
بعض الممكر محدثا وليتم البينة اذا كان بعض الممكر محدثا كان كل ممكر غنيا عن الفاعل
فينتج من الاول ليتم البينة اذا كان كل ممكر محدثا فذا كان كل ممكر غنيا عن الفاعل وهو
المطلوب وشكله وقد ينتج جزئي ليتم البينة اذا كان كل ممكر محدثا فذا كان بعض الممكر غنيا
عن الفاعل فبعد صرفه وقد اليه جزئي وتصرف وهو جزئي كلي بان تقول ليتم البينة اذا

كان كل ممكن جائزا فانه كان كل ممكن غنيا عن العلل **وردها** ملزم وان قيل انه يظن بانه
لمغلوطة الصغرى وتكون هذا منعا من القائل وهي كلية كان كل ممكن غنيا عن العلل فكان بعض
الممكن غنيا عن العلل فنقول قبرى الى الاول مكرر النتيجة اذ كان كل ممكن جائزا فكان
بعض الممكن غنيا عن العلل وكلما كان كل ممكن غنى عن العلل كان بعض الممكن غنيا عن العلل
على منتج من الاول ينتج النتيجة اذ كان كل ممكن جائزا فكان كل ممكن غنيا عن العلل وهو
المطلوب **تلبيهان** الاول هذا السبك اعني بيان تلازم الشرطيتين يذكره
كثير من الفاضلة مغلوطة للغيا صلى الله عليه وسلم لانه هذا ذكر تعسفا وهو المصنف
عنه العكوس وموضع الشمسية لمناسبة بينهما من حيث ان الجميع لوازم للقضية
وقد بان به ان ما يلزم الحملية يلزم الشرطية وتسهيل الشرطية بلوازم وتكثير **الثاني**
هذا هو كلام المصنف **الثالث** هذا هو كلام المصنف ان مانعة الجمع كما تتعدد
موجبة تتعدد اخرى آتية واشترط لاعلى ما اراه فلك فيكون اما ان يوجد
ب ـ و ـ واما ان يوجد ج ـ اشارة هذه المنفصلة منفصلة مانعة غير مانعة الخلو
ونقيض تاليها وهي فيكون اذا وجد ج ـ و ـ اتبع ج ـ حملا وقياسا صدق
هذه المتصلة ضمنا البتة كلية مغلوطة الصغرى وهي كلما وجد ج ـ و ـ
وجد ب ـ هكذا كلما وجد ب ـ و ـ وجد ج ـ وقد لا يكون اذا وجد ب ـ و ـ
وجد ب ـ اتبع ج ـ ينتج من الثالث فقد لا يكون اذا وجد ب ـ اتبع ج وهذه
النتيجة تلازم هذه منفصلة مانعة غير مانعة الخلو ونقيض تاليها كلما وهي هذا
فيكون اما ان يوجد ب ـ واما ان يوجد ج وهذا احدى اللازمتين ثم ضمنا
البتة كلية اخرى معلوفة الصغرى وهي كلما وجد ب ـ و ـ وجد ك هكذا
كلما وجد ب ـ و ـ وجد ك وقد يكون اذا وجد ب ـ و ـ اتبع ج ينتج من
الثالث ايضا فقد يكون اذا وجد ك اتبع ج وهذا تلازم هذا ايضا منفصلة وهو قد
يكون اما ان يوجد ك واما ان يوجد ج وهذا اللازمة الاخرى وهذا تلازم
منفصلتان لازمتان تلازم المانعة الجمع الجزئية ومثال هذا الحكم المراد قد
يكون اما ان يوجد الشيء حيوانا ناطقا واما ان يكون فرسا ولا يخفى عليك
اجزاء الامر هكذا فيد واذا كان هذا تلازم الجزئية تلازم المنفصلة المانعة الجمع

الجزئية

الجزء فيه وهي ان يلزم من كليتهما ارتفاعهما او ارتفاع الجميع ارتفاع الاخص فتعلم ان كلية ما
نعته الجمع تنعدد فتعود اجزاؤها الى جزء بان لا كليات **الثالث** تكلم المصنف
على احوال المتصلات والمنفصلات الثلاث كالاتصال و شيء من موجبات غيرها
كما فرغ واما ان تتصل و الثانية منها شيء من موجب غيرها او لا فلم تتعرض له
وحكمه ان الثانية اذا كانت حقيقية لم تتصل و شيء ان سلب العناد الحقيقي
اعم من سلب مقتضى الجمع والخلو بالتغيير الاخص واعم ان يظهر من قوى الاتصال بين
الطرفين او تقيضهما واذا كانت الثانية مانعة جمع او مانعة خلو اتصلت اذا
عرفت من تحقيق جزء بيقظا وحكم هاتين ملحوظ من قوله وكل واحدة من
مانعة الجمع ومانعة الخلو الخ انه كشلاث يعم الموجبات والسوالب وكل من هما
تبين ان يتصل ومنفصلين مانعتين وبيان تحقيقه ان شاء الله تعالى **الرابع**
من الفوائد في الجار وتريد به هنا العلوم ان التغيير ضربان ابدا تبقا حالان مثل
من الاحكام كما تقدم مثاله للتغيير ثمرة من احكام احكام او اشتغل ذلك
على الخطأ في تغيير وغيرهم من هذا النحو كثير كما ذكره في الكتب الاربع وفي الخطأ
بين الحقيقة والخارجية وفي المعلومات ومنه هنا الاتصال اصلا وصوابه الكلية
الموجبة منفي صادقة ومقابله جزئي صادقة وصوابه ومنفي صادقة وتلا يبقا كلي
صادقة وصوابه جزئي والصادقة الجزئية على العكس الخ **فصل**
الفعل امر قول مولف الخ **قوله** تصديقان الخ التصديق سواء اراد النسبة التقييدية
المتصور والعلم كلاهما ويطلق على القضية لوقوعه فيها او على الفعل امر الموجي النفس
كما ان التصور هو اداء المفرد ويطلق على المفرد الموجي اليه قال الشيخ سعد الدين
في حاشية العضد ما نصه فرضين ان التصديق نوع من العلم وكثيرا ما يطلق على كل
النوع مع ما تحته فهو علمه من التصورات وكثيرا ما تطلق التصورات والتصديقات على
المعلومات التصورية والتصديقية اطلاقا للمصدر على اسم المفعول او تسمية للحال
باسم المحال فيقال اذا اعتبر كل تصديق قضية واذا اعتبر التصديق فعل احد
اجزاء القضية التي وقيل المولف بالتصديقين يخرج القضية الواحدة المتضمنة
تعليقا او علم قضية اما البسيطة فظاهر خروجها واما المركبة فلان ضرباها

بالنظر الى الحد الذي يليه من قضيتين واجب بان المراد بالقضيتين في الحد الاصطلاحي
حيثيتين والمركبة انما هي الاصطلاحية قضية واحدة وعليه فجوز اخر الحد بكلمة او وارد
دخول الشرطية المتصلة في الحد التركيبي من قضيتين واجب بان المتصلة انما تركب ليست
قضيتين وهو ظاهر **قوله** القياس المركب الخ القياس المركب هو مؤلف من قياسين
منه نتيجة وقياس النتيجة مع مقدمة اخرى فيلزم اخرى وهلم الى ان يحصل المطلوب
ويوتى به عند كون القياس يحتاج مقدماته او احدها الى نظر واستدلال فيوتى
بقياسات كل منها منتج على ما قبله الى ان ينتهي الى القياس المركب كقولنا العالم متغير
وكل متغير حادث وكل حادث له محدث فالعالم له محدث وهو على صغير ما ذكر فيه
نتيجة كل قياس ويسمى موصول النتائج لوصلها بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل
ب ا وكل ج ا لم كل د ج وكل ه د فكل ه ا وهلم فذكر فيه النتائج ويسمى مطوى
النتائج وجعلوها لفصلها من المقدمات وهي ما كقولنا كل ج ب وكل ب ا
وكل ا ه وكل ه د فكل ج ه وهذا القياس وان لم يذكر فيه النتائج ليس بقياس
واحد اذ هي منوية فيه واذا اقتضى المصنف على ذكر القضيتين وهو ظاهر في تعريف
القياس فقول مولف من اقوال او من قضايا كما هو المجمل بالقدرة من امور احدها
انه اهمل الجميع واراد التثنية وكثيرا ما يستعمل الجمع اذا اراد انه مولف من جنس
القضايا وكما يغني تقييد بما دل عليه لفظ الجمع من القلة فيما قاله وهذا كما تقول العلماء
تتالف من الامر والعقل والخبر واذ كان لا يشترط اجتماعها جاز قيل اذا اراد
الجنس بمعنى كلمة واحدة واما جمع على اقل ما له اثنين فان لفظ التاليف يدفعه
اذ لا يعني مطلق التاليف حتى يقال ان القضية مولفة من طرفيها بل تاليفا مخصوصا
صار القضايا بتقييد قوله الثالث انه نظر الى صورة القياس واشتماله ان قيدها
قضايا على ان القابل ان يقول لا نسلم ان القياس المركب قضية كما ان الحملية
المشتملة بل هو قياس واحد تاليف من قضية وحينئذ القياس نوعان بسيط وهو
المولف من القضايا ومركب وهو المولف من القياسات وكما ان القضية تكون مولفة
من المعربات ومن القضايا كذلك القياس يكون مولفا من القضايا ومن القياسات وحينئذ
تقييد التعريف بما حد النوع غير يحتاج عنه ولا عبرة بما ذكر في الجنس من الحد لغير

والله

وانما مر به هذا فرق **قوله** بخلاف الحادث الخ اخذ الفيام في صحيح بالصورة ثم
ملا التصحيح المادة وبالجملة لا يصح عليه مر ان يقال مر اصل الفعل وقال ابن مزروق
في قول الجمل متعلق وبالجملة اخر الصواب ان يقال انما اراد الصواب الفيام
التصحيح وان قوله بالجملة يخرج الفيام العبادة لان الكلام المفروض لا يتصور
التشبيه الكاملة بل بتقدير تعليمها او بقيام يخرج بقوله متعلق وان معناه كمال المتعلق
والكلام المفروض ليس معه كمال المتعلق لاحتياجه الى تعليم مفروض الشيخ والله اعلم
عليه ضعيف **قوله** البرهاني والجود الخ سيأتي شرح ذلك ان شاء الله
تعالى في محل الشيخ به **قوله** يخرج به التمثيل وان الشعراء الخ سيأتي شرح ذلك ان شاء الله
ان شاء الله والتحقيق ان لو اخرج منزل التضمين من الحقيقة السابقة لم يحتج قوله حتى يحصل
لان معناه ان تكون المفروضة على قوانينه متقنة في الصورة والاشارة انه اذا كان المفر
متوقفا على تلك الهيئة خرج الاشعراء والتمثيل اذا لم يتوقفا عليها غير ان المصنف للرأي
يخرجهما بقيد ان لا يريد بقوله متى يحصل ملكة كما في وانما اراد انهما يجب ان
تتحقق ان يحصل ملكة يكونا على هيئة الفيام او لا **قوله** الكامل وهي الكامل الخ
الفيام الكامل هو ما تتوفر في وضع مفروضة في تعليم تتبعه وهي الكامل هو ما تتوفر
تتبعه على مفروضة اخرى غير اجنبية عن مفروضة لازمة لاحوال ما كالعشر ومن
ثم لم يكن فيام المساواة ونحو فيما لم منطقيا لتوقف مفروضة على فضية اجنبية
وهي ان مساوي المساوي مساو لثالث ورأينا لم يعبروا بالكامل عن الاول ويعبروا
عن غيره ويلزم الفاضل بان انتاج الثاني والثالث يحتاج نفسه غنى عن الرد الى الاول
ان يكون كاملين **قوله** لان انما يفيد ان يكون القول الاخر كالرد عن قصر المفروضين
من جهة ما انتهيا وقد يخرج شيئا واحدا ما يلزم من خصوص المادة فيكفي القول
من الاقصاء يعبر بما يحل عن حصول ما يلزم ولا يقضي من الاقصاء بحصول ما لا يلزم
لان ما عن المفروضين بل بحصة ما في المادة الفاضل ما ذكر المصنف من فيام
المساواة ونحو ما لم ان اقتلت ا مساو ب مساو ج يلزم عليه ا مساو ج بوا
حكمة مفروضة اجنبية ومن ان مساوي المساوي مساو وانما عبر الاجنبية بالحصة
غير اللازمة كاحوال المفروضين والعلم انهم يعبرون عن تلك المفروضة بالمفروضة الغريبة

وقيسمونها الى الحنفية أي يعني اللازمة لاحدى المقدمتين كملازمة المساواة والى غير الحنفية بأن تكون ملازمة لاحدى المقدمتين كقولنا جزء الجوهر جوهر فانه ملازم لارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر كالعرض فانه ملازم لارتفاع الجوهر فان هذا يستلزم ان جزء الجوهر جوهر وكالنتيجة مقدمة تكون عكس نقيض المقدمة الثانية وهي كل ما ليس بجوهر كالعرض فانه ملازم لارتفاع الجوهر فهو جوهر والمصنف كأنه قد اقتصر على القسم الاول وكأنه يميز بين اليمين بعكس النقيض واليمين بالمساواة ان كلا منهما داخل والمخالفة لما قدروا في المقدمة الخارجية بما يكون مساويا فهما مغايران لمحمود الغيلاني في قوله ان العكس المستوي وعكس النقيض والمصنف كلهم يدرجون تحت كلام الشيخ صدر الدين قال ليس ذلك انهم اعتقدوا وجوب ذكر الحد الاوسط وهو حاصل في اليمين بالعكس المستوي دون عكس النقيض ودون قياس المساواة وهذا الوجوب مما لا يقتضيه تعريف الغيلاني الذي **قلت** ان اعتبر مع تقليب المقدمتين بحيث تكونا على تاليف منتج ويكون منزلا كلا منهما منزلة قولهم متى حصل الاول حصل الثاني وعنيت قول من ذهب الى وجوب ذكر الاوسط يقتضيه تعريف الغيلاني بل مقتضى عبارتهم حيث يقولون هذا دليل على حقية قياس وهذا الدليل على حقيته لا يتحقق قياس منتج فيما لم يذكر فيه الحد الاوسط مع جميع ما ذكر وهو ان لم يتضمنه فلا بد منه للتسليم فقط فلا وجه للخروج الى الاستقراء والتمثيل من حصل الغيلاني كان مقدماتهما ايضا على هذا التقدير اذا حصل يلزم عنهما قول آخر **قوله** بل هما مساويا المساواة الخ موقفه على انكاره غير ظاهرة لصورة ذكرها اذ ليت بعكس لها والنقيض وانما هي معقولة من العبارة لو اريد العكس الاصطلاحي لقيل يتم المساوي لكل ما ليس بوجود ب **قوله** بل جعل ذلك المقدمة صغرى الخ ترجيحه مقتضاه ج ليس بوجود ب وكل ما ليس بوجود د ب د مساواته ينتج ج ا مساواته **قوله** وجوب مغايرة النتيجة الخ انما قال اوجوب المغايرة بين النتيجة والمقدمتين قبل كان النتيجة مطلوبة بحيث مجرد التسليم يغلب المقدمتين وقيل كأنه قولا وجوب المغايرة الخ وان يكون كل مقدمتين قياسا حتى قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ما هل لا نحتاج ان يقال ما احد احد ضروري الصدق الكل جزء والكل احدهما غير مغايرة فجوابه ان المغايرة والى هذا الثاني اشار المصنف

بقوله فلا تسمى المقدمتان باعتبار الشكل او مجموعهما الا حداً مما قبلها فلنا وعلى
التعليل الاول يكون لفظ اخر يتميز من الحدود وعلى الثاني يكون من محموله قبل وكان في
هذا لانه تعلم انها لازمة على المقدمتين لان معنى المزدوج عندهما ان يكون لفظ داخل
في كل ومعاني ان المقدمة الاخرى الا داخل فيها في كل واورد على اشتراك المقا
في اشياء منها ما في الاستثناء ومسألة المصنف ومنها ان اذا قلنا كل انسان انسان
وكل انسان حيوان وكل حيوان حيوان فهذا قياس ينتج الاول منهما عين الكبرى
والثاني عين الصغرى والجواب بوجهين منها ان الاجزاء القضية نتيجة مغايرة لاجزاء
مقدمة ومنها ان النتيجة تقع بها لعدم عند الاستنتاج بخلاف المقدمة ومنها ان الحكم
ثبت بالقياس اذ معلومات ليثبت بغيرها لا ابرمن تغاير الحكم في القضية وانما
ما [illegible] جاز وحيث كان متحدا ما في الخارج فليثبت بقضية فلنا وفي الكلام
ضعف اما الاول فلانه لولا ان تكون المغايرة بذلك الا اعتبار لصدق على نتيجة القضية
المستقل منهما حواما حكم المغايرة اذ كل واحدة منهما اذا جعلت نتيجة مغايرة للعكس
على هذا اذا جعلت نتيجة اخرى نتيجة مغايرة لاخرى ما مقدمة واما ثانيا فلان
العلماء المذكورة لا تقتضي مغايرة لعدم [illegible] وعدم كونها من اجزاء النتيجة
حتى يضر بوجود ما قولا اخر **وبالجملة** فلعل الله عز وجل هذا الجواب واما
الثالث فلان ما ذكره في الطرفين منتقض على تسليمه ونحو [illegible] نعم بحوله من العموم على الكل
الوجه والتنقيص تعريف القضية ص وهو ينقسم الى اقترانية الخ **قوله** الاستثناء
والاقترانية سمي الاول استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء ومن الكل يسمى الثاني اقترانيا
لما فيه من اقتران الحدود **قوله** الاقتراني ما لم تذكر فيه نتيجة او نقيضها بالفعل والاولى
مذكورة فيه بالقوة لان النتيجة مذكورة في الاقتراني الحملي بالقوة لان مادتها اجزاء ههنا
مذكورة في القياس وصورتها التي هي بالقوة يكون متحدة اللفظ الشيء وكلامه المرد من حيث
وما اقتضاه الذي فالنا قلنا الفعل ثم [illegible] الفعل ولا قبل اما لغير المصنف ولا اقتراني ان
تذكر فيه النتيجة بالفعل ولا يلزم من ذلك ان تذكر فيه بالقوة بل ينبغي احتماله او [illegible] عليه
بالقوة او [illegible] علمه [illegible] وحينئذ [illegible] تعريف الاقتراني بانه الذي لا [illegible] فيه
بالقوة فان اللفظ وان كان [illegible] ما ذكره [illegible] المقصود منه ان العقل [illegible] الاستثنائي

الفعل بلا زيادة وعامة النحاة يقولون في تعريف الفاعل هو الذي اسند اليه الفعل او شبهه
او ما في تأويله على الوجه الذي اسند اليه فعل او شبهه او ما في تأويله فعلم ان
الاسناد الى الفعل او شبهه او ما في تأويله يقتضي ان يكون الفاعل مسندا اليه
من حيث **قوله** بلا عطف يكون الخ الخ كذا قيده يعني ان السؤال بكيف انما
يصح عن المعطوف لا عن المعطوف عليه وهو كذلك في المفعول ايضا كما
في كلامه واما عند الاستقراء فيقبض الفاعل بلا تشبيه من قبيض المفرغ والمغايرة
حاصلة وقد يجاب ايضا عن السؤال بجواز ان يكون عند النحاة احدهما ان
التشبيه ليس من غير احدى المغايرتين بل جزء المغايرة وذلك لانه ليس
المغايرة من قولنا انه موجود في الخ المثال بل الاستدلال وهو لزوم
الخلاط الخ الاستدلال من المفرغ والمثال والاشارة الى جزء المغايرة خلاف
المقدمة المثال انما يفيد القيام لا مطلقا صرفا ولا كون الزيادة الخ بالتركيب
غير صحيح هذا جزء قضية وحينئذ تشبيه تحتمل الصدق والكذب والمانع الخ
عنه بمعنى مخالفته لما يدل عليه المعنى وارد واقع في اللفظ وتعقب من الوجه الاول
بانهم قالوا يلزم من الفاعل قولا اخر والقول كما يدل على القضية يدل على
المركب غير القضية وحينئذ حينئذ وابن عمر القول قوله مفرد فان الفاعل وان لم يكن
قضية لم يكن هذا قولا الخ وكذا المصنف اعتبر من الوجه الثاني ولما اجيب
بان هذا القول ورد عليهم انه اذا كان التشبيه من خلاف المقدمة
فليس فيه تركيب فيه بالفعل **واجيب** بان معنى كونه من خلاف المقدمة
ان المثال يفيد ثبوت والمقدمة الصغرى تفيد نفيه فيلزم ثبوت ونفيه
يعني قوله انه مركب فيه بالفعل هو بالنظر الى اللفظ وقوله من مغايرة بالنظر الى المعنى
فان قلت حينئذ لا يرد ان الاستدلال انما يتم لو كان قوله انه مركب فيه الخ
ممنوعا وهو غير الاستدلال بان يكون بلا نعم وحينئذ المثال يفيد ثبوت
ومقدمة الاستدلال تفيد نفيه فيلزم التشبيه كما مر قلت الاستدلال انما
يكون على اثبات مغايرة التشبيه للمغرفتين كما مر مع انه ان كان يشبه
ليلا يكون كل مغرفتين فيلزم عند الاستدلال صدق احدهما فقط فعند انه ليس
كذلك حاجة الى ان يقال عند ان الاول استغناء عن الاشارة الموجبة الى ملاحظة
تغيير بلا تأمل ومعلوم ان مغرفتين **قوله** لانه هو في النسبة الخ فان قيل
لما كانت النسبة مجهولة نسبة الخ فيه انه لو كانت معلومة لم يحتج الى الاستدلال
وبيانه احتيج في القياس الى ان الامور المرتبة على نحو هي المعلوم يكون
نسبة المعلوم النسبة الى كل

والحكم من كم في المطلوب يشتمل من نسبته الى موضوع المطلوب فنسبة تسمى مقارنة وهي
الصغرى الاشتمال على الواضح انه موضوع المطلوب ومن نسبته الى محمول الموضوع
نسبة اخرى تسمى انبساطا مقارنة وهي الكبرى لاشتمالها على الاكبر انه محمول المطلوب
فيحكم في المطلوب بتضمن الصغرى على الكبرى سواء تقارنت الصغرى بالذكر على الكبرى
او تباعدت كما يتضح بمثاله التمثيل الرابع فقط والامر في الثلاثة انه علمت نسبة
الى كل واحد من كم في المطلوب يسمى حدا اوسطا وهو الذي يكون مشتركا متكررا في المقدمتين
مقترنا بالمطلوب كالوصف الكائن المقدمتين في الاشكال الاربعة وفي المعنى ثلاثة وهو الحد الاوسط
المشترك هو الذي يجمع بين كون في المطلوب وقلنا البسيطة التي عطفت من نسبته الوسط الى كم في
المطلوب بالواو ولم تعمل تسمى حملا وشكلا اتضح **قوله** لاشتمالها على موضوع المطلوب
الخ يعني فضل الصغرى على الكبرى لاشتمالها على الاشرف انه هو الموضوع وفضل الموضوع
بانه مبتدأ معروف كما ذكر المصنف ويعارضه ان المحمول موضح البديهة ومعنى موافقة
الثاني الاول في الصغرى ان الوسط فيها محمول وانما تخالفا في الكبرى فهو الاول عين ذكر
موضوعا فيها وهو الثاني ذكر محمولا وفضل صغرى الاول المتضايفة باشرف الحكم بالايجاب فيها
وبالايجاب اشرف من السلب وهذا الامر يشاركه فيه الثاني ومعنى مشاركة الثاني له على
هذا ما فيه من ترتيب الحدود فقط **قوله** فرع من الاول في بيان ان اشتراج الخ ان اراد
انه فرع في ان الاول فلا نسلمه لانه في تكثيره هو بعكس احوال المقدمتين وسواء
كان عكس الكبرى وعكس الصغرى في البيان وان اراد انه فرع في التضيع في اشكال
فمسلم هوى وسيأتي ذكره ان شاء الله **قوله** لموافقة الاول في الكبرى لما وافقه في الكبرى كان
الحمل الاصغر موضوع في كبراه معكوسا فيما يحمل في الصغرى فيقع الاول محمولا فيها والثالث
موضوعا فيها ومعنى شيء وموافق الشيء واقعي الاول في الصغرى والثالث واقعه في الموضوع
وهو مع موافقته الثاني في المحمول الصغرى وقد تبين ان الموضوع اشرف من المحمولية
على حد ما ذكر قال الصغرى لما كانت شرط من الموضوع فالموضوع هو الاشرف فيكون
الثالث لموافقته في الموضوع الاشرف اشرف من الثاني وانما حكم هذا لثلاثة المرتبة له من
الموافقة ورتبة تعدل الثاني المتفرع عليه لان الثالثية قال المصنف في شرح الملخص
والتحقيق ان هذا الذي ذكروه في الترتيب انما هو من الجانب السلبي الخطابي بل والوجه في

في الترتيب ما أشار إليه بعض الشيوخ وموازنة ما كان وضع الطباع على الترتيب الطبيعي
أكثر من وضعها على الترتيب الثاني كان الثلاثي أقرب إلى الأول من الثاني انتهى قلت
لم يظهر وجه التفصيل فإنه على هذا الغرض على المناسبات التي العلمان له ... عون
كما لا يخفى قوله **الشيخ** العارف الخ الفارابي هو الإمام أبو نصر محمد بن محمد بن
طرخان بن أوزلغ بطاء مهملة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة ... معجمة
الفارابي التركي الحكيم المشهور صاحب التصانيف في المنطق وغيره كان أحد الأئمة
علامة الحجوية المشهورة ارتحل من بلده ... إلى بغداد واشتغل بلسان العرب
حتى أتقنه وأخذ علوم الحكمة عن أبي بشر الحكيم المشهور وعن أبي الخير بن غيلان الحكيم النصراني
وغيرهما وكان إماما لا يجارى في علم المنطق وجميع علوم الفلاسفة قال ابن خلكان بعد
ذكر ما تقدم ورأيت في بعض المجاميع أنه ورد على سيف الدولة وكان مجلسه مجمع الفضلاء
ودخل عليه في زي الأتراك وكان ذلك زيه دائما فوقف فقال له سيف الدولة اقعد فقال له حيث أنا
أم حيث أنت فقال حيث أنت فتخطى رقاب الناس حتى انتهى إلى مسند سيف الدولة وزاحمه
فيه حتى أخرجه عنه فقال لمماليكه الذين على رأسه بلسان يفهمه ويفهمونه فلم يعرفه أحد
إن هذا الشيخ أساء الأدب وإني سائله عن أشياء فإن لم يجب فأخرجوه فقال له أبو نصر بذلك
اللسان أيها الأمير اصبر فإن الأمور بعواقبها فعجب الأمير وقال أتحسن هذا اللسان
قال نعم أحسن أكثر من سبعين لسانا فعظم عنده ثم أخذ يتكلم مع العلماء الحاضرين في
كل فن فلم يزل يعلو حتى سكت الكل وبقي يتكلم وحده ثم أخذوا يكتبون عنه ثم صرف الأمير وخلا به فقال
له هل لك في أن تأكل قال لا فقال هل تشرب قال لا فقال هل تسمع فقال نعم فأمر الأمير بإحضار
القيان وأنواع الملاهي وكل ماهر في هذه الصناعة فلم يحرك أحد منهم آلته إلا وعابه أبو نصر
فقال له الأمير وهل تحسن في هذه الصناعة شيئا قال نعم ثم أخرج من وسطه خريطة ففتحها
وأخرج منها عيدانا وركبها ولعب بها فضحك كل من كان في المجلس ثم فكها وركبها تركيبا آخر وضرب بها
فبكى كل من في المجلس ثم فكها وغير تركيبها وحركها فنام كل من في المجلس حتى البواب فتركهم نياما
وخرج انتهى ملخصا قال وتوفي سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة وقد ناهز الثمانين بدمشق وصلى
عليه سيف الدولة في أربعة من خواصه ودفن بظاهر دمشق خارج الباب الصغير رحمه
الله تعالى وابن سيناء تقدم تعريفه والغزالي هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي الإمام

قف على التعريف بالفارابي رحمه الله تعالى

قف على التعريف بالإمام الغزالي رحمه الله

العلامة

91

العلامة الملهم الزاهد العلوي كلما الجامع بين الشريعة والحقيقة بلغ جهة الاصلاح
كلما ابتغى فر الا الشتر بالغزال فيب ابنه وكلما جهة الاصلاح من ابنه الصلاح بعينه لذا انقلابه
المشهور في الاصول والفقه وعلوم الدين سوى رحمه الله على ستة خمس وخمس وخمسة كذا
ذكر وبالله ابن فتح العظيم يعني **قوله** وقع اختلاف عليك الله ابن الهيصم وان التمرة
تعلم انه كان يدعي النبوة فقال خليك الله ابن الهيصم عليه الصلاة مربيك فقال ابن الهيصم يعني التمرة
يعني وكيف قال التمرة اذا احمر واخضر رجليس فقال احمر هذا وزاد الاخر وقال
هذا احمر وهذا اخضر فقال له خليك عليه الصلاة ان الله يأتي بالشمس من المشرق
فات بها من المغرب انفعل الذي هذا الانفعال به الفرج الصلاة فيه والانكر فيه انشمس
بالتشديد التمرة ووجه استدلاله انه ذكر المذكور من الاتيان والله اعلم ان الصغرى وهي
قوله انت لا تقدر ان تأتي بالشمس من المغرب ملخوذة من قوله وانا فعلا من المغرب
لانه لم يعجز فعل نفسه العجز الذي وانه لا يقدر ان يأتي بالشمس وهي بينة قوله انك لا
تقدر الخ والكبرى وهي قوله وكل من لا يقدر الخ ملخوذة من قوله ان الله يأتي بالشمس
من المشرق فقوله ان الله يأتي بالشمس يقتضي ان الله قادر على الاتيان بالشمس ضرورة
لانه العجز على فرض جاعله المختار ان لم يكن قادرا لما فعله وهذا القضية سلمه
التمرة صدق وانه فلزمه عليه الحجة وعيب سلم صدقه لانه يعلم التفيض الموجب
في كل من لا يقدر ان يأتي بالشمس فليس بالاله وبالتحليل لا شيء ممن لا يقدر ان يأتي
بالشمس الاله وكلا العكسين على الكبرى للقضية المعكوسة كلية وبيتج انت لست بالاله
وقولنا في المصنف بالعكس لان الكلام اولا لا يعكس الموجبة به من غير تراخ تمام مس
قوله وقع استدلال الخليل عليه الصلاة بقوله الخ وجه الاستدلال والله اعلم ان
الصغرى وهي قوله التمرة اذا طلعت طالعة لانه مصرح بمفاده في قوله فان اذا اداة الكبرى ملخوذة
من قوله لا اجب الا طلعت اذا اجب عبادتي فالمعنى لا اعبد الا طالعة التمرة اذا طلعت العبودية
فينتج الا اعبد لا يستحق العبودية وكل من لا يستحق العبودية فليس بالاله كذا الا اله
هو مستحق للعبودية فينتج من الاول اذا طلعت فليس بالاله وبعكس الى الا اله فليس بشمس
وهي الكبرى واعلم منه ان تقول قوله لا اجب الا طلعت فيفهم قضية وهي لا شيء من الا اجب
بمستحق العبودية ثم هذا الصغرى ضرورية وهي الا اله هو المستحق للعبودية من الا اله

بان يكون الاصغر على الوضع بالجعل كما في الشكل الاول والثاني لانه الاصغر
فيه موضوع او بالقوة كما في الرابع لانه الاصغر فيه محمول لا بالجعل بموجب وضعه
حتى يصير موضوعا بالعكس ويكون العكس لازما للقضية المحكوم عليه انه على
بالقوة كما ان الشخصة الكلية لانه او عبر عنه ظرفا لزما بجعل بان تكون المغرضتان
موجبتين معا كما ان الشخصة كلية موجبة لموجبة شخصية الشكل والرابع وذلك
لانه مخصوص بالشرط الاول من الشكل الاول وانه اكمل الاول والشرط الاول من الشكل
الاول هو ان يكون الاصغر موجبا ظرفا لزما بجعل ليكون احدى المقدمتين سالبة كما
ان كلية سالبة وذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني والضربين الاولين من الثالث
والثالث من الرابع والاصغر فيه موجبا ظرفا لزما بجعل كما ان جزئية موجبة
فيكون جزئية موجبة كما في الضرب الثالث من الاول والاول والثالث والرابع من
الثالث والاولين من الرابع واما بغير ظرف لزما بجعل فتكون جزئية سالبة كما في
رابع الاول واخر الثاني والثالث والخامس والسادس من الثالث وما بعد الثالث
من الرابع ومراده بقوله ان الشخصة تنتج الاعم في الجزئي والسالب سواء اجتمع
الخستان او اختلفا مما وله قول بعضهم زاده بناء في هذا المعنى

ان الزم من الرابع انه ينتج الشخصة الا خمس الاول

فمتى وجد الخصوص في المقدمتين او في احداهما كانت الشخصة ايجابا ضروريا
والا فان كان الاصغر بالامكان العام جاز ان يكون الشخصة جزئية فتنتج كلية المقدمتين معا
كبعض ضروري الثالث والرابع وبذا تعلم ان المنتج للكلية خمسة اضرب الثاني من
من الاول والثاني من الثاني واول اخر من الرابع والمنتج للايجاب بمفرده الثاني من
الاول فذلك ثلاثة من الثالث وثنتان من الرابع والاول مخصوص بالشرط الايجاب
الكلي والثاني مخصوص بانه لا ينتج الا السالب والثالث بانه لا ينتج الا الجزئي والمصنف
على الخصوص في زيادة كلية الكبرى مع غض النظر عليه بقسميه
وبذا يجاب عنه بانه قصد الاشارة الى علة كلية الشخصة وهو مجموع الموضوع
الاصغر وكلية الكبرى معا لا احدهما وبذا لم ينتج على وضع الاصغر
وان كان واجبا كما مر في الثالثة وبذا اندفع ما في شرح الميداني هذا

الشرطية الجواب بقوله ومنها الشرطية يجري بالاستعمال مجازا في الخفي الخ قوله
ويمكن ان يقال ان الشرطية الكبرى تعدد مادة لما التعليل يحتاج لما الدليل المحرز
عن عقم الضرب الثاني من الشكل الرابع عند من جعله منتجا بان الاصغر فيه على الوضع
بالفعل ومع ذلك الحكم نتيجة كلية لما لم تكن كبراه كلية فلا بد من ضم كلية الكبرى ليخرج نحو
هذا انه نتيجة لما كان الاصغر على الوضع حينئذ كانت النتيجة كلية الا ان يقال
هذا لما كان لا يتبين انما يرجع الا بالرجوع الى الاول على تحليله منه فلا يكون على الوضع
او يكون الفارق المرادة على قوله المتقدمين هـ واما الشكل الثالث الخ **قوله**
فعدم صدق صورة هذا القياس مع كل واحد من النقيضين اه وانه يعني بالنقيضين
الايجاب والسلب كذا في المطالب التي يجب الا فرعه واعم من المطالب الذي يلزم من الايجاب ومن
الاخص يلزم من السلب **فان قلت** ان ايجاب يلزم من الايجاب والسلب معا فيها اعم
يلزم من وجود احدهما انتفاء الاخر اذ لا يجتمعان لا كليا ولا وجد الملزوم وجد اللازم
بل انتفاء الاخر لا يخل فلا ما يلزمه اصلا الى اجتماع الايجاب والسلب او انفكاك اللازم
عن الملزوم وكلاهما باطل **قلنا** هذا اللازم كونه يلزم لما الازمان لكنا نقول ليس
واحد منهما للازم بان اللازم هو الذي لا ينفك عن الملزوم الاترى ان الحيوان من حيث هو
كلما وجد وجد معه الانسانية او غيرها وليس واحد من الانسانية وغيرها بلازم
للحيوان بل لم يسمى اللازم لكونها لا نعرف انفكاكه وحينئذ انفكاكه ليس بلازم او
نقول اللازم هو احدهما لا بعينه وهو لا ينفك اذ كلما وجد القياس وجد احدهما هـ
قوله الموجبتين مع الموجبتين الخ الموجبتان هما الكلية والجزئية صغرى وكبرى
متماثلتين ومختلفتين فهذه اربعة كليتان جزئيتان كلية وجزئية جزئية وكلية وكذا
في السالبتين مع السالبتين اربعة اخرى فان قيل هذا العدد يبقى بعض الخروف
والتفصيل بان التعاطي واحد فلذا انه لم يبقى الخروف ذكره فيه العقيم عن قال الا
لمنتج بالمجموع ودعوى التفصيل بالعقيم وهو واضح **قوله** نعم اربعة فمثال الاول
كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر وردت الى الاول بعكس
كبراه اه من الخلاصة ومثال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر والحق نحو لا شيء
من الانسان بجماد وكل حجر جماد فلا شيء من الانسان بحجر وردت بعكس الصغرى وتصييرها

كبرى

كبرى مكثر لكل جرم جماد والاشيء من الجماد بالاصالة والاشيء من الجسم بالتبعية ثم عكس
الشجرة الى الاشيء من الانسان جسم وهو المطلوب والثالث نحو بعض الانسان حيوان
والاشيء من الجسم بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بجسم وهو بعكس الكبرى كما تقدم في الاول
والرابع نحو بعض الحيوان ليس بانسان وكل طويل جرم وبعض الحيوان ليس بطويل
بلا عكس اذ يرد فيه بالعكس كما قال المصنف لاشتراكهما في الاعم في صغرى الشكل الاول
والثاني في كبراه وهذا جزئية لا تنتج لصغرى الاول وكبراه والدليل عليه زيادة
فيزيد ونسيان والخلف وهو انه لو صح يصدق في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بطويل
وكل انسان فبعض وهو كل حيوان طويل فينعكس هذا النقيض صغرى الى كبرى الشكل الاول
هكذا كل حيوان طويل وكل طويل جرم ينتج من الاول كل حيوان جرم وهو نقيض
الاخرى الحاصلة فانا بانا بعض الحيوان ليس بجرم هذا خلف فالاصل صحيح
على الشكل الثاني هكذا
كل حيوان طويل وبعض الحيوان ليس بجرم لا ينتج من الثالث بعض الطويل ليس
بجرم وهو نقيض الكبرى والخلل الامن نقيض النتيجة بالنتيجة عن **قوله**
والحق ان انتاج الثاني لا يحتاج الى رد الى الاول الخ هذا هو الغير الرابع الثالث
المعتبر وهو كقولنا طويل حيوان وكل حيوان جسم والنتيجة صحيحة لا يحتاج الى رد
الى الاول الخ فتلخص من كلامه ان في الشكل الثاني والثالث ثلاثة مذاهب لا يحتاج
منعه وعدمه مطلقا والتفصيل **قوله** اي على طبقه راجع الى الاول فقط
هي اللوازم الخ يعني ان اذا قلنا محل انسان حيوان والشيء من الجسم بحيوان
فقد بينا ان الانسان والجسم تلازمي لازمهما الاول هو الحيوان فقط واللازم الجسم
نقيضه وهذان اللازمان لا يجتمعان لان الجسمية الذي هي ملزوم ومبين وهما لا يجتمعان
والجسم لا يجتمعان ابدا اذ قولنا يجتمع الانسان والجسم لا يجتمع الانسان وحيوان وكل
حيوان لو جسم حيوان مع وجود الانسان ووجود الحيوان مع وجود الجسم وهو معنى
قولهم اجتماع ملزوم ومبين واجتماع كل منهما الاجتماع حيوان ولا حيوان بل بعمل
باجتماع الحيوان والجسم الموجب الى هذا الباطل بالعمل وهو معنى قولهم تلازم اللوازم دليل
على تلازم الملزومات ومعنى قولهم تلازم قيل ان كان الشكل الثاني منتجا على تلازم المقدمة
الصغرى جنس عن المقدم منتجة وهي تلازم اللوازم دليل تلازم الملزومات لم يتم تنبيه وبين قيل هي

ع
لا انسان

يجعل عند الاقتران كلية فيقول كل شيء من هذا القبيل كذا فلان كل انسان حيوان
لان التبعيض موجب الوصف العنوان في كل محمول في المثال والتعميم موجب التزيين
كل بعض موضوع هذا ان العنوان يكون اعم من الذات بالذات هي بعض العنوان والحكم
عليه في الحقيقة الذات وهذا كلام نعم لك ان تقول منكر القضية قضية الاقتران
كلية فلم لا تكون كلية الدليل لجواز ان يكون التبعيض لبعض جزئيا لانه التبعيض بعض
بالتخلي والتجزي بعض الانسان بخلاف مخصصة كما تقدم في الكلية والاعتذار
قوله واعترضه الرازي الخ حاصل الاعتراض ان قولنا بعض ج ليس ب الخ بعض الموضوع
موضوع فيه مثلا قضية سالبة وهي لا تنتج وجود الموضوع وقد مر ان الاقتران
لا ينتج الا عند وجود الموضوع وحاصل الجواب ان الموضوع يوجد تارة كبعض الحيوان
في نحو المثال المتيقن الاقتران فيه دليلا وكالكلية لا فرق من وجوه كان السالبة قصرته وجود
الموضوع او لا كما تقول مثلا بعض العنقاء ليس بانسان وكما هي انسان بالنسبة
لا يتيقن فيه الاقتران في نحو وجود معين يصدق عليه بالفعل انه عنقاء وانه ليس
بانسان وحينئذ لم يتيقن الاقتران في نحو الجزئية وجود الموضوع بخلاف ما مثلنا
اذ يجب ان تكون قولنا ليس معدوما وحاصل جواب ان قولنا موضوع منكر السالبة
اما ان يكون موجودا او معدوما فان كان موجودا بعض الحيوان المذكور صح
الاقتران نحو وان كان معدوما كبعض العنقاء المذكور لم يصح ان يتصف بالاكبر الذي
هو انسان مثلا في هذا المثال لانه الوصف الموجود كالناطق لا يثبت شيء من المعدوم
كالعنقاء يصح سلبه عنه كليا وهو كل شيء من العنقاء ليس بناطق واذا صدق منكر الكلية
صدق جزئيتها وهي بعض العنقاء ليس بناطق وهو المطلوب او تقول اذا لم يصدق
لا شيء من العنقاء بناطق مثلا نقيضه وهو بعض العنقاء ناطق فيكون العنقاء
بعض موجود فيتم به الاقتران كما انه موضوع هذا الجزئية وحاصل رد الجزئية
عرفته في الوجه الاول وقولنا بل حاله كذا معدوما فيصح سلب الاكبر عنه سلبا كليا
غير صحيح لان بعض المعدوم لا يمتنع ان يتصف بالاكبر كذا الاكبر هو وحينئذ هذا البعض
لا يمتنع فيه النتيجة لاجل ما زعمه وصدق السلب الكلي عن المعدوم ولا الاقتران بعدم
وجوده وفي الوجه الثاني ان ما استدل به على تقييد بعضه معدوما اجنبية وقد تقدم ان

الفعل الذي لا يجوز تقديمه التي زائدة لا يوصله مفرقة اجنبية **قوله** ولا يجوز الخ
جواب ان ورد على ما يوهم ان عنده ان التي الناسخ اصلا لان كلام الناسخ في ابطال ما قدره وكلام
ابن واصل في تصحيح الناسخ بالاقتدار او بجعله وجيه تسليم الاعتراض فلا يحسن ان يقال
اجاب ابن واصل بكذا ان استدل على الناسخ بكذا ثم يعترض عليه **قوله** ومنع من
اجاب الخ هذا كلام ضعيف لا ينبغي ان يذكر **قوله** وقد بين ابن الحاجب الخ ابن الحاجب
هو الامام ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المصري ثم الدوني ثم الاسكندري المعروف بابن الحاجب
المالكي جمال الدين الامام العلامة النحوي المالكي قال في المذهب كان ابو عمرو ابن الحاجب
عن انور الصالحين وكان ممن اركان الدين في العلم والعمل بارع في العلوم الباطنة والظاهرة
علم العربية متقنا لمذهب مالك صنف التصانيف المفيدة منها جامع الامهات والكافية
في النحو والشافية في التصريف وشرحها والمختصر الاصلي ومختصره والامالي وله في القراءات
والعروض وله شروح المفصل ومختصر الكافية سمع الوجيه توفي بمصر سنة واربعين
وستمائة رحمه الله تعالى **قوله** بعكس التنقيض الموافق هو ان يقول في المثال
المتقدم مثلا بعض الحيوان ليس بانسان وكل ما ليس بانسان ليس بناطق وهو عكس
كل ناطق انسان المتقدم والاعتراض الاول عليه ان الموجبة لا تنعكس بالتنقيض
الموافق على التصحيح كما مر اذ هو مبني على ان السالبة المعدولة تستلزم الموجبة المحصلة
وقد سبق رد والثاني ان الصغرى تنعكس الكبرى السالبة وهي عقيمة في الشكل الاول
والثالث ان الوسط لم يتكرر لانه في الصغرى غير المحمول وفي الكبرى نقيضه لانه في
صغرى هذا المثال هو الانسان وفي كبراه هو ما ليس بانسان وسواء الاعتراض
انما هو اذا قلت هذا في هذا المثال بعض الحيوان ليس هو بانسان حتى تكون سالبة
محصلة واما اذا قلت بعض الحيوان هو ليس بانسان حتى تكون موجبة معدولة
فلا يلزم عليه اعتراض بان الصغرى سالبة لانها موجبة ولا يلزم الوسط لم يتكرر
لانه متحد قولك ليس بانسان في الصغرى هو المحمول وهو غير قولك ما ليس بانسان
في الكبرى انتهى وهذا معنى قول المصنف بل مراده ان الصغرى لا يجوز ان ترد الى الموجبة
المعدولة الخ ولا نسلم تصيير السالبة المحصلة موجبة معدولة ولا يصح انه لا يلزم من صدق
الاول صدق الثانية كما مر غير مرة ثم ان المصنف لم يجزم بما عينه بل من مراده ان

الخ

قوله ويجب ان يبرهن في هذا المطلب الخ فرتب تقريبي في الرابع من هذا الشكل فليراجع ثمة قوله الى المغرفة المخالفة للنظم الكامل الخ المخالفة للنظم الكامل في الشكل الثاني هي الكبرى والبيت يعم نقيض النتيجة كبيتج الفيلسوف مؤلف الصغرى وقد تقدم انها ضمنا الى الصغرى ايجابا والنتيجة مؤلف الكبرى والاكس من الثالث فليتامل قوله يعم الى المخالفة بملازمة ص واما الشكل الثالث الخ قوله وضع موضوع نتيجتي متغايرين معناه ان لفظ كل انسان حيوان وكل انسان كاتب فقد وضعا موضوعا واحدا وهو الانسان لشيئين متغايرين وهما الحيوانية والكتابة ليوضع احد هذين الشيئين للاخر فيقول نقيض الحيوان كاتب لانه كلما صدق الانسان صدقا معا فيجب اجتماعهما وكلما صدق انسان صدق حيوان وكلما صدق الانسان صدق كاتب فقد يكون قد صدق الحيوان صدق كاتب وهذا انما هو نقيض للاول اذ هما من واحد قوله واما بيتج كلية اذ قلنا انتاج هذا الشكل الاخير مع ما يخالف كلية النتيجة فلا سوداء كل انسان مشتغل عنه بما مر فيجب تكرارها فانما نظر بيان يعود بيان الى مقصود واحد ما وانظر من جهة اللفظ وان الصغرى في هذا الشكل لا تنعكس الا جزئية وهذا نظر من جهة المعنى المعقول وان المحمول فلا يكون ابج من الموضوع المساوي للاكبر فيكون المحمول الاصغر ابج من الاكبر والحمل للاخص على الابج لا جزئيا وانما كان النظر باعتبار اللفظ هو الاشتمال الجلي على الانظار الاصطلاحية جعلته هو الغالب فيما مر على انه هنا لك ايضا راجع الى المعنى وهو ان يكون الاصغر على الوضع او ما هو بمنزلته انه تكرار لما عيب لكونه تعصيبا بغير جدال وهو ممنوع قوله واما بيتج سالبة كلية الخ جعل المصنف كلما عدد في المتن منقسما بين الموجبات والسوالب وهذا التقسيم كما مر في الشرح قبل فلت ان كان يعني بالمساوي ان يجعل قوله مساوي للاكبر راجعا للموجبة وقوله او منزل منزلة معه تحت الاصغر راجعا للسوالب الاصطلاحية وهو كون اللفظين حيثما صدق احدهما صدق الاخر فليتم التقسيم حاصل الامر هنا ما ليس بمساوي في الموجبات كقولنا كل انسان جسم وكل انسان حيوان فالاشعار ان الانسان والحيوان منزلان تحت الجسم وتنبيها بمساواتهما وان كان يعني ما هو اعم من المساواة الاصطلاحية وهو في المساواة في الانذراج فلا حاجة الى التقسيم بل كل انذراج لاغناء في المساوات

عنه فلنا لا يبقى الا المساواة الا من جهة واحدة وعرف حصر الشفع ليس بشيء
اذ لا يسلم انتفاء الانتاج الكلي وكذا يقال في قياس يخلفه بصورة من الموجبة وصورة من السالبة
يكفي في النقض ولا حاجة الى استيعاب الصور كما مر غير مرة في النقض **قوله** ولذا
لم ينتج الاخص شيئا الخ هو معنى الفاعلية السالبة وهي ان كلما لا يلزم الاخص لا يلزم الا
عم اذ لو لزم الاعم لزم الاخص المفروض **ص وضروبه المنتجة للشكل**
الخ **قوله** الاول من موجبتين كما يشير هذا الضرب الستة المنتجة مثال الاول من الموجبة كل
انسان حيوان وكل انسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك ومثال الثاني كل انسان حيوان
ولا شيء من الانسان ببعض فبعض الحيوان ليس ببعض وبيان ضرب العكس بعكس صغرى
مما ليرجع الى الشكل الاول اذ هو المخالفة كما مر في الاول هكذا بعض الحيوان انسان
وكل انسان ضاحك والثالث هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان ببعض
فينجلي المطلوب بعينه وبهذا العكس يتبين انها لا ينتجان الا الجزئية ومثال الثالث
بعض الحيوان انسان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك وبيانه لنظير بعكس الصغرى
هكذا بعض الانسان حيوان وكل حيوان متحرك فبعض الانسان متحرك وبالاقتران هو
ان يقرن هذا المثال مثلا بعض الحيوان انسان الذي هو انسان شبحا معينا وليكن هو الناطق
مثلا فيصير كالجدار الذي كليتان حاله فتقول احول هما كل ناطق حيوان والناطق كل
ناطق انسان فحذف الاول الى آخره الى القياس هكذا كل ناطق حيوان وكل حيوان متحرك
فينتج كل ناطق متحرك ثم نعكس الثانية من ضربنا الاقتراني بالمنوي ونقول صغرى
الى صغرى النتيجة هكذا بعض الانسان ناطق وكل ناطق متحرك فينتج بعض الانسان
متحرك وهو المطلوب واما الشكل الرابع فمنتج من غير عكس وانتاج المطلوب من الثالث وضرب
الخاصة منها ما قبل الاخير من ضربه لا يلزم ان يكون احد قبليه من الاول والاخير من
من الاول الشكل بعينه لجواز كونهما معا من الاول هكذا المثال او من غير الاول معا
كما مر مثاله ومثال الرابع كل انسان حيوان وبعض الانسان ابيض فبعض الحيوان
ابيض وبيانه بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة هكذا بعض الابيض انسان وكل انسان
حيوان فينتج بعض الابيض حيوان ثم عكس النتيجة الى المطلوب وهو بعض الحيوان
ابيض وبالاقتران هو ان يقرن بعض الانسان الذي هو ابيض معينا وليكن هو الرومي

يصدره فضيلة وهما كل رومي انسان وكل رومي ابيض فنتج الاول صغرى الى ه
صغرى القياس هكذا كل رومي انسان كل انسان حيوان فينتج كل رومي حيوان
بان تبدل ضمنا معنى النتيجة بحيث تصير صغرى الى المقدمة الثانية من فضيلة الاقتران
هكذا كل رومي حيوان وكل رومي ابيض فينتج بعض الحيوان ابيض وهو المطلوب وان
شئت عكستها بالمشتوى وضممت نتيجة من الاول المطلوب بعينه **وامثال** الخامس
بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بحجر فبعض الانسان ليس بحجر وبيانه ه
بعكس الصغرى وهو ظاهر وبالاقتران وهو ان بعض الموضوع اليه هو انسان
شيئا معينا وليس هو الناطق مثلا فيصير فضيلتان احداهما كل ناطق حيوان والاخرى
كل ناطق انسان فنتج الفضيلة الاولى صغرى الى كبرى القياس هكذا كل ناطق
حيوان ولا شئ من الحيوان بحجر فينتج لا شئ من الناطق بحجر ثم نتمم هذه النتيجة كبرى للفضيلة **لعدد ٤ الثانية**
الثانية هكذا كل ناطق انسان ولا شئ من الناطق بحجر فينتج من هذا الشكل بعض الانسان
ليس بحجر وهو المطلوب وان عكست الصغرى انتج المطلوب بعينه ولو جعلت
نتيجة الفضيلة الاولى ثانية بالاقتران وهما كل ناطق حيوان وكل ناطق انسان
لانتج من هذا الشكل الا الاصغر الاول وعكسه الجزئي الاصغر وهو بعض الحيوان
انسان وان جعلت عكسه الى كبرى القياس هكذا بعض الانسان حيوان ولا شئ من
الحيوان بحجر انتج الاول بعض الانسان ليس بحجر وهو المطلوب وان ضممت نتيجته الى كبرى
القياس هكذا بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحيوان بحجر انتج من هذا الشكل ه
المطلوب ايضا وقول المصنف انتاج الاول والثاني للاصغر يقتضي ان جمع المقدمتين على ما
مر من الترتيب ينتج حمل الاول والثاني على الاصغر وقد علم انه انما انتج الاصغر كما مر نعم
لو عكست له الترتيب وجعلت الثانية منهما انتج ما انتج الاصغر فلو اراد هذا
كان قوله من الاول ثم عكسه ومن الثاني ان ثم بتقديم معكوسا كما لا يخفى فتأمل
كلامه من سبق قلم والله اعلم **وامثال** الشكل الثالث كل حيوان متنفس وبعض الحيوان ليس
متنفسا بعكس المتنفس ليس بعض المتنفس بحيوان وهذا لا يتبين بالرد الى الاول انما نافع الجزئية
الثانية صغرى للاول والاكبر له وبيانه بالاقتران وهو ان بعض الحيوان انه
ليس بعض الحيوان شيئا معينا وليس هو انسانا فيصير كل حيوان انه فضيلتان احداهما

كل

كل انسان حيوان وانا خبر وانا شيء من الانسان يعرض فيضع القضية الاولى هكذا
الى صغرى القياس مكذا كل انسان حيوان وكل حيوان متحرك فينتج كل انسان
متحرك ثم نظم مثل النتيجة صغرى الى القضية الثانية مثل كل انسان متحرك وانا
شيء من الانسان يعرض جميع مركبتي هذا الشكل بكونه ايرادا بعض المتحرك
وتغييره بهما وهو المطلوب ولو عكست النتيجة لانتج من الاول المطلوب بعينه
او بيان تعكس الترتيب ليرجع الى الثاني الرابع من اشكال الشكل الثاني ولا حاجة الى
قبل ان ضم هذا الاخير لكون المقدمة صالبة كما مر في الضرب الرابع من الثالث
والبرهان الخاص فيه هو الخلف بان تقول في نحو الضرب المثال مثلا لو لم يصدق
في انتاج بعض المتحرك ليس بعض الصدق نقيضه ايطلا الى كبرى وهو كل متحرك
هو بعض ما ضم هذا النقيض كبرى الى صغرى القياس هكذا كل حيوان متحرك كل
متحرك هو بعض ما انتج وانا خبر وان ضممته كبرى ايطلا الى كبرى القياس هكذا
بعض الحيوان ليس بعض وكل متحرك هو بعض ما انتج وانا خبر وهو بعض
الحيوان ليس متحركا وهذا محال لشرح ابيا عوجي ابن ابي الحاجب جعل كبرى هذا
القرن ايطلا موجبة معدولة المحمول وعكسها بالمشوي وجعلها صغرى فتكون
في نحو الخ المثال هكذا بعض ما هو ليس حيوان وكل حيوان متحرك فبعض لا هو ليس
متحرك وتعكس الى بعض المتحرك لا هو ليس وهذا موجبة معدولة تنتج مع صالبة
صغرى وهي بعض المتحرك ليس هو ليس هو المطلوب قال المصنف وهذا احسن
ان قلت ان الصالبة البسيطة مساوية للموجبة المعدولة وانما لم يجعلوا ايج
فجعلهم ايبان بالخلف غير انه انتج في هذا الضرب انتاج الصالبة المعدولة
من حيث ان موضوع صالبة القياس هو موضوع موجبة المقدمة وجودا
مع ما اعتبر ابن الحاجب لولا ما يرد عليه انه يلزم تغير حدود القياس وهو ممنوع
عندهم في مثل العكس خلافا مع ضم الثاني الاخير من حيث تكون الجزئية صالبة
بسيطة اقتضاء بها وجود الموضوع فجلاء المعجمة قال وقال الشيخ وعندي في
هذا نظر اذ نعلم قال جواز ان اعتبر في الصالبة البسيطة بناء على عدم اقتضاء ان
وجود الموضوع اينما تتحقق في الصالبة تحققا في الموجبة ومن ثم قال به طرف المطلوب

وضيح من اول العلم قال المصنف انه عليه ان الشكل وقعه اكثر المناطقين ان الموضوع
لا بد وان يكون صرفه بالفعل على افراد المحكوم عليه بالمحمول ايجابا او سلبا فيلزم حل
من ضرورة ان لا يكون من طبع عنه المحمول معدوما بالاطلاق الى بقاء عنه
الاقتران في الحالة المبينة على ايه من تبرى اضافة مطلقا وجوده الموضوع كما ذكر
التبريزي قال وفي هذا الجواب واحسن ان يقول الموضوع في كبرى هذا الشكل وان
كان ذات لكنه يلزم ان يكون موجودا لانه موضوع الصغرى الموجبة يلزم مطلقا وجود
الموضوع مع ان الاقتران ينتج فيكون خلافا لما ذكره وفي هذا الكلام كله ما لا يخفى على من تفطن
لما قدمناه من محله **قوله** واما الشكل الرابع الخ **قوله** ان لا يجتمع فيه الخصلتان
الخ هذا الضابط هو المشهور وهو الذي ذكره الاقدمون فلا يجتمع عندهم الخصلتان
اي الجزئية والسلب معا من الاربع في واحد بل خص الانتاج في خمسة اضرب
ذكرها الشارح كما ذكره المصنف واما الطائفة وتابعه فضبطوا انتاج هذا
الشكل بان يكون فيه احد امرين وهو اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى
او اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما فيدخل في انتاج مقتضى هذا الشرط ثمانية
اضرب لان اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما يقتضي ان تنتج ثلاثة اضرب
مما اجتمعت فيه الخصلتان الاولى جزئية نتيجة صغرى مع موجبة كلية كبرى والثانية
عكسه والثالثة كلية نتيجة صغرى مع جزئية موجبة كبرى وهذه الثلاثة
عقيمة عند المصنف كما لا يخفى على متأمل مشيرة ثم اراد على الخمسة الاولى فقوله هذا
نتيجة تكون الجزئية نتيجة مقدمة اخرى الخاصيتين كما سيذكره المصنف
وهو ايجاب الخمسة المشهورة فالاول مثاله نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض
الحيوان ناطق **قوله** هاتان تبديل المقدمتين هكذا كل ناطق انسان وكل انسان
حيوان فبعض الناطق حيوان ثم عكس النتيجة لاجل ما ذكر من التبديل الى بعض الحيوان
ناطق وهو المطلوب او بدلا خلف وهو انه لو لم يصدق في هذا المثال بعض الحيوان ناطق
لصدق نقيضه لا شيء من الحيوان بناطق فلا شيء من الضغرى بكل الكل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بناطق فلا شيء من الاول لا شيء من الناطق وينعكس الى لا شيء من الناطق
انسان وقد قلنا ان الكبرى كل ناطق انسان هذا خلف وان ضمنه الى الكبرى بعد عكسه

مما يحزل الكل انا هو انسان ولا شيء من انا هو حيوان ينتج من الثالث بعض الانسان ليس
بحيوان وهو نقيض الصغرى والثاني نحو كل انسان كاتب وبعض الحيوان انسان فبعض
الكاتب حيوان وبرهانه ايضا بتبديل المقدمتين كما مر فقد بان وبالخلف ايضا
وهو ان يعرض بعض الحيوان الذي هو انسان معنيا ويكن انا هو مثلا فيصدق
فضيتان وهما كل انا هو انسان وكل انا هو حيوان فان نحن الاولى من مقدمتي
قياس صغرى الصغرى الغيابات مكذبة كل انا هو انسان وكل انسان كاتب ينتج
من الاول كل انا هو كاتب ثم نضم لتلك النتيجة صغرى الى المقدمة الاخرى فكذب الكل
انا هو كاتب وكل انا هو حيوان فينتج من الثالث بعض الكاتب حيوان وهو
المطلوب وضم المصنف اولى مقدمتي الاقتراني في الغيابات الاول الكبرى فانتج
من هذا الشكل بعينه فيجيء على ما قلناه اولا من اول اخر فيبطل الاقتراني من ثم
الشكل بعينه وقد بينا قبل انه غير لازم والخلف يجيء في هذا الضرب ايضا وهو هذا
من والثالث نحو لا شيء من الانسان بفرس وكل انا هو انسان فلا شيء من الفرس انا هو
وبرهانه بتبديل المقدمتين هكذا كل انا هو انسان ولا شيء من الانسان بفرس
فلا شيء من انا هو بفرس ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من التبديل فلا شيء من
الفرس انا هو وهو المطلوب والرابع نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس
انسان فبعض الحيوان ليس بفرس وبرهانه بعكس المقدمتين معا فيرجع الى
الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان
ليس بفرس لان وبعكس صغراه فقط فيرجع الى الثاني هكذا بعض الحيوان انسان ولا
شيء من الفرس انسان او كبراه فقط فيرجع الى الثالث هكذا كل انسان حيوان ولا
شيء من الانسان بفرس والخامس نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر
حيوان فبعض الانسان ليس بحجر وبرهانه بعكس المقدمتين معا فيرجع الى الاول
او احداهما فقط فيرجع الى الثاني او الثالث كما مر قبله وبرهان بالاقتراني وهو ان
يعرض بعض الحيوان الذي هو انسان معنيا ويكن هذا الانسان هو مثلا فيصدق كاذبتان
وهما كل انا هو حيوان وكل انا هو انسان فنضم الاولى بعكس كبرى الغيابات هكذا
كل انا هو حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج لا شيء من انا هو بحجر فان نحن نضم

الشجنة كبرى الى المغرفة الثانية هكذا كل ما هو اضافي ولا شيء من الناهق يجب ان ينتج من
الثالث بعض الاضافي ليس بحجر وهو المطلوب وان ضمت عكس الشجنة كبرى المنتجة
هكذا كل ما هو اضافي ولا شيء من الحجر بناهق ينتج من هذا بعينه بعض الاضافي
ليس بحجر او ان ضمن الشجنة بعينها كبرى الى عكس ثاني المغرفة هكذا بعض الاضافي
ناهق ولا شيء من الناهق بحجر ينتج من الاول المطلوب بعينه **قوله فان** فلنا جعلي احد
قبل ان الاقتران من هذا الشكل بعينه يوجد الى الاستدلال على كل ضرب بناخر وهو
دور **فلنا** مسلم ان فيه الاستدلال على كل ضرب بناخر لا دور بعينه محذور الاول
يكفي المغروس الاستدلال الاقتراني حتى تتوقف بعض على بعض ولا كذلك هذا الدليل
كما تعلم والتعديل واعلم ان الخلف جار في هذا الضرب كله وهو لما من ان عكس
الشجنة الاخرى المغرفتين ليستنتج ما ينافي الاخرى بشاخر او انتظاره ولا خلل
لما من نقض الشجنة بالشجنة حق وقد قررناه في الضرب الاول فلا نجمع عليك
اجزاءك في البرهان **ش** وقيل بعضهم نقض عقيم الكلية الخ **قوله** كان تكون
اخرى الخاصتين الخ الاولى ان تكون الكلية مستغنى عنها لانه يعكس من السوالب
الجزئية بان الاصلق والاول حذوهما **قوله** اذ كل اذ كان الجزئية الاسالبة ضرورا
الخ مثال كون الجزئية الثالثة الخاصة ضروريا بعض المستغنى ليس بناتج ما دام
مستغنى كما الاطلاق وكل كاتب بالفعل مستغنى ما دام كاتبا بعض الناتج ليس كما
تبا ما دام ناتجا لا دائما وبرهانه عكس الصغرى ليرجع الى رابع الثاني فينتج المطلوب
ما كذا بعض الناتج ليس بمستغنى ما دام ناتجا لا دائما وكل كاتب مستغنى ما دام
كاتبا ومثال كون الجزئية كبرى كل كاتب منتج للاطابع بالاطلاق وبعض
عالم الاطابع ليس بكاتب ما دام عالما الاطابع لا دائما بعض منتج للاطابع
ليس بعالم الاطابع ما دام منتجا للاطابع وبرهانه بعكس الكبرى ليرجع الى ثالث
الشكل الثالث فينتج المطلوب هكذا كل كاتب منتج للاطابع وبعض الكاتب ليس
بعالم الاطابع ما دام كاتبا لا دائما **قوله** وزاد الكاتبي الخ فقد وقع في ظاهر
لا تنتج الشكل الرابع وانه يحتاج على ثمانية اضرب مثال ما زاد كل شيء من الكاتب
بعالم الاطابع ما دام كاتبا لا دائما وبعض الاضاء كاتب ما دام اضاءا بعض

صادق لما طابع فيصير الانسان مادة لما صادق لما طابع لا داة ايجاد **وبرهانه** بعكس الترتيب
يرجع الى الاول المعكوس بعض الانسان كاتب مادة لما صادق انسان والشيء من الكاتب صادق لما
طابع مادة لما كاتب لا داة ايجاد ثم عكس النتيجة وهي انتاج منذ الوضع عينه نظم الشكل الاول هو في
نتيجته هذا المثال كل انسي والموجبة الثانية هي الموصولة الاربع المشروطة بشرطه
والاعم فيقال واذا كان كل انسي احدى الموصولة الاربع الشكل الرابع انتاج الخلاصة
حينئذ كان النتيجة تخرج جزئية لما لم تكن خلاصة ولا محصورة فيقال واذا كان كل انسي احدى
الموجبتين فبعض الكاتب كذا فان النتيجة حينئذ تخرج ضرورية كذا ايجابية لا دائمة ايجابية
وكذا ما جميع ليس مثاله فيصير قول المصنف بعض ما جميع لا ينتاج فيتبين الخلل منه وهو انه
عكس انتاج النتيجة مثاله اذا قلنا كل انسان يمشي مادة لما صادق كذا ايجاد بعض
الباقي في حين لما كان يمشي بالضرورة كذا ايجاد بعض المشغل ليس بباقي في حين ما ايجاد لا دائما
وبرهانه قبل المغرور حين ليرجع الى الاول معكوس بعض الباقي في حين لما كان
يمشي بالضرورة كذا ايجاد والشيء من الكاتب يمشي مادة لما كذا ايجاد بعض الباقي في حين
ليس بمشغل ما ايجاد لا دائما وهذا النتيجة ثم عكسها الى المطلوب لا انها احدى الخاصتين
فتعكس الى قولنا بعض المشغل ليس بباقي في حين ما ايجاد لا دائما ولا يتم انظار المصنف
بقوله وهو هكذا بعكس النتيجة والى النتيجة وهو موضوع تلك النتيجة وهو قولنا مثلا
بعض الباقي في حين ليس بمشغل موجبة لانها فضية موجبة تقتضي وجود الموضوع كما
مر وذلك لان صدرها سلب وعجزها وهي القضية المعدولة من الايجاب اعني قولنا بعض
الباقي في حين مشغل لا كلا فضية موجبة تقتضي وجود موضوعها وموضوعها
الذي هو الباقي هو موضوع هذه الكلية فيلزم من وجود موضوع تلك الجزئية الذي هو الباقي موضوع
الموجبة الجزئية الذي هو الغير مشغل وهي الكلية الكلية ايجاب الكبرى قولنا بعض
في حين ما كان يمشي بالضرورة كذا ايجاد بتلك المرتبة التي هي النتيجة تقتضي وجود موضوعها
مثلا كذا حوى بعض ما كذا فهو فضية موجبة تقتضي وجود الموضوع كما قررنا قبل وهاته
قضية لما كان كل مرتبة تقتضي وجود الموضوع مطلقا لما انتجت كون موضوعها
هو موضوع الموجبة التي في حين الغير المشغل اعني الباقي بعد قبول المغرور حين وصيرورة
الغير المشغل هو الشكل الاول كما مر وذلك في المثال بتتبع الذي ومنذ معنى غلام المصنف وحاصله

له الاخيرين حتى ولا الضروب المنتجة من هذا الشكل في الخمسة الاولى والشروط على عدم
منكا الثلاثة الاخرى المذكورة كغير خاص من باب الضروب بالنقوض التي ذكرها المؤلف في
الشرح من الاختلال الموجبة للعقم وجاعلا من ينتقيها من المتأخرين كما الكاتبي بان
النقض بزيادة الاختلال انما ينقض في الضروب الغير المنتجة من الصور التي لا تشترك في الصلاحية من
هذه الاضرب الثلاثة ان تكون احدى الخاصتين وجنس البعيد النقض كما في الصلاحية في هذا
الشكل اذ كما يشترك فيها ان تكون منعكسة كما تشترك في الاختلال كذلك تنعكس
جزئية صغرى جزئية انعكاس وجميع الضروب الى رابع الشكل الثاني والضرب المطلوب
بالبيان المذكور في الشكل الثاني وان كانت كبرى انعكاس نظيرها فيرجع الضروب الى صلاحية من
الشكل الثالث والضرب ايضا بالبيان المذكور فيه هذا في الشاه نس والتتابع واما
الثلاثة من جنس هذا الى الاول بلا تبديل لصلاحية جزئية جزئية وهي تنعكس الى المطلوب
بعكوسها اخرى بالخاصتين ثم ان كانت الكبرى في الثلاثة احدى الوصيتين الاربع فهذا
الشكل في الاشتراك اذ ينتهي الى الاول كلا مر وان كانت احدى الدائمتين وهو الذي يقول
عليه بالاشتراك فلا شك ان الاشتراك فيه انما هو على وجه التسليم والا فالبيان المذكور
المغرم ما تبرئ من المشاغبة فان الشيخة كاد ان جعلها فيما يتوزع تنوزع من كان مغرما
وان طالبه ان يصرف الملزوم يكذب لازمه وانه محال **تنبيهان** الاول
صرح المصنف حد الغيار بالمعمول ليشمل المعمول والملبوسة لان
المعمول يطلق عليهما والباعث تخصيص الغيار بالملبوسة لان الباعث من حيث هو باعث
لا يشتمل شيئا وانما يشتمل من حيث وجوده معان معمولة تشتمل فيها وانما المعمول هو الامر
اللازم عن المعمول فيشمل حينئذ المعنى به المعمول فقط لان المعمول لا يشتمل شيئا من الباعث
وانما يشتمل شيئا يتعلق بسواء عبر عنه بباعث او الثاني انه ليس بلازم فيما بلغنا من
شيخ هذا المعتمد الغيار بمعمول مؤلف من فصل يعين الخ بل الغيار جنس يشتمل الانواع
الثلاثة وانما فصلة الملبوسة والمعمولة كما مر والمعمول بالمركب في اصطلاحهم كما
مر صدر الكتاب وحينئذ لا حاجة الى ذكر التاليف بعد كما لا حاجة الى ذكر اجزاء بناء على ان المركب
والمؤلف مترادفان وهو المشهور وانما ذكر ليتعلق به المجرور بعد لكنه من فصل يعين
وهو فصل يخرج المركبات التعيينية كالصورة والهيئة الواحدة المشتملة على

اختلاف الوصف المعبر عنه عن الزمان بلا تعبير عن الشيء بعبارة تدل على الشيء وتدل مجموعية فعل التخيل الزماني الانصرافي في هذا المثال من حيث التعبير عنها بالجمود معلوم ومن حيث التعبير عنها بالاسم مجهول وهو واضح **المربع** جرى على السنة النوع صغرى وكبرى وليس يلزم ان كانوا الاربعة صغرى والاكبر التفضيل على معنى مروا اثنا عشر يوما بالجعل معنى فاعيل او تفضيلا مكلفا بحسب المطابقة وان لم يحل بالال والا فيقال اصغر وصغرى واكبر وكبرى كما قال ابن مالك

كذا صغرى وكبرى من فوقها ... حصباء در على الرغم من الذهب

وكما يقول النحويون وجملة صغرى او كبرى والعرض بوضوح باطنة صغرى او كبرى **الناقص** فرع المصنف شرائط الانتاج في الاشكال الاربعة بحسب الكيف والكم والجملة شرائطها بحسب الجهة وهي الاختلاف ان اكثر تشعبا كما نبه عليه كان مفصوحا او ينزل المجهد منزلة العرجون القديم ان المعكلة كما نبه عليه في صدر الكتاب **وانيا** الابابس يذكر جملة منها في ضمن التعليق على حسن الايجاز والتقريب ثم العلاوي وتنبيه ضاع يقتضيه اليه ولتقتضيه في التعبير على الفعل المشموخ في العز الثلاثة عشر اعني الضرورية المكلفة والمشروطة والوقتية والوقتية والمشتركة من الضروريات والرابعة المكلفة والعرفية من الدوابع والممكنية العامة والخاصة من الممكنات والمكلفة العامة والوجودية الاربعة والوجودية الاربعة من المكلفات وتنبيه الشارح الذي زاده هنا المصنف لرغوبها في ذكر والجمع احكاما منها بالحاجة الى اعتبارها حتى تكثر التفاصيل ويطول الكلام فيقول الاختلاف هنا هي الافيشر الخاطئة من خلط الموجبتين بعضها مع بعض وقال ابن مزدون الاختلاف في الاصطلاح هو الفعل الذي اختلف فيه جملة مقدمتيه فتكون احداهما ضرورية او دائمة والاخرى ممكنة او مطلقة وهما متقاربان ثم في كل شكل يعتبر ثلاثة عشر قضية تضرب في مثلها يحصل في كل شكل مائة واثنتا عشرة وتكون الاختلاف هذه زادة الكتاب الاختلاف بالاختلاف على جميع التقاسيم الآتي من جملتها ما اتفقت فيه الجملتان والشكل على كل شكل بحسب ضربه الانتاج باعتبار الجهة وبيان جهة الانتاج وهو صحيح التعبيرية لانه رفع اعمال الشكل الاول وضربه انتاجه ان تكون الصغرى بعامة الامكنة لان الكبرى فيه تدل على ان كل ثبت له الاوصاف بالفعل ثبت له ذلك الامر

صغرى كبرى	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورية المطلقة	ضرورية	دائمة	ضرورية لا دائمة	دائمة لا دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
المشروطة الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية لا دائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
الوجودية لا ضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
الوقتية	وقتية مطلقة	مطلقة وقتية	وقتية	مطلقة وقتية لا دائمة
المنتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة	منتشرة	مطلقة منتشرة لا دائمة

وكيفية انتاج احد الاشكال الاول ان تفعل اول الصغرى في كل الجدول ومي الضرورية المطلقة مع اول الكبرى كيف ما عرضه ومي المشروطة العامة فتجد النتيجة تحت في الجامعية ومي ضرورية مع تفعل الصغرى الثانية ومي الدائمة مع اول الكبرى فتجد النتيجة تحت النتيجة الاولى دائمة وهلم جرا حتى تفعل جميع الصغريات على الكبرى الاولى ثم تشتغل الى الكبرى الثانية ومي المعرفة العامة فتفعل عليها جميع الصغريات وتنظر هاهنا تفعل في كل الجدول الاولى الثانية ان الشكل الاول تفعل وقد استنبط بالتقابل المذكور احدى الاربعين صغرى مع احدى الخمس عشرة كبرى ضرورية لا دائمة او دائمة لا دائمة ومي على مرتبة التفصيل اذ الانتاج سوى صورة الضرورتين والاخلاف المادة والاجل ذلك لا يجرون على المشاكلة فاحدى الاربعين مع احدى الخمس عشرة بل الاربعة عشر مع كل احدى الخمس عشرة ما خلا الضرورتين مع الضرورتين كما ستعلم ذلك وقع في هذا الجدول زيادة اختلاف فقد يجتمع بان تكون الكبرى احدى الاربع وهي العشر الشكل الاول فلا تكون النتيجة فيه الا كالكبرى بعينها

ضرورية دائمة

وجودية لا ضرورية

ولا تخلف كلامه وامّا الشكل الثاني فشرطه انتاج جدول الاول ان تكون الصغرى
احدى الدائمتين او تكون الكبرى احدى الثلث الدوائم وامّا معنى هذا الشرط ان
الصغرى اذا كانت من غير هاتين الدائمتين وهي الاحدى عشرة الباقية فلا تكون الكبرى
الا من الدوائم الثلث وان كانت ولو اتفق هذا الشرط لكانت الصغرى اما من الثلث غير
الدائمتين واخصها المشروطة العامة او من الثلث واخصها الوقتية وكانت الكبرى
من غير الثلث واخصها الوقتية ولا شك ان تركيب المشروطة العامة مع الوقتية لا ينتج
نصف قولك لا شيء من المتحرك بحركة بالضرورة كما دام متحركا ادرج وقت معين كل انسان
وكل فرس حيوان بالضرورة في وقت معين كما دام متحركا بحركة كل شيء من المتحرك بحركة
ملاقاة اي نغم وتولان الكبرى بقولك كل شيء من نغم مغنية بالثلث اعني الطرب فمنتج هذا
الشرط الذي هو اخص لم ينتج بيان الشرط الثاني لا تشتمل الممكنة في هذا
الشكل الا مع الضرورية المطلقة وقلنا ان الممكنة اذا كانت صغرى فلا تكون الكبرى
الا واحدى ضرورية مطلقة او احدى المشروطتين وان كانت الممكنة كبرى فلا تكون
الصغرى الا ضرورية امّا الاول فلانه لو كانت الصغرى ممكنة ولم تكن الكبرى ضرورية
بل احدى المشروطتين لكانت الكبرى اعم من غير الثلث وقد علم من الشرط الاول
ان الممكنة معها عقيمة وامّا احدى الدوائم الثلث وهي معها لا تنتج عقيمة لانها
مع الدائمة المطلقة فللاشتراك الموجب للعموم لصدق قولنا كل ما هو بالامكان
ممكن وما لا شيء من ما هو بالامكان ممكن ولصدق قولنا بعض الكبرى ولا شيء
من القمر بمنكسف بالامكان العام وامّا مع العرفية العامة فلان الدائمة اخص
منها وكل ما لا يلزم الاخص لا يلزم الاعم وامّا مع العرفية الخاصة فلان صدق الممكنة
عقيب ان هو عرفية عامة ويجتمع هذا الحكم معها صفيرا لانه لما كان المقدم مغايرا للصغرى
في الكيف كان العين موافقا له في الجهة والموافقة في الكيف مطلقة لا تنتج مع مثلها كما علم
فلما صغر مع الممكنة كان من جزئي هذه الممكنة غير محكوم عليه بما هو لازم لا ينتج الى
كلية مع القضية الاخرى لانتاج احد جزئي ما معها وبعضها لا تنتج شيئا من جزئيتين
وامّا الثاني فلانه لو كانت الكبرى ممكنة ولم تكن الصغرى ضرورية لكانت ايضا
كذلك غير الضرورية والدائمة تقدم في الشرط الاول انها لا تنتج الا مع الدوائم الثلث الاخر

انتاج

اشتباهها مع الدائمة لدخولها على الخطاب الموجب للعموم بصورة فوق كل رومي ابيض اي
والشيخ والرئيس ومن ابيض بالامكان والعين الراجل وتوقفنا بدل الكبرى والاولى من الثاني
ابيض بالامكان كل رومي اسود والمنتج من هذا الشكل اربعة وثلاثون الشرط الاول
الشكل الاربعة وتعيين حاله من ضرب احوال صغراه وهي ثلاثة صغرى كلية وهي تنتج ثلاثة
وهي الثلاثة الزوايا والشرط الثاني الشكل الثلاثة الممكنة صغرى مع الدائمة والعرفيتين
والممكنتين كبرى تنتج مع الدائمة والمشيخة فيرجانه اي خلاف احوال مقدمته ضرورية
وهو دائمة فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغرى ممنوعة مثل قبل الاعادي والاضروري
وممنوعة مثل الضروري والصفة كذلك اوفقيه وهذا جدول يكشف ما اشتملت
عليه من الحال والصورة وقل علمت

صغرى / كبرى	مقيدة عامة	مقيدة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة
مقيدة عامة	عرفية عامة			
عرفية عامة				
مقيدة خاصة				
عرفية خاصة				
مطلقة عامة	مطلقة عامة			
وجودية لادائمة				
وجودية لاضرورية				
وقتية	مطلقة وقتية		حينية	
منتشرة	مطلقة منتشرة			
ممكنة عامة	ممكنة عامة			
ممكنة خاصة				

وقد علمت مما مر وجه الضبط فيه بما قبل المطلقة تنتج عرفية عامة والمطلقة الثلاث
تنتج مطلقة عامة والممكنتان مع العامتين لا ينتجان ولذا كتب في جدول مختلفا عقيمة
وغير ذلك معلوم واما الاشكال الثلاثة فشرط انتاجه كالاول ان تكون صغراه بعلة

انه لو كانت ممكنة ما انتج الاشكال الذي هو فرضنا ان ينتجه كقولنا العبد ليس حرا وكل كاتب عبد فكل كاتب ليس حرا فان هذا هو ضرب زيد وهو ان يكون المحمول كليا والاشياء ما هو موضوع زيد بالامكان والاشياء ما هو موضوع زيد بالضرورة والاشياء الايجاب وتوقلنا بدل الكبرى والاشياء ما هو موضوع زيد بالفعل بالضرورة وكان الحاصل هذا الظاهر على ما تقدم في العنوان وبيقى من هذا الشكل ستة وعشرون اشكالا على ما قلنا في الممكنات فرضي الممكنات فرضي بيقي ثلاث عشر فما انتج منه كالاول ثلاثة وثلاثون وما لا فلا والشكل الثاني كالاول الا ان كلتا مقدمتيه تخالف الوصايا الاربع بالشيخ كالكبرى بعينها وان كانت احدى الوصايا فالشيخ كعكس الشكل الثاني عرفت منه انه هو وان قيد بالعكس وحكموا بالبطلان وان الكبرى ان قيدت به بان تكون احدى الخاصتين وهذا هو جدول يكشف عن مختلفه فصاعدا منه وصورته

واما الشكل الرابع فمن ينتج له ثمانية اضرب ينتجه له ثمانية امور الاول ان يكون من الوصايا الاربع وهو كما من الممكنات ما انتج الاشكال الا ان كلتا الممكنة

بالصرف

فلصرف قوله في الجزء المذكور كل واحد من مربعي زيد بالامكان وكل حمار زيدا من بالضرورة
والحق الطلب ويوقف كل جزء من مربع مضروب بالامكان وكل طاحل جزء من بالضرورة كان الحق لا
يجاوز واما ان كانت الكبرى فلصرف قوله كل مربع زيد فهو من بالضرورة وكل حمار من مربع
زيد بالامكان والحق الطلب ويوقف بدل الكبرى وكل طاحل مربع زيد بالامكان كان
الحق لا يجاوز لان الممكنة موجبة واما ان كانت سالبة فتخرج بالشرط الثاني
تعين الشكل الرابع ان تكون المستعملة فيه من المنعكسة وهي الدوابر ان
اذ لو كانت من غيرها لم تنتج كان احتمل الحق وهو الوقتية لا ينتج لما ان كانت
صغرى فلصرف قوله كل ما ليس هو بالغم بمضحك وقت النتيجة لا شيء مضحك فهو غم فهو
ضروري والحق لا يجاوز ويوقف لا شيء من المضحك بمضحك بالضرورة وقت لا ضحك لا
حمار وكل حمار مضحك بالضرورة كان الحق الطلب واما ان كانت كبرى فلصرف
قوله كل مضحك فهو غم وهو بالضرورة والشيء من الغم بمضحك بالوقتية كما ايا والحق
لا يجاوز ويوقف كل كاتب بالفعل مستيقظ بالضرورة والشيء من الدابة بكاتب بالفعل
وقت النتيجة لا ايا فكان الحق الطلب لا امر الثالث ان يصير الدوابر على الصغرى في الشكل
الثالث بان تكون ضرورية او دائمة او تكون كبرى من الدوابر الثلاثة لو ان تكون الصغرى
احدى الدائمتين بان تكون احدى الوضعيات الاربع ولا تكون الكبرى احدى الثلاثة بان
تكون احدى النتيج لنوافلم ينتج لان احتمل الفرق هو ان من مضحك بعض الغم خاصة صغرى
ووقتية كبرى عكسه لصرف قوله الشيء من المضحك بمضحك بالاطلاق الغم بعض الضروري
ما دام مضحكا لا ايا وكل غم مضحك بالوقتية لا دائما مع كذا النتيجة لا امر الرابع ان
تكون صغرى الفرق الثلاثة الاول والثاني من احدى الخاصتين وكبرى احدى من الدوابر الست
المنعكسة صغرى الثلاثة الاول فيرجع الى الثاني والنتيجة الثالث من الثاني المطلوب بعكسه الى الاول
بالتبديل وقد تقدم هذا من كلام المصنف في احد الامرين الخاصين ان تكون صغرى
الفرق الدوابر مطلقة وكبرى احدى الخاصتين فيرجع الى اشكل الثاني بعكس كبراه
وهذا الشكل تقدم في احد الامرين المنتجة في الفرق الاولين ما ثنية واحدى وعشرون ضربا
ساقطة من فرق المطلقات الاخرى عشرة منها وفي الفرق الثلاث الستة واربعون كان صغرى
لما كانت دائمة كانت الامر الثالث الدوابر المنعكسة فيها ما الدائمتين مع احدى عشرة

كبريتية باثنتين وعشرين واثنا الوصيات الرابع والثالث كبريتية باربعة وعشرين
قبلة ستة واربعون وفي الرابع والخامس ستة وثمون كالتي كبرى تضاف بين بعدها ثلاثة
تكون الامر الروايم تشعيكم قبضي الثالث كبريتية باحدى عشر صغريتية باثنتين وتسعين
وفي الشاهد سبعة واثنا عشر حاطة من فرض الخاصتين في الثالث وفي السابع اثنا عشر
حاطة من فرض الخاصتين باحدى عشر صغريتية ولا يخفى عليك الفهم من كل ضرب
وهو ما سوى المخزونة بيد واثنا عشر الشجة في القريبين الاولين اذا كانت الصغرى
ضرورية اوه آية او كان الفيل من كلمة من الروايم الثالث الشجة عكس الصغرى واذا
مصاحبة علامة وفي الثالث اذا كان احدى مقدمته ضرورية اوه آية قبل
الشجة ه آية والا عكس الصغرى ما كذا في الفرع وعليه اذا كانت صغرى هذا
الفرع احدى الخاصتين انتج عرفية لا آية في البعض اذ هي عكسية كما مر في العكس وفي
شرح ايساغوجي للمولف عكس الصغرى محذوفا منه قبل الا واو والعله زيادة
من الناسخ وفي الضرب الرابع والخامس اذا كانت الكبرى ضرورية اوه آية فالشجة ه آية
والا عكس الصغرى محذوفا منه قبل الا واو وفي اخر هذا الفصل في شرح المصنف
المذكور هنا ما يدل على ان كلامه مغلوط وكانه كتب في الاصل فاذا خلط النا في غير
محله وفي الشاهد لس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى لرجوعه اليه بذلك وفي السا
بع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى لرجوعه اليه بذلك وفي الثامن عكس الشجة
الشكل الاول بعد التبديل لرجوعه اليه بتبديل المقدمتين وصالح جدول الاقسام
الخمسة جدول الضربين الاولين

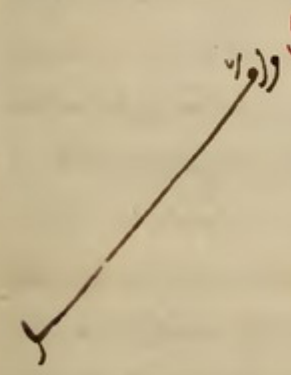

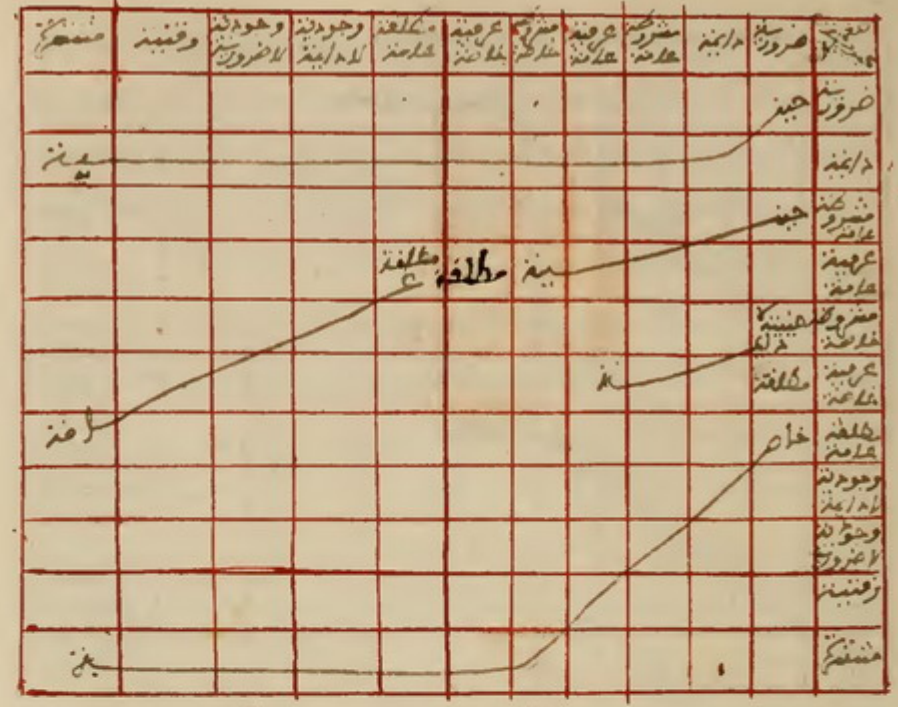

جدول الضرب الثاني

جدول الضرب الرابع

صفر	ويخرج	الدائرة	مقوسة	علامة	عرفية	مقوسة	علامة	عرفية علامة
الصفرية	٨ أيضا							
الدائرة								
المقوسة العلامة								
العرفية العلامة								
المقوسة العلامة								
العرفية الخاصة								
المكلفة العلامة								
الوجودية الأمر								
الوجودية الاعتبارية								
الوقتية								
المستقبل								

جدول الضرب السادس والثامن

صفر	الصفرية	الدائرة	المقوسة الخاصة	العرفية الخاصة	المقوسة العلامة	العرفية العلامة
مقوسة	٨ أيضا					
عرفية						

جدول الضرب السابع

ص ولما الاقيال الخ قوله لستة اضلاع الخ هي في الاصل ستة اضلاع اذ الى تغير
بين المنفصلات ترتيب وان الضرب ثلاث تضعف اضلاع باعتبار التقدم والتاخير وهي
مختلفة ومائة جمع مائة مائة وهي مختلفة ومائة جمع مختلفة ومائة مائة
نعة جمع ومائة مائة وبالعكس في الثلاثة قوله ولازم الصغرى مع لازم
الكبرى الخ يعني انه لما كان لوازم منفصلات الغير اربع منفصلات وقدم ان كل
منفصلة تلزمها منفصلة اخرى توافقها في المقدم والكم وتناقضها في التالي والكيفية ذكر
انها هنا ان كان هو اذا كان فيلزم من لازم الصغرى ولازم الكبرى ولم يجيء على صورة
منتجة فليطرح هذا اللازم ويأتي بقضية اخرى تلزم عينها حتى تعلم ان يكون مع
الاول على تاليف منتج او يطرح لازم الصغرى ويأتي بلازم من يجعل اما مع لازم الكبرى
او مع لازم لازمها وهكذا الى ان ينتهي ويتضح لك عند التمثيل ان شاء الله تعالى وقد اشتهر
الموجبة في كثير من النسخ على وضع الحقيقيتين لان النظر فيها ليتعلم المنتج في بقية الاضلاع
ينتظم منع الجمع ومنع الخلو واشتراط ان تكون احدى المقدمتين كلية موجبة اذ لو
كانت جزئية لم تعد الكانت لوازمها جزئية ولا انتاج عن جزئيتين في شيء من الاشكال ولو
كانت احداهما سالبة ومعها حقيقيتان ما الضرب منتجا ولنضع له على الاضلاع الستة اذ
لبنة جدا واحد منتج بالمواد فيعمل عليه الضرب فيها وبالله تعالى التوفيق الاول من
حقيقيتين وشرطه ما ذكرنا اما ان يكون الموجب في الاول او الثاني يكون عكسه نقيضا والاما ان يكون
الموجب عكسه نقيضا ان يكون وجه ذلك اما ان يكون الموجب عكسه نقيضا والاما ان يكون عينا
عن العين على

منفصلة حقيقة صغرى	منفصلة حقيقة كبرى
ما ان اما ان الموجود فرس واما ان يكون حمارا لكن	وجه ان اما ان يكون الموجود حمارا واما ان يكون عينا عن العين
كلما كان الموجود ليس بحمار فهو فرس لكن لم يكن حمارا لكن لم يكن فرسا لكن الموجود فربما كان حمارا لكن	كلما لم يكن الموجود حمارا لكن لم يكن عينا عن العين لكن لم يكن حمارا فقد كان عينا عن العين لكن الموجود حمارا لكن
لوازم المنفصلة الحقيقية صغرى	لوازم المنفصلة الحقيقية كبرى

شكل بين اللازم الاول من لوازم الصغرى مع الثاني الاول من لوازم الكبرى هكذا كلما
كان الموجود فرعيا لم يكن جاهرا ثانيا وكلما كان الموجود جاهرا ثانيا لم يكن فرعيا غنيا عن
الفاعل فينتج بالخلف على صورة الشكل الاول الثاني هكذا كلما كان الموجود فرعيا لم يكن جاهرا ثانيا
لازم الكبرى الثاني هكذا كلما كان الموجود فرعيا لم يكن جاهرا ثانيا وكلما كان الموجود غنيا
عن الفاعل لم يكن جاهرا ثانيا فينتج على صورة الشكل الثاني الثالث هكذا كلما كان الموجود
ثم مع الثالث هكذا كلما كان الموجود فرعيا لم يكن جاهرا ثانيا وكلما لم يكن الموجود
جاهرا ثانيا كان غنيا عن الفاعل ومع الرابع هكذا كلما كان الموجود فرعيا كان غنيا عن
الفاعل ومع الرابع هكذا كلما كان الموجود فرعيا لم يكن جاهرا ثانيا وكلما لم يكن الموجود غنيا
عن الفاعل كان جاهرا ثانيا فينتج على صورة الشكل الثاني الثالث هكذا كلما كان الموجود
الكيف قبل ان يثبت بلازم هذا الرابع وهو ليس البتة اذا لم يكن الموجود غنيا عن الفاعل
لم يكن جاهرا ثانيا فنضم الى اللازم الاول فينتج من الشكل الثاني الثالث هكذا كلما كان الموجود فرعيا لم
يكن غنيا عن الفاعل وهذا معنى التضمين لازم اللازم ثم نشكل ايضا اللازم الثاني من لوازم
الصغرى مع جميع لوازم الكبرى على نحو ما مر وهكذا حتى تعرض كل لازم من لوازم
الكبرى على كل لازم من لوازم الصغرى وهذا تفعل في كل ما يأتي من الافعال الثلاثة مما
نعني جميع مثاله دائما اما ان يكون الموجود جوهرا واما ان يكون عرضا ودائما اما
ان يكون الموجود عرضا واما ان يكون قائما بنفسه و

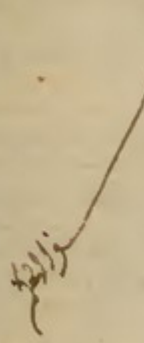

مانعة جمع صغرى	مانعة جمع كبرى
وهي اما ان يكون الموجبة جزءا واما ان يكون جزءا فان كان الموجبة جزءا لم يكن جزءا فان كان الموجبة جزءا لم يكن جزءا	وهي اما ان يكون الموجبة جزءا واما ان يكون جزءا فان كان الموجبة جزءا لم يكن جزءا فان كان الموجبة جزءا لم يكن جزءا
لازمتا مانعة الجمع الصغرى	لازمتا مانعة الجمع الكبرى

ولا يخفى عليك ان ظاهر ما ذكر من جلا تعليل بالثالث مع مانعتي خلو وضابطه هي اما ان يكون الجمع غير البين واما ان يكون غير الموجبة واما ان يكون غير الجمع وصورته

مانعة خلو صغرى	مانعة خلو كبرى
كلما كان الجمع البين كان غير الموجبة وكلما كان الموجبة كان غير البين	وهي اما ان يكون الجمع غير البين واما ان يكون غير الموجبة او غير الجمع
وهي اما ان يكون الجمع غير البين واما ان يكون غير الموجبة	كلما كان الجمع غير البين كان غير الجمع وكلما كان غير الجمع كان غير الموجبة
لازمتا مانعة الخلو صغرى	لازمتا مانعة الخلو كبرى

الرابعة حقيقية ومانعة جمع وضابطه هي اما ان يكون اللزوم بينا واما ان يكون معرفا للبين وهي اما ان يكون اللزوم معرفا للبين واما ان يكون الموجبة وصورته

حقيقية صغرى	مانعة خلو كبرى مانعة جمع كبرى
هي اما ان يكون اللزوم بينا او معرفا للبين	وهي اما ان يكون اللزوم معرفا للبين او موجبة
كلما كان اللزوم بينا لم يكن معرفا للبين وكلما كان معرفا للبين لم يكن بينا وكلما كان بينا او معرفا للبين كان اللزوم	كلما كان اللزوم معرفا للبين لم يكن موجبة وكلما كان موجبة لم يكن معرفا للبين
لوازم المنفصلة الحقيقية	لازمتا مانعة الجمع

معرفا للبين لم يكن بينا

الخامسة من مانعة جمع وحقيقية عكس ما قبله وضابطه هي اما ان يكون اللزوم موجبة او اما ان يكون معرفا للبين وهي اما ان يكون معرفا للبين واما ان يكون غير بينا وصورته

مانعة جمع صغرى	حقيقية كبرى
كلما كان اللزوم موجبة او اما ان يكون معرفا للبين	وهي اما ان يكون اللزوم معرفا للبين او غير بينا
كلما كان اللزوم موجبة لم يكن معرفا للبين وكلما كان غير بينا كان معرفا للبين لم يكن موجبة	كلما كان اللزوم معرفا للبين كان غير بينا وكلما كان غير بينا لم يكن معرفا للبين كان اللزوم
لازمتا مانعة الجمع الصغرى	لوازم حقيقية كبرى

السادسة من حقيقية ومانعة خلو وضابطه هي اما ان يكون اللزوم معرفا للبين واما ان يكون غير بينا وهي اما ان يكون اللزوم غير موجبة واما ان يكون غير بينا وصورته

حقيقية صغرى	مسامتة خلو كبرى
...	...
...	...
لوازم الحقيقية الصغرى	كلازمتا مسامتة الخلو الكبرى

مسامتة خلو صغرى	حقيقية كبرى
...	...
...	...
كلازمتا مسامتة الخلو الصغرى	لوازم الحقيقية الكبرى

مسامتة جمع صغرى	مسامتة خلو كبرى
...	...
...	...
كلازمتا مسامتة الجمع الصغرى	كلازمتا مسامتة الخلو الكبرى

مسامتة خلو صغرى	مسامتة جمع كبرى
...	...
...	...
كلازمتا مسامتة الخلو الصغرى	كلازمتا مسامتة الجمع الكبرى

ص ومعنى الحكم في القياس المركب الخ قوله في متن المتصلات الاربع ان كانت حقيقية
الخ المراد بالمتصلات الاربع وضع المقدم ينتج المثالي ووضع التالي ينتج المقدم ورفع
المقدم ينتج الثاني ورفع التالي ينتج المقدم والمراد بالمتصلات الاربع المعتبر الشارح
الى ما ذكر في الاشتمال امكان وقد تقدم تقريره وان كانت مانعة جمع فيها الاولى فقط
وهذا استثناء عين المقدم لنقيض التالي والعكس وان كانت مانعة خلو فيها
الاخيران فقط وهذا استثناء نقيض المقدم لعين التالي والعكس ومثال الحقيقية
مع المنفصلة مرادي كلما كان الموجود فريبا كان غنيا عن الفاعل وكلما امكان يكون
الموجود غنيا عن الفاعل ولما ان يكون حادثا ومثال مانعة الجمع معي كلما كان
الشيء انسانا كان حيوانا وكلما ليس انسانا ولما ان يكون حجرا ومثال
مانعة الخلو معي كلما كان الجسم ابيض كان ليس اسود وكلما امكان يكون الجسم ليس
اسود ولما ان يكون ليس اما هذا ان كانت الصغرى موجبة وان كانت سالبة فمثال الاول
ليس البتة اذا كان الموجود فريبا كان حادثا وكلما امكان يكون الموجود حادثا ولما
ان يكون غنيا عن الفاعل ومثال الثانية ليس البتة اذا كان الجسم ابيض كان اسود وكلما
يمكن ان يكون الجسم اسود ولما ان يكون اخضر ومثال الثالثة ليس البتة اذا كان
الحيوان في الدار الجنة كان في الماء او الجو وكلما امكان يكون الحيوان في الماء
الجو ولما ان يكون غير هذين بحسب نفس الامر قوله ولما ان يكون الاشارة
في المقدم الخ هذا هو القسم الثاني في كلام المؤلف ويكون قيد نفس الامر كالذي قبله
لاستيفاء التقسيم وضع الجمع وضع الخلو ورفعهما في المنفصلات مثال الاول كلما
كان الموجود فريبا كان غنيا عن الفاعل وكلما امكان يكون الموجود فريبا ولما
ان يكون حادثا ومثال الثاني كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا وكلما امكان يكون
الشيء انسانا ولما ان يكون حجرا ومثال الثالث كلما كان اللون ليس بياضا كان غير
معين للسمع وكلما امكان يكون اللون ليس بياضا ولما ان يكون ليس بسوادا الخ
كانت المنفصلة موجبة ولما ان كانت سالبة فمثال الاول ليس البتة اذا كان الموجود
فريبا كان مفتقرا الى الفاعل وكلما امكان يكون الموجود فريبا ولما ان يكون حادثا
ومثال الثاني ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان حجرا وكلما امكان يكون الشيء

انفصالا واما ان يكون جزءا منه مثال الاول لبيض البيّنة اذا كان اللون لبيض يلاحظ كان معرفا للبيض وهذا اما ان يكون اللون لبيض يلاحظ واما ان يكون لبيض لصوله او بصفة اثناعشر فتمامه في كلام المصنف هي كلها والضحكة **قوله** اذا كانت الكبرى المنفصلة مانعة الخ يعني ان جميع ما تقدم من الافصال الاثني عشر موكدة بها اذا كانت المنفصلة الكبرى موجبة وهي تنتج بقية كما الشارح من غير تفصيل واما اذا كانت المنفصلة مانعة جمع فقد تكون حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلو وتكون المتصلة معها لازمة موجبة ومانعة وتكون الشرطية لازمة في الاولى المنفصلة واما في مفرداتها فتكون الاثنا عشر فتمامها وما يبقى عليه تمثيلها مما يصح ان اذا قلنا مثلا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ولبيض البيّنة اما ان يكون الشيء انسانا واما ان يكون ناطقا ولبيض البيّنة اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان يكون ناطقا ولبيض البيّنة اما ان يكون الشيء حيوانا واما ان يكون جمادا ان تجعل هذه المنفصلة حقيقية او مانعة جمع او مانعة خلو لصرف الجميع وهذا هو المثال وكل مثال من الاثنين وعشرين صورة تمثلها وضعها أكتفاء بالصورة التي وضع المصنف لعدم الفائدة منها وهذا اذا اثنا عشر الاخيرة لبيض كلما متعينة بل منها المتعينة وهو افصال مانعة الجمع والخلو ومنها المعينة وهو افصال المنفعة واما المتعينة مانعة الجمع والخلو انفصالا بيان ذلك ان كلما متى يشارك او متصلتين اما مانعة الجمع فمتصلتين من غير اجزائهما وتقيض الاخر لان سلب منع الجمع يرادف يقتضي سلب ملزومية احد هما لتقيض الاخر سلبا كليا اذ لو استلزم احدهما تقيض الاخر يوما ما لكان يتحد منع الجمع والا اجتمع النقيضان هذا اذا قلنا لبيض البيّنة اما ان يكون الشيء انسانا او اما ان يكون ناطقا اي يعني انه لا يجتمع انسانية الحمار لا يمنع اجتماعها مع استلزامه ناطقية ومعاندتين البيّنة اذا كان انسانا لم يكن ناطقا لبيض البيّنة اذا كان ناطقا لم يكن انسانا لان مانعة الخلو فمتصلتان منهما من تقيض احدهما وعين الاخر لان سلب منع الخلو يرادف يقتضي سلب ملزومية تقيض احدهما بعين الاخر سلبا كليا اذ لو استلزمه لكان متى ارتفع احدهما وجب الاخر وهو منع الخلو المطلوب جاءه الشرح في المثال الشارح انه لا يجتمع الخلو بين انسانية والناطقية استلزم وهذه المثال ان فيه متصلتين ومعنى لبيض البيّنة اذا لم يكن انسانا كان ناطقا ولبيض البيّنة اذا لم يكن ناطقا كان انسانا

بحالات الحقيقة فإن كان الاتصال وتبعا كان سلب العام الحقيقة أيضا هي رفع الجمع وسلب
منع الجمع والخلو ومن سلب الاتصال بينهما أو بين عين أحدهما ونقيض الآخر فإن
قلت قد اتصل والمثال المذكور أربع متصلات من غير أحد الطرفين ونقيض أما
هو ومن نقيض أحدهما وعين الآخر وقد صرح به الحقيقة متصل يكون ليلا على
أن الحقيقة أيضا تتصل قلت الواو حيث اتفق صدق الحقيقة وصدق معه
منع الجمع ومنع الخلو الاتصال فإن قيل لم لا يجوز أن الحقيقة هو الاتصال والواو لمطلق
اتصال مخصص بالحقيقة أو يشاركه فيه أحدهما لم يجز الثاني لأنه يقول ليس
البتة إما أن يكون الشيء أبيض أو أسود وإما أن يكون أبيض على أنها حقيقية وهي حالة
الاتصال وليس البتة إما أن لا يكون أسود لم يكن أبيض ولا العكس ويقول ليس البتة
إما أن يكون الشيء غير أسود وإما أن يكون غير أبيض على أنها حقيقية وهي حالة
منفصلة وليس البتة إما أن لا يكون الشيء غير أسود كان غير أبيض ولا العكس وإن
قلت الحقيقية الثلاثية ثلاثة أمثلة وهي السابقة في المثال الأول المنفصلة
أربع متصلات كلها مع الثاني منفصلتين وفي الثالث كذلك وفي الخمس
أضعاف الحقيقية الثلاثية في الثلاثة لا نضرب ثلاثة الاحتياج لا شيء
مع منع الجمع والخلو كالمثال الأول ومانع خلو كالثاني أو لا منع جمع كالثالث
وفي المنفصلة في كل من الأضعاف شيئا مفصلا فالحقيقية خمسة لا ثلاثة منفصلة
قلت فرق غير هذا من أن اللزوم عند الوجود من الجانبين لا يختلف في شيء من الحالات على الوجهين
ولا كذلك الحقيقية الثلاثية على هذه الحالة أما في المنفصلة فإن منع الخلو فيها ونقيض
الآخر والعكس وفي الأول مع عين أحدهما ونقيض الآخر منتجا أو بالعكس فيما يوجب
أن تعد الأجل اختلافها وصدق أحدهما غير مستلزمة شيئا كما مر في العكس وغيرها

قوله وإما أن كانت المتصلة هي الكبرى إلخ هذا هو القسم الثاني وهو أما تكون
فيه المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى بعكس الأول ويتوقع أن يقال باعتبار الشركة
في المقدم والتالي وكون الصغرى والكبرى موجبتين وما بينهما الأربعة وعشرين
ضربا كالتي قبلها ويخرج منها أيضا ستة عشر أما في القسم الأول فلأن فيه الشرطية
في التالي والمنفصلة فيه إما أن تكون موجبة أو سالبة وكلاهما إما حقيقية أو مانعة

جمع او مانعة خلو والمنفصلة الكبرى اما موجبة او مانعة وتقال المنفصلة
الموجبة حقيقية اما ا او ب وانما ج ز وكلما كان جز فجهـ او ليس البتة اذا كان
جك فجهـ او ليس البتة اذا كان جز فجهـ وكذلك

منفصلتان صغريان	منفصلتان كبريان
دايما اما ا ب واما د ب ليس البتة ا ب واما ج ب	كلما كان ه ب فهـ ز ليس البتة اذا كان ح ب فهـ ز
كل ما كان ا ب فليس هـ ح كل ما كان هـ ح فليس كلما كان ليس هـ ح فا ب كلما كان ليس هـ ح فا ب	لازمة المنفصلة الموجبة ليس البتة اذا كان ح ط فليس هـ ز
ليس البتة اذا كان ا ب فليس هـ ح ليس البتة اذا كان هـ ح فليس ا ب ليس البتة اذا لم يكن ا ب فج ح ليس البتة اذا لم يكن ح ط فا ب	لازمة المنفصلة السالبة كلما كان ح ط فليس هـ ز

وامثلة الحقيقية الموجبة من الموجودة اما ان يكون الموجود
فيها واما ان يكون حادثا وكلما كان الموجود حادثا كان معقبا وليس البتة
اذا كان حادثا كان قديما ومثال مانعة الجمع اما ان يكون الشيء انسانا
واما ان يكون جمادا وكلما كان جمادا كان حيوانا وليس البتة اذا كان حيوانا كان
جمادا ومثال مانعة الخلو اما ان يكون هذا الشيء لا انسانا او حيوانا وكلما
كان حيوانا كان منحركا وليس البتة اذا كان حيوانا كان جمادا ومثال الاسوالب
ليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا واما ان يكون ناطقا وكلما كان ناطقا كان
حيوانا وليس البتة اذا كان ناطقا كان جمادا ولم تقدم المنفصلة حقيقية او
مانعة جمع او مانعة خلو فغير انه اذا كان مانعة جمع او مانعة خلو انتج القياس
كالشكل اما من حملية منفصلتين كما مر واذا كانت حقيقية كان عقيما لعدم انتظام
شكله بحسب اثنا عشر ضربا وقد علمت ان افضاع الموجبة تنتج القياس منها
في الجملة وافضاع السالبة تنتج منها في الجملة ايضا فقد افضاع مانعة الجمع والخلو
وبقي منها اثنان فنسبة الحقيقية على ما مر في القسم الاول من التفصيل القسم الثاني
ما تكون فيه الشركة في المقدم والمنفصلة فيه اما موجبة او مانعة حقيقية
او مانعة جمع او مانعة خلو والمنفصلة اما موجبة او مانعة ومثالها

د آ إما اب وإما ج د ونسبة النتيجة إما اب وإما ج د وكل كان اب
هـ د أو نسبة النتيجة إذا كان اب هـ د ولا يجمع عليه وضع صورتي الجدول
الأول لغة أن تبين ومثال الحقيقية الموجبة من المركبة د إما أن يكون الموجود
قديماً أو حادثاً وكلما كان قديماً كان غنياً عن الفاعل ونسبة النتيجة إذا كان قديماً
كان مفتقراً ومثال مانعة الجمع ه إما أن يكون الشيء في الشمال وإما أن يكون
حجراً وكلما كان الشمال كان حيواناً ونسبة النتيجة إذا كان شمالاً كان حيواناً
ومثال مانعة الخلو د إما أن يكون الشيء حيواناً وإلا فشمال وكلما كان حيواناً
وكلما كان حيواناً كان نامياً ونسبة النتيجة إذا كان حيواناً كان جسماً ومثال
الشرطية نسبة النتيجة إما أن يكون الشيء شمالاً وإما أن يكون ناطقاً وكلما كان
شمالاً كان حيواناً ونسبة النتيجة إذا كان الشيء شمالاً كان جسماً فهذا هو
عشر قسماً أخرى وهي تغاير الأقسام عشر المتقدمة في الاندراج من حيث أن هذه
لا تنتج فيها الشرطية المنفصلة كما مر وإنما ظهرت ما اصطلاح للتغيير كان الإمام
شكال المنفصلة من هذا لا تكون إلا من الأول والثاني وفي كل منهما يشترط الجزء
الصغرى وإما الموجبة فيشترط الموجبة وإلا أن تكون المنفصلة موجبة
كما اشترط في القسم الثاني كلية الكبرى كان كلام الأشكال الأول والثاني يشترط
فيه ذلك فإن حيث اشترط في القسم الثاني كلية الكبرى كان ينبغي له أن
يشترط الجزء الصغرى واحتمال الكيف أيضاً حتى يشترط شروط الأول والثاني
وعلم منه أيضاً حيث اشترط الجزء الصغرى ينبغي له أن يشترط كلية الكبرى أو
كلية الحد الأوسط حتى يستوفي أيضاً شروطها قلت إنما يعتبر اشتراط المشترك
فيه والإعادة إلى غيره في القسم الأول إذا كان الكبرى كلية فإن الأشكال
الخمسة الباقية إن استوفت شروط الأول كان منه وإلا فمن الثاني وفي هذا القسم
كفاية واعلم أن قولك في القسم الأول نتيج المنفصلة الموجبة فالتفصيل ليس مختلفاً
أن كل منفصلة فنتيجة هي المتصلة الكلية كما كان وإنما مقصوده أن القياس المشتمل على
هذه منتج لهذه المطلوبة ولا يكون عدم اشتماله على البعد منتج وبعني قولنا إنه منتج في الجملة
وجب وجوه الاشتمال وعلى هذه تختلف المنفصلة في الاندراج الآتي أن القسم د

الاول مرملا كانت المنفصلة كبرى اه اكان المنفصلة موجبة اتجتمع الحقيقية
وما نعة الجمع فقط بعلاوة وان كانت مانعة الخلو مع الحقيقية ومانعة
بعلاوة ولا تلتئم فيه الموجبة مع مانعة الخلو ولا السالبة مع مانعة الجمع
وذلك مفهوم من تتبع اللوازم كما مر وسيجئ لزم ملزوم وكذا ما بعدها من الافصاح
تخليف بقدر الاستطاعة ويعني بالفعل ان تشتمل بعض اللوازم المذكورة على نائب
منتج فتلتئم وبالقوة ان تستلزم ما يشتمل على نائب منتج وفرع في مما مر على احدى لوا
زم اللوازم **فلنسمها** الاول الغير الاقتران فينقسم بحسب اشتراكهما
مرايا الغطاء ستة افصاح الاول من حمليتين اشتراكهما من منفصلتين الثاني من منفصلتين
الرابع من حملي ومنفصل الخامس من حملي ومنفصل السادس من منفصل ومنفصل وان
اختلفت عكوسهما فالثلاثة الاخيرة كما كانت تسعة افصاح وفرق كلام المصنف على
المرتب من حمليتين او منفصلتين بالفصل الاول وتكلم في هذا الفصل على المرتب
من حملي ومنفصلتين او منفصل ومنفصل وتكلم على المرتب من حملي ومنفصل او حملي ومنفصل الى
الوسط بقوله ويتميز القسم الثاني ويكون غير ظاهر وكما فيه ان شاء الله تعالى ومعلوم ان غير ظاهر
للجزء غير الظاهر كما ذكر **الثاني** الافصاح المتحدة الشرائط غير الاول تسمى الاولى
فصيحة الشرطية والفاصحة الاقترانية اما تنتظم بالاقترانية فظاهر واما بالشرطية
فلاشتمالها على القطر بالشرطيتين سواء كانت مع حمليتين او لا ويقال
ان الشيخ سمى الذي الشرطي جملا قال صدر الذي التفتازاني وهذا انما يأتي في الاقترانية بالمنفصلة
كان من الاحتمالات التصريحية ما في الشرطية المتصلة المشتملة على قضايا
فليس لمن يعبر ان المذكور في المتن مبني على التغليب ويحكم بعضهم انه لا حاجة
اليه لان مع جزء الاقتران الحملية تغني عن الشرطية ومن شيء فما يجعل اعتراضا على
مراعاة الاختلاف الواقع وقال الشيخ نجل المعلم كما مر لفظ الى العربية وزعم الشيخ
انه اعرف بما اختص به ووضعه في الشكل فقال فرحملي هذا الباب بالقياس الى الباب الذي
وعلى عشرة صنف فيعد الشيخ اياه وضع الباب بالنسبة الى الباب الذي وكانه
مبني على لغة وصوبه وكثر عليه وضعه بل عيبه ثم قال ومع هذا فالشيخ
اعلى بكثرة مشي واده على هذه كثير مما هو فيه والشيخ لعمري الاتيق في الاندراج

عليه نعم قد اقتضى الكلام فيها صاحب الكشف ومن تبعه راقتضى المصنف
يعني الكلام فيما هو هذا الكلام على شيء قدر يليق بالمختصر ان ونزل الكثير
لقلة جدواها وبعدها عن الكنع التي ولعل ترك هذا المصنف مواخذا
الشارح اكمال المصنف اقتضاء الجزء غير الفراغ كما ذكر اول الكتاب لاجل
ذكر منا وهو حق وزيادة ان شيء الجملة مبتدا وفي خبره على قسم ما يكون بحيث لو
تعلق هو في على معلوم زيد ومبتدا عليه فعلوم اعلم انه لابد في كل قسم ما يكون فيه من شيء
من وسط تشترك فيه مفهوم انه اقول هو ما يتبع في الوسط اما ان يكون مقوما
بكماله او زيادة بكماله وهو المسمى بالجزء الذاتي او يكون جزءا من المقوم او جزءا من
الكمال وهو المسمى بالجزء غير الذاتي وغرضه بهذا التقسيم الشيء خمسة اقسام
الاول المركب من مقولتين وبقي الاقسام الاربعة اقسام لان الوسط فيه اما ان يكون
تاما منهما او غير تام او تاما من احدهما غير تام من الاخر القسم الاول هو المطلوب
من هذه الاقسام والذي اقتضى عليه المصنف اذ وجه الاختيار ان الجملة اذا المقوم منها
منها كالموضوع منها كالمحمول وتتعلق فيه قال الاشكال الاربعة فقال
الاول كل كان اب ج د وكل كان ج د ه ز فكل كان اب ج ه ز وهو
ظاهر فيقال ورد عليه الشيخ اشكالا ومؤاده ليس كل كان كل الانسان جوهرا كان
ناطق عرضا وكل كان كل الانسان عرضا لموزوج وبعض كل كان كل الانسان جوهرا
فموزوج وهو كذلك واجاب عنه بمنع الصغرى اذ لقائل ان يقول ان الزوج عرض بين
وانما ليس بين من جهة نسبة العرضية اليه بل هو عرض لزم فقط فلذا كان النسبة كذلك بين
قيل واجاب عنه المصنف بمنع عكسية الكبرى اذ معنى عكسيتها ان يكون كل شيء لازما
للمقدم على جميع الاوضاع الممكنة الا جميع مع المقدم وارتكاب هذا بعيد
كما مر ليه في تصحيح الشرطية والاشكال انه من جملة الاوضاع التي لا تنتج المقدم منها
كون الانسان جوهرا لانه يجامع عدم قيام وكان عرضا بعيد والاشكال ان الزوجية لا
تلزم الا شيئا على تقدير الوضع بقيام كل كان الانسان عرضا كان زوجا واجاب
عنه ان واصل بالتزام الشيئية جواز انفكاك اللازم والملزوم وهو فاسد والصغرى
ممنوعة الكبرى كاذبة فلا مزيد على جواب المصنف رحمه الله تعالى ومثال الثاني كل كان

اب ج د ونسبة النسبة اذا كان ا ز ج د فنسبة النسبة اذا كان اب ج د هـ ز
ومثال الثلاثة كلما كان ا ب ج د وكلما كان اب ج د ز فيكون اذا كان ج د هـ ز فيل
واورد عليه الشيخ ايطا انه يلزم منه ان تثبت الملازمة بين كل اثنين للملازمة بينهما
بل وبين الامرين المتنافيين والمنطوقية ليراد بها صدق متى كلما تحقق الانسان والانسان
تحقق وكلما تحقق الانسان والانسان تحقق الانسان فقد يكون اذا تحقق الانسان
تحقق الانسان وانه محال ويصدق انه كلما تحقق الشواء والبياض تحقق الشواء
وكل تحقق الشواء من البياض تحقق البياض فقد يكون اذا تحقق الشواء تحقق البياض
وهذا بحمل ما حمل بان المقصود من الاجمال في الصغرى هو الشواء لا البياض وان
مجموعهما والمقصود من الاجمال في الكبرى هو البياض لا الشواء لا مجموعهما والا لما
للقضية شيء لانه ليس له في اقتضاء اللزوم والاجمال وانما الاعتبار بالمعنى لا الا
تعلم فان ايطا الاول ممنوع بمنع صدق متى كلما وايطا الثاني فلان
وجه ان لا يتفق والاجتماع اجمال يمنع صدق متى كلما المفروض ولان كذب الشيخ
وسند المنع ان النتيجة كاذبة لان صدق الملزوم ولا يكذب الشيخ
سلم صدق المفروض لما سلم كذب النتيجة لما لو كانت كاذبة لما صدق جزؤه بداهة
الخ ربع كلي كلما اب ج د وكلما هـ ز اب فقد يكون اذا كان ج د هـ ز
وَاعْلَمْ ان كل ما يشترك في الاشكال الاربعة الشكلية من الكيف والكم مشترك
هاهنا ايضا في الاول الاجمال الصغرى وكلية الكبرى وفي الثاني اختلاف الكيف والكم
وكلية الكبرى والصغرى الاولى وكذا الحال في الثالث والرابعة هذا ما ذكروا
غير ان الشكل الرابع هنا لا ينتج لان النتيجة اخص موضوعا والثلاثة المرتبة هنا
لما لم تكن مركبة الشكلية ولا يتصور الحال هنا كما تقدم الثاني من المركبات من المتصلتين
وصورته ان يكون فيه الوسط جزء احد شرطي المقدم من احدى غير جزء من الاخرى
ومجموع الاوساط الثلاثة الاجتماعية تنقسم اولا بحسب الكيف والكمية ستة عشر نوعا كما
مر ضرورة الاشكال ثم الجزء اما المشترك لزوما مفروما او نفي البيان او مفرد الصغرى دون
الكبرى او بالعكس والاشتراك بين المشاركين في كل واحد من هذه الاقسام الاربعة تتضمن
فيه الاشكال الاربعة فبضرب اربعة في اربعة تكون الستة عشر ضربا في الستة عشر الاولى

فتبصر

قف على الجزء التام
عند الجزء الخاص من
المقدم من احد
من المتصلتين

فتصير القضية المغروضة هذا القسم ما ليس واحدة وخمسين قضية وطريق الانتاج في
جميع هذه القضايا بإعادة كل واحد من الجمل وجوه أخرى لازمة بي وهما ان تشمل الكبرى
المشتركة على سالبة منتج بالفعل او بالقوة او بينتج احد الكبريين مع نتيجة السالبة
سيما قضية كلية تكون بعض ملزوم احد المقدمتين لوازم ذلك الآخر وهما وقد ان الناظر
اولا يختبر الغلط بسلام الاول وهو ان ينظر في هيئة المشتركة بين جلي الاشتمال على
هيئة شكل من الاشكال الاربعة بشرطه وهي وهو معنى اشتمالها على ما ليس منتج بل
بفعل او القوة ما لم يكون على هيئة شكل من الاشكال الاربعة بشرطه وهو معنى
اشتمالها بالقوة على ان الغلط سلم الاول لوجود فيه والا فاختبر بسلام الثاني
وهو ان تلاحظ نتيجة السالبة غير المشتركة بين وتضم الى احدى بينتج مقدمة
الاخرى وانعتبر في احد هذه الشيئة ان تكون الكبرى على شرط الانتاج بل كيف
ما امكنه فيجب ان تلاحظ موجبة وان كانت سالبة او كلية ما كانت جزئية بينتج واعلم
تغيرها بحسب تنتج المطلوب اذا ضممتها وهو منه تعلم ان سلام الاول يشترك فيه
شروط الانتاج فيجلاء الثاني وشكل وجوه سلام الاول بالفعل ان تقول مثلا كل ما لا
كل ج ب وكل ما لا كل ب ه فكل ما لا كل ج ه فيوز ولا شك ان الكبرى المشتركة بين وهما قولنا
كل ج ب وكل ب ه هي على صورة الشكل الاول وينتجان بالفعل كل ج ب
ومثال وجوده بالقوة ان تقول كل ما لا كل بعض ا ب فهو ج ه وكل ما لا بعض ج ه
فيوز فلا جزم ان المشتركة هي وهما قولنا بعض ا ب وبعض ب ه على صورة الشكل الاول
انفصال الا انه غير منتج بالفعل لاجل هذه الصورة لعدم كلية الكبرى ولا كنه ينتج بالقوة
لانه يقع ان المتصلة الموجبة الكلية متى تصادقت ومقدمها جزئي صادقة وهي كلما
كانت فالكبرى كلما كان بعض ج ه فيوز يستلزم وكلما كان كل ج ه فيوز ويكون
حينئذ القياس منتجا ومثال وجوه سلام الثاني ان تقول كلما كان كل ما لا شيء من ا ب
فهو ج ه وكلما كان كل ما لا شيء من ج ه فيوز فلا شك ان انتاج هذا المثال بسلام الاول
معتبر لان المشتركة بين سالبة ولا فيلزم من سالبتين ولا كلية ينتج بسلام الثاني لانا
نأخذ نتيجة السالبة غير المشتركة بين ولا سبيل الى اخذها من بعضها سالبة لانها لو اخذت
سالبة وضمت الى احداهما كان سالبتين ولا ينتجان فيجب اخذها موجبة كلية وهي كل

اه بان نضمنا ثمثلا الى الطرف الاول كان من اشكال الثالث ولا ينتج الا جزئية
وليس هو المطلوب وان نضمناها الى الطرف الثاني مثل كل اه ولا شيء من ب ه
ينتج من الثالث لا شيء من ا ب وهو عين الطرف الاول واعلم ان استيفاء النظر في
هذا القسم يفتقر الى اقامة عشرة اشكال الاول دون اه فانها مع قلة عددها
يستغنى منه على هذا القدر فيه الكفاية القسم الثاني وهو المركب من مقدمتين
موجبتين كليتين قبله اما الاول فيكون الموضوع فيه جزئيا تاما من المقدمتين اولا الاول
هو الذي تقرر له المصنف وهو عين مطبوع كما انه كل في ليس كذا ينتج من طبيعة
اي جزئية واما الثاني فهو الذي عكس عليه الشارح كل الخطوط في الجمل فجاز ان جعل هذا
القسم مستقلا بشروطه ورأى ان الشيخ من الملازمة عن ان الطرفين جعلهما عقيما
وكذا فعل الكاتبي في الشمسية بلفظه كما ان هذا القسم قال المطبوع منه ما تكون
فيه النتيجة في جزئية تاما من المقدمتين ولم يتقرر له الا عن خلاف فان قلت ولم ينتج من
المنكب لعين المطبوع وهو المطبوع قلت لكونه اعم وذهب الى الاول وقد
اشترط اول الكتاب ان يعبر عن كل ما ينتج والقسم الثاني هو الذي فيه الاشارة
الى جزئية تاما من المقدمتين هو المطبوع ويشترط لانتاجه اختلاف المقدمتين وكلية
احداهما وصدق موجبة الكلي على ما ليس عليه اي ان يكون ما تصدق عليه او حقيقتين وزاد
الشارح المحقق على ما ليس عليه منتج والنتيجة في هذا القسم ايجابية ما لم تكن خلو
ممكنة وكل لحرف الاشارة وهو نتيجة الضرب كل ما ليس ب وامثال ذلك ان
تقول كل عدد اما زوج واما ج وكل زوج اما زوج الزوج واما زوج الفرد
ينتج كل عدد اما ج واما د وكل زوج الزوج واما زوج الفرد واعلم ان
الشارح المحقق في هذا الضرب نفع على خمسة اقسام الاول ان يتساوى جزء واحد من احدى المقدمتين
جزءا واحدا من المقدمة الاخرى ومثاله ما ايضا اما كل ا ب واما ج د واما ب ه
اما كل ج ه واما و ز ينتج ما ايضا اما كل ا ه واما و ز والقسم الثاني
ان يتساوى جزء واحد من احدى المقدمتين لكل جزء من اجزاء الاخرى ومثاله كل ا اما ب واما ج وكل ج اما د واما ه ينتج كل ا اما
ب واما ج ينتج كل ا اما د واما ه ومنه المثال المتقدم بعينه

وهو كل عدد الخ اشارة الى ان تشارك احد جزءي المقرونة احد جزءي الاخرى وتشارك
الجزء الاخر الجزء الاخر وتشاركه ايضا اما كل اب او كل جد وما
يساوي اما كل جـ ه او كل د ز وينتج هذا القسم مقدمتين ما نعني خلو احداهما
من نتيجة احدى القرانيين وهو الجزء بين الجزء الاخير والاخرى من نتيجة القرانيين الاخرين
الجزء بين الباقيين بالاولى ما كثر اما اما كل جـ ه او كل د ز او كل ا ه اب واما كل
جـ ه واما كل جس والمقدمة الثانية هكذا اما اما كل جـ ه او كل د ز او كل ا ه الرابع
ان تشارك كل جزء من اجزاء المعنى المقرونة الواحدة كل جزء من اجزاء الاخرى وتشاركه
زيادة اما اما كل اب او كل جـ ه واما اما كل جـ ه او كل جـ ه والنتيجة ما نعنة
خلو من تشارك القرانيين فقط ما كثر اما اما كل ا ه او كل ا د او كل جـ ه او كل
جـ ه الخامس ان تشارك احد جزءي المقرونة كل جزء من اجزاء الاخرى وتشارك
الاخر احد اجزاء الاخرى فقط ومثاله اما اما كل اب او كل جـ ه واما ايضا
اما كل جـ ه او كل د ا واحد جزءي المقرونة الاولى وهو جـ ه تشارك كل جزء من اجزاء
القرانية المجهولة الذي هو ه ز والجزء الاخر من المقرونة الاولى وهو اب لم تشارك الا
الجزء الثاني من الثانية بموضوعه الذي هو ا ز ونتيجة هذا القسم ايضا منعطفة الاولى
ما كثر اما اما كل اب او كل جـ ه او كل جـ ا والثانية ما كثر اما اما كل
جـ ه او كل جـ ه او كل د ه وهما خلط رخيص مركب القرانيين وتضعف الاشكال
الاربعة بكل قسم من هذه الخمسة وبفتح القسمين يجب احد الوسط من الطرفين في الشكل
الاول وهو المرتب من هذا وهو متصل ينقسم الى اربعة اضرب لان الحملية اما ان تكون صغرى
او كبرى والشرطية كذلك اما ان يكون متصلة او منفصلة فتضعف بكل قسم
من هذه الاقسام الاشكال الاربعة والضروب منها هو ما كانت فيه الحملية كبرى والشرطية
صغرى وقد علمت ان هذا القسم وان لم يعد كالذي الوسط فيه الجزء الاخير
لكن لان الاخرى المقرونتين لما كانت حملية لم يكن ان تكون وتشارك متصلة والا لم تنتج
قد اخرى للقياس فوجب ان يكون الوسط جزء هذا الذي موضوعا او محمولا وكل من
الموضوع والمحمول لا يكون تمام المقدم والتالي وقد علمت انتاج هذا القسم
بالمتصلة والنتيجة المتصلة في هذا القسم المضروب متصلة مقدمها موضوع

منطقة القياس وتاليه موجبة الثاليث يتبع المنطقة والحملية وشاله كل ما كان
اب. مجد وكل مد يتبع كل ما كان اب. مج و وهو المواد كلما كان الشيء انسانا
فهو حيوان وكل حيوان عديم يتبع كل ما كان الشيء انسانا فهو عديم لانه لو كان قولنا و
المنطقة الى الحملية عكسه موجبة وكل حيوان عديم لا شيء هو عديم فينتج هذا الشكل
تاليا الى مفرد منطقة القياس عكس كل ما كان انسانا فهو حيوان وهو المطلوب تاليا و
شكل ابن سينا على انتاج الحملية مع المنطقة صغرى او كبرى بالحملية طرد قد
تقسم الاولى والثانية انما على سالبة فهي عقيمة ولقد لوقنا كل ما كان كل ثلاثة
زوج كان كل خمسة زوجا كلما كانت منطقة طرد قد كان الباقي من الخمسة بعد
الثلاثة زوج وليس كان الخمسة كلها زوجا كان المرتب من الزوج زوج وليس
النتيجة حملية طرد قد وهي كاذبة فان الزوج خمسة ينتج بمقتضى ما سبق كلما كانت
الثلاثة زوج فالباقي من الخمسة خمسة وليس كل زوجا بالضرورة بالمادة
بدون الكلام يخص حملية الثاليث مفرد المنطقة وبالعكس الصور ينتج كذا النتيجة
بناء على ان المفرد المحال جاز ان يلزم منه المحال فلت وفيه نظر اذ قولنا
المحال محال انما هو فيما اذا صدق الملزوم فتصدق القضية وان كان المفرد والتالي
كذبة بخلاف كل كان الانسان حجرا كان حجرا صادقا والمقدم كاذبة بخلاف
النتيجة الشرطية فانه لا يلزم من وجود النتيجة الثلاثة ان تكون الخمسة غير خمسة فهي
لا محالة كاذبة لغير الزوج وهو المرتب وهو منقطع ينقسم الى منتج لهذا
ينتج الحملية والاخرى ينتج ما نقيض مقدمة وكل شرطي لا قياسي ومن النتيجة انه
ليس من كل ما يتركب من اقسام الاول انه ينتج الحملية وهو المسمى بالقياس
المقسم فيشترط لا انتاجه ان يكون عود الحمليات كعود اجزاء الانفصال وان تكون
كل حملية جزء من اجزاء الانفصال على تاليف منتج وان تكون تاليف الاقترانين
والكم والكيف وان تكون المنفصلة موجبة ومنتجة اربعة شروط ويشترط ايضا
لصدق القسم والترديد ان تكون المنفصلة فيها مانعة خلو وحقيقية وهذا
الشرط لا يختص بالقياس بل كل منفصلة تشتمل على هذا الاقتران لابد ان يصدق عليها
منع الخلو وتنفصل هذا النوع الاشكال الاربعة ومثال من الشكل الاول ايضا

قف
على المرض من حملي
ومنفصل ان القسم
الاول منه ينتج حملية
وهو القياس المقسم

ا مثلا ا ب وامثلا ا ج وكل ب د وكذلك ج د ينتج كل ا د وينتج من المواد ان العالم اما
جوهر واما عرض وكل جوهر جاهل وكل عرض جاهل فالعالم جاهل ومن الثالث ما ايضا اما
كل ا ج واما كل ا ج وكذلك ما ا ب وكل شيء من ا ب ينتج كل شيء من ا ج وينتج به
هذا المثال الى قولنا العالم اما جوهر واما عرض وكل شيء من الجوهر جوهر وكل شيء من
الجوهر عرض فكل شيء من العالم جوهر ومن الثالث اما كل ب ا واما كل ج ا وكل
ج د وكل ب ا ينتج بعض ا د وينتج هيئة اخرى ان تقول ما ايضا اما كل جوهر جاهل
واما كل عرض جاهل وكل جوهر متغير وكل عرض متغير فبعض الجاهل متغير ومن الرابع
ما ايضا اما كل ب ا واما كل ج ا وكل ج ب وكل ج د ينتج بعض ا د وينتج اما كل
انسان حيوان واما كل انسان ناطق حيوان وكل ناطق انسان وكل ناطق ناطق فبعض
الحيوان ناطق وكذلك لو تعود الى الاجزاء الاكثر من هذا كقولنا في الاول اما كل ا ب واما
كل ا ج واما ا ز واما ا ط وكل ب د وكل ج د وكل ز د وكل ط د
ينتج كل ا د وينتج الحيوان اما ناطق واما ناطق اما فرس واما ناطق اما ثور واما فلان الخ
وكل ناطق متغير وكل ناطق اما فرس متغير وكل ثور متغير الخ فكل حيوان
متغير ولا يخفى عليك ان ينتج كل شكل وضروبه بهذين الوجهين كل شكل بحسب
شرطه فهذا الشكل جميع ما يحصل من وجهة وضروبه كضروبه الشكل الثاني ما ينتج
ما نقيضة خلوه فهذا بالاستثناء بعض الشرطية المتصلة بالقسم الاول فهو على انواع
احدها ان تكون اجزاء الحمل اقل من اجزاء الاتصال والاكثر من مثال الاول كل ا ا ب
واما ا ج وكل د ه ينتج كل ا ا ج واما ه وان شئت قلت ما ايضا اما ا ب واما
ج د وكل ب د ينتج اما ا ج د واما ا ه وينتج من المواد العدد اما زوج واما
فرد وكل زوج منقسم بمتساويين وينتج العدد اما زوج واما منقسم بمتساويين فان
قلت على ما ذكرتني هذا اذا قلت العالم اما جوهر واما عرض وكل جوهر جاهل ينتج العالم
اما عرض واما جاهل والجاهل ليس من العرض في شيء وانت قد نقضت فقولهم كل
زيد فرس جاهل وكل فرس يجب ان يتغير بما اذا اردت ان تنتج منع الصغرى ومنع الكبرى بل
لزيد يدا واحدا حقيقيا منع الخلو فقط فلا محذور ولا اشكال ما الذي يغير به هذا القسم الحقيقية
انما يفيد المحذور لانا نقول لسنا نريد ان تكون حقيقية في كل حال والا لاستغنينا

قف على ما ينتج ما نقيضه خلوه

الشرطي الوسط الشرطي مقدم الشرطية وقد يكون اذا الشرطي الوسط جزء المعاند من المنفصلة
فقد يكون اذا الشرطي مقدم الشرطية وجزء المطلوب الآخر من المنفصلة وهو المطلوب مثلا
اذا قلنا كل ما كان الشيء انسانا كان حيوانا وقد ايجاب ما يكون الشيء حيوانا وايجاب
يكون جزء الشرط فقد يكون اذا ايجاب الشيء انسانا كان جسما وهو صحيح ثم جعل من المنفصلة
الجزء الثاني والمنفصلة التي قبلها نتيجتين لهيئتين ظهر وبعد المصنف لذلك نتيجتها واذا كانت
هيئة الشكل من النتيجتين معا الجمع والخلو واما الغير الثاني وهو ما كان نقيض
الشرط جزء غير ذاته وهو على قسمين لان الشرطية اما ان تكون المقدم وحده او التالي وحده او
يشتركان في اجزاء كلية احدى المقدمتين واجزائها والشامل الجزئي بين المشاركين على ما ليه منع
وقد على ان المنفصلة ايضا هذا من كما بد فيه من منع الخلو والجمع والمنفصلة اما صغرى
او كبرى فلان قولنا في الشرط الثاني الغير ليس نتيجة ان تنتج لها منفصلة او منفصلة
ما لمنفصلة يكون مقدمها الآخر هو غير المشارك من المنفصلة وتاليها منفصلة تركب من
نتيجة المشاركين وهو الآخر هو غير المشارك من المنفصلة واما المنفصلة فتكون من كبرى
من الاشارك من نتيجة التاليين مما اشارك ومثاله كما كان اب فكل ج د وقد ايجاب اما
د ه واما وز فان جعلت الشرطية منفصلة كلما كان اب فاما ج د واما
وز فقد جعلت مقدمها اب وهو الآخر هو الاول غير المشارك من المنفصلة وجعلت تاليها
منفصلة كبرى من كبرى من ج ه وهو نتيجة المشاركين الصغيرتين ج د و د ه ومن وز وهو
الآخر هو غير المشارك من المنفصلتين واجعلتا منفصلة كانت هكذا قد ايجاب اما كل وز
واما كل ما كان اب ج د وبخبر من المواد كلما كان الموجود مفتقرا الى العلة علة
الموجود حادثا وقد ايجاب اما ان يكون الحادث جسما واما ان يكون عرضا فان جعلتهما
منفصلة كانت هكذا كلما كان الموجود مفتقرا الى علة اما ان يكون جسما واما ان يكون
عرضا وان جعلتهما منفصلة كانت هكذا قد ايجاب اما ان يكون الحادث عرضا او ان يكون
الحادث عرضا واما ان يكون كلما كان الموجود مفتقرا الى علة جسما واما العنصر الثاني وهو
ما يكون غير الشرط في المقدم فيشترك في اجزاء جزء وجوده احدى جملتين اما كلية احدى
المقدمتين مع اشتمال المشاركين على ما ليه منع مع اعتبار منع الخلو والمنفصلة
كما مر واما انتاج احداهما مع نتيجة التاليين ايضا المقدم منفصلة من احدى المقدمتين او لا

قف على الشرط كتبه ابن البقاء السلام

لاحراجها وسؤال العلاج هو الذي يقترح في الشكل الأول المركب من المنطقيتين فيسمى أما
الجملة الأولى جاءت أو حين أنتج القياس نتيجة ان كانت أيضا أحدهما منفصلة أو منفصلة
جاز كانت منفصلة كان مفرداتها نتيجة التاليف بمفرد المنفصلة وبين المنفصلة وتاليف
تالي المنفصلة وان كانت منفصلة كان أحد هذين مما الاشتراك من منفصلة القياس والآخر
الآخر نتيجة التاليف من هذين المنفصلة الأخرى هي منفصلة القياس وتمثاله كما كان
اب جد ده وإما إما كل ه وإما وز جاز ان تكون النتيجة منفصلة كانت هكذا فيكون
إذا كان ه إما إما اه وإما وز جد ه او منفصلة كانت هكذا ه إما إما ان يكون
وز وإما ان يكون كل كان اه جد ه ونعني من المراد كلما كان الموجود فيما كان
غنيا عن العامل عاد إما إما ان يكون الغير ذاتا وإما ان يكون صفة جاز ان تكون منفصلة
كانت هكذا فيكون إذا كان ه إما إما ان يكون الغير ذاتا وإما اه يكون صفة وإما المو
جود غنى عن العامل او منفصلة كانت هكذا ه إما إما ان يكون الموجود صفة وإما
اه يكون كما كان الموجود ذاتا كان غنيا عن العامل وإما الجملة الثانية من ضابط
انتاج لا تعتبر لان الكلام موجه الى الأولى التي هي عنادية والضابط لا يشمل المنتشار كان
على تاليف منتج وحينئذ اه وجزء منه الثانية انتج القياس انتظار إما منفصلة او منفصلة
جاز كانت منفصلة كان مفرداتها نتيجة التاليف وتاليف منفصلة مانعة خلو وكيفية
مرتبة المنفصلة ومعرفة جزء يقين المنتشار من المنفصلة وان كانت منفصلة جاز هو يقين
الآخر جزء يقين المنتشار من المنفصلة والآخر جزء الآخر منفصلة مفرداتها نتيجة التاليف وتا
ليف تالي المنفصلة ومنه المنفصلة ذاتية للمفرد المنفصلة في الإيجاب والسلب ومثاله ذلك
كل كان الشيء من اب جد ده وإما إما كل جد ه وإما كل وز جاز المنتشار كان دهما كل
شيء من اب في الصغرى وكل جد ه في الكبرى معا على هيئة الشكل الأول وما كل النتا
ليف غير منتج لعدم إنتاج الصغرى معها إذ المنتشار لا ينتج بالجملة الأولى من الضابط
المذكور وما كنه ينتج بالجملة الثانية كما إذا كانت نتيجة التاليف الى أحد الأمرين غير انتج
الآخر وهذه الضابطة تأخذ منها كيفية ما امكن ان ينتج عشر الضرب وتجعل ما تالية هكذا
كل شيء من اه جاز ان ضمنيا الى الأولى المنتشار من المنفصلة ما كذا الشيء من اه
وكل جد ه انتج من أحد الشيء من اب وموضع الأولى الآخر ومعلم انه ينتج مع الجملة

الثانية بل الحملية المنفصلة في هذا المثال كانت هكذا كل كان لا شيء آ ه بل ما
ان يكون ج د واما ان يكون و ز او منفصلة كانت هكذا اما ان يكون و ز
واما كل ما كان لا شيء من آ ه بل ما ان يكون ج د واما ان يكون و ز او منفصلة كانت
هكذا اما ان يكون و ز واما كل كان لا شيء من آ ه ج د ولا يخفى ان المنفصلة
ارفع الى الكتيج في هذا الغرض بانواعه وهذا اقناع ما اردنا ان نتمسك عليه و
مما لا تجعل بالا قتران الشرطية على سبيل الانفصال الرابع ليس لك ما ان
ان اقتران الاقتراني الشرطية باعتبار تماثل الوسط وعدمه ثلاثة اوضاع فمع لا يكون
فيه الوسط الا اتفاقا وهو المركب من حمليتين كان الوسط فيه اما الموضوع او المحمول او
بمكر تبعيضه وفيه لا يكون فيه الا غير تماثل وهو المركب من حملي ومنفصل وحملي ومنفصل
وقدم له تقابله وفيه يكون فيه تماثل وغير تماثل وهو المركب من متصلتين ومنفصلتين
او متصل ومنفصل كان الوسط متماثلا اصلا ان يكون جملة وقد ذكر جملة الوسط كان
او ذكر بعضه مصاحبا فقط او دالا فقط وهو كما مر الخامس في تمازج المزدوج
الجمل في اعتبار الجهة في الشرطيات كما تقدم في الحمليات فقال ابو علي ابن عبد الله بن سينا
كما انها معتبرة في المفرد غير مزدوج ولا معتبرة في انتاج المتصلات المزدوجة في الفصل ما لم ان لا يكون
فيه غير تماثل وهو كما لا انتاج لا الضرب ولا الكبيرى دون الجهة اذ الجهة المزدوجة
والعناد فيه لا يكون فصلان وجهة وعناد فيه قال الشيخ مزدوج وفعايل ان يقول بل وفعل
ذا لحق في الغرض الجملية ولا معتبرة في شرطها كما ان جهة الجهة اذ الغصبة الموجبة
لا جهة لها لا تكون كذلك قال بل قلت الغصبة المزدوجة والعناد بينة
لا تصور فيها الجملية بل الضرورة فما تتصور الحكم فيها بالامكان وفي الضروري
لغير آيد على ذلك فانكر ان يكون جهة قلت والمزدوجة تتصور من حيث كونها
شرطية وغير كونها مزدوجة او مزدوجة او من حيث جاز ان يكون جهة لا يجوز ان لا تكون
شرطية لان المزدوجة ان تقول تقسيمها ان اما ان المزدوجة والاضافية تنعقد لها
وأربط جاز مقتضى الشرطية على الجملة تعليق او جمع او اعم فيكون هذا ان التعليق انفصالا
فيجاب وقد يكون لزوميا فامكان يكون المزدوج جهة الشرطية فيشترط في الانتاج كون
شرطية في الكم قال بل قلت الجهة غير الغصبة مختصة في الضرورة والدوام وعلى

والملزوم ليس هو الخلف بل هو راجع الى قبح الضرورة كما ان الضرورية لا يجب محمولها
لموضوعها او سلبه عنه وكذا الفعلية والدائمة فلا وانت تحقيق ان ما اشتهر في انتاج
الحملية من الكبرى والكم والجهة مشترك فيه انتاج المتصلات فلا وفي اكثر الاشكال
التسعة في بيان المنتج العقيم من هذا القبيل المشتمل على قضية اتفاقية واتفاقية
تركيب جليه الشق فصلت وعادة كم ان يزعم ان ورود من اضطرار الملزوم والاتفاق ظاهر
كما تفاعل الشمس وقد اشار اليه السعد الدين التفتازاني عند قوله اعني مراد ان هذا الاقتران
بقوله والمطبوع من هذا الاقتران هو الاول فقط وحقه كما هو المتن الا انه مختص بما
اذا كان المتصلتان موجبتين او اتفاقيتين على تقدير جواز قالب القياس من
اتفاقيتين واما اذا كانتا موجبة وسالبة اخرى اتفاقية فيجب تبديل الاولى بهذا الكلي
غير ان الذي مر ورود عليهم هكذا السلم من تكلف جعل الجهة الشرطية من جهة
النتيجة المطبوع بتلك العجمة التي لا تفوح اخلاق على اصلاح التفطن لانظم منه
مخالفة لما ذكر الفوح به عبارته الى نقل عنه لان كلامه قوله لا يجب في انتاج الملزومية
الا الكم والكيف يقتضي ان الملزوم مغير فيها الا انه ليس كذلك بجهة وان اعتبر خصوص
الفوح الجهة بالحملية اذ هكذا علم الله تعالى العلم م وانها الغلام الاستاذ
الخ قوله وضع الاحرى بها اذ الثابت له او وجوبه اذ نقيضه كقولنا ان كلما كانت الشمس
طالعة بالنهار موجودة اكن الشمس طالعة فينتج النهار موجود وكلما كان النهار
ليس بموجود فينتج الشمس ليست بطالعة قوله وان الشرطية لو كانت مركبة الخ
فتقول لم يجعل الشرطية اي القضية الشرطية تنقسم بحمليتين ومن متصلتين
ومن منفصلتين ومن حملية ومتصلة ومن حملية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة وان
تركيب من حمليتين او حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة على هذا التقدير والشق
مقدما كان الموضوع فضية حملية كالمثال السابق او الشق تاليها كان الموضوع
في القضية الاولى رابطة حملية وفي الاخيرة شرطية وان يتركب من شرطيتين او شرطية
وحملية كان الموضوع شرطية وكان المحمول بعضهم ملاحظة اذ قلنا كلما كان
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان اذا لم يكن النهار موجودا كان الشمس ليست
بطالعة لا محالة كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان الموضوع شرطية وشيخ

كلما لم يكن الضمير موجودا أو الضمير ليس بعلامة ومن ثم جعلوا أخرى وهو
كلامه **قوله** وكذا ضمائر المتصلة الخ قد يقول ان هذا قلب منكر ليس
البتة وقد يكون اذا كان هذا الضمير لم يكن جزءا وحينئذ يلزم بالنقض من
وضع الضمير في مقام الضمائر أي من شيوعه نعني الجزء انه لو التقيا يوما لما
صدق المثل الكلي وكما لو كان ليس من الغضنفر مجموعا هذا الحكم بل من خارج وكذا
يلزم وضع الكلي الذي هو الجزء في شيوعه نعني الضمير اي تلك الضمائر تعكس
بالمثل الى قولنا ليس البتة اذا كان جزءا كان ضميرا ومنه تضمن وايضا
كلما كان هذا الجزء الذي ليس ضميرا فتصدق منه اذا وضع الجزء الذي هو الضمير
ومعنى قوله انتفاء العكس بالمثل **قوله** وان كانت المتصلة جزء لفظ
الخ يعني اذ قد يتوهم في ثم ضمير هذا الغير اذ تكون كلية اذ قد لا ينضبط
الرابع والوضع ولو كانت جزء لفظ الزوج لجواز كون المفرد الزوج من
اثنان وحينئذ لا يلزم من وضع المفرد الزوج وضع الثاني الآخر وان من وجه
اثنان الآخر وجه المفرد الزوج مثلا اذا قلنا قد يكون اذا كان زيد حجرا كان الآخر
طابع كان كلما انتفا لا يلزم من وضع المقدم وضع كلما قلنا وكما من وجه الكواكب وجه
المقدم وفي كلام المؤلف بعض قصور اذ يجوز ان لا يجوز منا ان من الجزء قد وان
الكلية من حيث هي قضية وليس كذلك لان الكلية والمهملة اذا كانا مخصوصتين
لفظا انتفيا لزوما ان يكون زمانا الاتصال وزمان الوضع واحدا لا تعني اذا اذا
قلنا كلما او ان جاء زيد يسوء الجمعة اكرمه لا كنه مجاء فلا تقتضي انه اكرمه لا
اذا اريد انه جاء يسوء الجمعة لجواز ان يسوءه بلا استلزامية يسوء الضمير مثلا
وتعليل المصنف بقوله فيحتمل ان يكون زمان صدق القضية الخ انما يناسب
مذهب المخصوصة التي ذكرها **قوله** او كانت وقت الاتصال والانفصال الخ
اما مثال الاتصال فبقولنا واما الانفصال فليس هذا محله اذ كلامه في
المتصلة وادرجه منا تكميلا للبحث اذ الاجود ان يذكر في هذا المعنى ومثاله
اما ان يكون هذا العدد وهو خمسة عالما او جاهلا او كنه ليس بعالم او ليس لانه
عالم حتى تقيد الاستثنائية بانه هو كما قيد به القضية والا فلا يجوز

قوله هذا لا يتعلق بشرح الفارابي المنطقي كما لا يخفى وكأنه كتبه في أثناء شرح فلما دخله
أنام فيه غير مجلد ثم قابلت النسخ على هذا التحليل ثم جعل كتبه هذا الحاشية في بعض
النسخ على الصواب قوله أن يرجع فيه المنطقي كبراه والاستثنائية صغراه مما يدل على أنه
أنه لو عكس بالترتيب الاقتراني وجعل على هيئة الشكل الأول المركب من حمليه
صغرى ومنطقي كبرى والنتيجة هكذا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه
انسان وجزئية موجبتين فوجب هذا انسانا وكلما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته هي نتيجته
ولا يختلف الا بتقديم الصغرى في اللفظ وتأخيرها وكذا إذا قلت في ذلك المثال
لكنه ليس بحيوان يكون عين قولك هذا ليس موجبا وكلما كان انسانا فهو
حيوان ونتيجة هو الذي هذا ليس بانسان وهو نتيجة الأول ولم يختلفا الا في
التقديم والتأخير وان قلت لو كان كالشكل الأول والثاني كما ذكرتم لم ينتج
منطقة جزئية إذ الكون نفسها كبرى وكبرى الشكل الأول والثاني لا تكون جزئية
قلت نعم لكن لما شبهه اياه خلال الاستثناء في الاقتراني والتزم أن يكون صغراه
منه كما فيهما وهو باطل والتزام ما يؤدي إليه تشبيهه في كونه صغراه وكبراه والأمر
نوع وأخوه فيما يلي الاقتراني وله أحكام وعلامة والتغيير عن التغيير في الاقتراني
كما علم مرارا يعني وبعد كتبه هذا رأيت الشيخ الدين رد الى الشكل الأول
ووجه بأنه حرر فيه هذا كلامه في وصل الغير ما يرجع جعه **قوله** وبعض المحققين
صرح بأنه لا يشترط في المنفصلة أن تكون عنادية الخ كأنه المصنف ارتضى ما ذكره
هذا المحقق من التعريف بين المتصلة والمنفصلة وليس فيهما بعد لأنا كما نقول في المتصلة
يلزم الدور وصدق البديهي من حيث ان الحكم بالانفصال موقوف على العلم بصدق احدى
القضيتين كذلك نقول في المنفصلة ان الحكم بانعناده موقوف على العلم بصدق احدى القضيتين
وانتفاء الاخرى لانا اذا وضعنا التنافي قبل العناد الخ الدور وعلى البديهي وان وضعنا
العناد يصدق النزاع والكذب وكذا الكلام في الترجيح بالمنفصلة انظر تنوه ي اما الى الكذب واما
الى صدق العناد كالمتصلة فتعين ان المراد هذا المحقق ما نقله صدر الدين والمعلوم
في كتبهم في المنفصلة احدهما لا بعينه انتهى التعريف بين المتصلة والمنفصلة الاتفاقية
أي صلة الخ **قوله** قال الامير الخ يعني انك اذا قلت اما ان تكون العدد زوجا لا

ان كان ما يدل زوج وفرد اه

او زائد فقط او مساوي فان وضعت احد هذه الاجزاء بان تقول مثلا الاكثر زايد الخ
تغيض سائرها الى تميز نقيض الزائد او المساوي وان وضعت احد الاجزاء كان تقول مثلا
الاكثر ليس بمساو وهذا معنى الاشتراك تغيض الخ منقطعة فتركيب من يغيض الاجزاء
وهو اما ان يكون زايدا او زائدا فقط ومعنى سائرها هذا الباقي **قوله** وقولنا ان الحقيقية
تتركب من اكثر من جزء الخ شروع فيما قيد به قول المصنف فيرجعه ثمة **قوله**
والظاهر ان هذه النتيجة الخ مراده بالنتيجة المنقطعة هي التي تقرؤها بعد ان المصنف
اذا تركبت من ثلاثة اجزاء فاكثر وبقي احدها فانها تنتج منقطعة تتركب من باقي الاجزاء
كقولك في نتيجة المثال السابق اما ان يكون العدد زايدا او اما ان يكون ناقصا او
هذه المنقطعة اما ان تظن فيها وجه ما فتح ان تظن هي الجزء الثالث وهو المساوي
تكونه منفيا فقط بحيث انه لم يكن اصلا فتجعلها منقطعة حقيقية بان الجزء يركب يجتمعان
على صدق واحد واما ان تظن فيها وجها بحيث انها تركبت من جزء العدد وجزء هو بعض هذا
الجزء ان لم نقل بحيث ان يجتمعا معا لوجه ما الا الثالث فتجعلها مانعة جمع بذلك
لامنع خلو فيصدقان على المنقطعة اعتبار ان الاعتبار الاول هو الذي قال المصنف
انه هو الظاهر ووجهه كما مر **قوله** لو تركبت الحقيقية من شيء وعين نقيضه الخ
ان قلت فرع في قول المصنف ان الحقيقية هي التي تتركب من الشيء ونقيضه او
المساوي لنقيضه فكيف يذكر هنا انها لا تكون الا من المساوي **قلت** ذكر اولا
ان الحقيقية وجبت ان تتركب تصورا بضرورة ثم منا من وجب ان لا تتألف الا من احد هذا
حقيقة كما مر في ضروب الاقيسة ان هذا المنتج والمعين فالاخبار عليه **قوله** وهو ظاهر
وفي عرف المطلوب الخ يعني هي عشرة من عشرين جزءا من الدليل **قوله** فيجب
يجب عند الاشتراك نقيض الثاني في هذا الدليل ان تعتبر في الاشتراكية ما مر في احكام
الشرط حتى تكون الاشتراكية رابعة الثاني حتما فيلزم منه ان نقيض المقدم اذا ركب
تصدق الاشتراكية والثاني معا فلا ينتج فمثلا اذا قلنا كلما كان هذا العدد ناقصا فهو طاهر
بالاهلال لكنه ليس بطاهر فلا ينتج انه ليس بناقص لصحة انتاج الشرط وسلبه
بالاهلال للاقتران فيجب ان نقول في الاشتراكية لكنه ليس بطاهر حتما بدليل انه هو
الذي يقابل الاهلال وحينئذ ينتج **الثاني** يلتقي بالقياس اربعة اشياء اخر وهي

(الاقتران)

والتمثيل والقياس المرجح وقياس الخلف أمثلة الاستقراء والتمثيل القياس المرجح
فقد تقدم تقسيمه في باب القياس فيغني عن إعادته وأما الخلف فجواز الاستدلال على
المطلوب بإبطال نقيضه والنحو الذي من الخلف أي إبطال كل الشقوق بإبطال بعضه
ينتج أن الباقي على تقدير حقية المطلوب وقيل إنه المستدل به فيرجع حجته خلف كقولنا
ودعوى الحجة خصمه لتبطلها وقيل أن يدل على المطلوب بإبطال خلفه أي ما يلزم من وروده النقيض
وقيل أن تثبت ما يلزم خلاف العلم لبطلانه فيصح المطلوب وهو الوارد في قياسين
أحدهما اقتراني والآخر استثنائي وعلة أركان المطلوب مما موقوفة بعض الحيوان ليس بعالم
فيقول لو لم يصدق بعض الحيوان ليس بعالم لصدق كل حيوان عالم فيكذب المقدمة الأولى
فنضيفه مقدمة أخرى عقل الخصم بها وتكرر ذلك في كل جزئي حتى يعلم أن هذه المقدمة
كذبة فيضيف قياسا اقترانيا هكذا من مقدمة صغرى وهي كلية كبرى وينتج نقيض بعض
الحيوان ليس بعالم لكان كل حيوان عالما والثاني الشيخ مقدمة يستثنى نقيض تاليه
ينتج نقيض مقدمه هكذا لو لم يصدق كل حيوان عالما لم يصدق بعض الحيوان ليس بعالم لكن
وهو المطلوب وحاصل قياس الخلف أن يقال لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه لصدق
المحال لكن المحال لا يصدق فالنقيض لا يصدق فالمطلوب حق **الثالث** لما وجب على
المنكر يحتاج في إبطاله على الدليل الصحيح كذلك يجب عليه أن يحترز عن الخلل الملاقي
أما ما يعرض له الصحيح فهو جميع ما مر في الأقيسة من الأحكام والشروط وأما ما يعرض
له الملاقي فهو الصناعات الخمس البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة
ولم يتعرض المصنف لهذه الصناعات كلها بل عزى الكل عزو الجمل وهو مقلوب
مراده تتمة يقتضي وجوب أن يشرحها تكميلا للفوائد أما البرهان فهو المركب من
مقدمات يقينية أي ضرورية بسيطة أو منتهية إلى الضرورية واليقينيات أقسام
منها الأولية وتسمى البديهيات وهي القضايا التي يتردد العقل حكمها بمجرد تصور
طرفيها كقولنا النفي والإثبات لا يجتمعان والكل أعظم من الجزء فإن عند تصور الطرفين
يحكم بصدقها من غير توقف وربما يتوقف شيئا ما لتصور الطرفين والانتباه
لهذا بعد كثير من المغالطين وكما يقع للعوام وكثير من الجهال بالمعقولات أو تنتهي
بالحس الباطن والظاهر وتسمى كل منهما حسية أيضا وتسمى المشاهدات وهي قضايا

يحكم بمقتضى العقل بمعاونة الحواس الظاهرة كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وتسمى
المحسوسات وأما الحواس الباطنة كالحكم بأن زيدا جوعان أو غضبان وتسمى الوجدانيات
وإنما سميت حسية من حيث أن الحكم بمقدمات جزئية والعقل إنما يحكم بمقدمات كلية
لأنها معان كلية والمحسوس جزئي ومنها المجربات وهي قضايا يحكم بها العقل بواسطة تكرر
وقوعها عليه تكرارا يغير الظن الغالب السقوط إلى الجزم كالحكم بأن هذا السقمونيا
يسهل الصفراء وبأن هذا الخبز يشبع وبأن الماء يروي عند الغالب وبأن هذا الثوب
يحترق بالنار وبأن الحجر يهوي إلى أسفل عند الغالب وبأن هذا الحيوان يموت عند
ذبحه وبأن هذا الإنسان يضحك وبأن هذا الحيوان يمضغ بحركة فكه الأعلى دون
الأسفل وبأن هذا الحيوان يحيض وبأن هذا الحيوان يلد ولد الضأن وبأن هذا
الحيوان يلد ولد المعز وبأن هذا الحيوان يلد ولد الكلب وبأن هذا الحيوان يلد ولد
الخنزير وبأن هذا الحيوان يلد ولد الأسد وبأن هذا الحيوان يلد ولد الثعلب وبأن
هذا الحيوان يلد ولد الأرنب وبأن هذا الحيوان يلد ولد الفأر وبأن هذا الحيوان
يلد ولد الحية وبأن هذا الحيوان يلد ولد الضب وبأن هذا الحيوان يلد ولد
الضبع وبأن هذا الحيوان يلد ولد الذئب وبأن هذا الحيوان يلد ولد الدب
وبأن هذا الحيوان يلد ولد الفيل وبأن هذا الحيوان يلد ولد الزرافة وبأن هذا
الحيوان يلد ولد الجمل وبأن هذا الحيوان يلد ولد الفرس وبأن هذا الحيوان
يلد ولد الحمار وبأن هذا الحيوان يلد ولد البغل وبأن هذا الحيوان يلد ولد
الناقة وبأن هذا الحيوان يلد ولد البقرة وبأن هذا الحيوان يلد ولد الجاموس
وبأن هذا الحيوان يلد ولد الظبي وبأن هذا الحيوان يلد ولد الغزال وبأن هذا
الحيوان يلد ولد الأيل وبأن هذا الحيوان يلد ولد الوعل وبأن هذا الحيوان
يلد ولد الكبش وبأن هذا الحيوان يلد ولد التيس وبأن هذا الحيوان يلد ولد
الثور وبأن هذا الحيوان يلد ولد العجل وبأن هذا الحيوان يلد ولد الجدي
وبأن هذا الحيوان يلد ولد الحمل وبأن هذا الحيوان يلد ولد الخروف وبأن هذا
الحيوان يلد ولد الجرو وبأن هذا الحيوان يلد ولد الهر وبأن هذا الحيوان
يلد ولد الفأر وبأن هذا الحيوان يلد ولد الحية وبأن هذا الحيوان يلد ولد
الضب وبأن هذا الحيوان يلد ولد الضبع وبأن هذا الحيوان يلد ولد الذئب
وبأن هذا الحيوان يلد ولد الدب وبأن هذا الحيوان يلد ولد الفيل وبأن هذا
الحيوان يلد ولد الزرافة وبأن هذا الحيوان يلد ولد الجمل وبأن هذا الحيوان
يلد ولد الفرس وبأن هذا الحيوان يلد ولد الحمار وبأن هذا الحيوان يلد ولد
البغل وبأن هذا الحيوان يلد ولد الناقة وبأن هذا الحيوان يلد ولد البقرة
وبأن هذا الحيوان يلد ولد الجاموس وبأن هذا الحيوان يلد ولد الظبي وبأن هذا
الحيوان يلد ولد الغزال وبأن هذا الحيوان يلد ولد الأيل وبأن هذا الحيوان
يلد ولد الوعل وبأن هذا الحيوان يلد ولد الكبش وبأن هذا الحيوان يلد ولد
التيس وبأن هذا الحيوان يلد ولد الثور وبأن هذا الحيوان يلد ولد العجل
وبأن هذا الحيوان يلد ولد الجدي وبأن هذا الحيوان يلد ولد الحمل وبأن هذا
الحيوان يلد ولد الخروف وبأن هذا الحيوان يلد ولد الجرو وبأن هذا الحيوان
يلد ولد الهر

يعارض

في الجدل

في الخطابيات

وامّا الكلام فيقع اعتقاد هم فيه كزيادة علم او ورع وغير ذلك فانها وان كانت
الى امر كثير من الحكم المجهول فانها وكذا الامثال السابقة ومثل ان يقال
ان هذا مشهور بالمكتوبات على كل قضية تزيد على ما ذكرنا فقد كفونا مؤنة
يرد به الدليل بالصلاح وكل من يرون بالصلاح فهو لشرعه والغرض من الخطابة
تقييد الفعل معين على مصالح الدنيوية والاخروية كما مر فتدان الخطباء والوعاظ
وكان هذا هو الاصل عندهم وانما غيروا شيئا هذا فتحمل تغيير قليبه بجعل الى
مشاغبة او غير حتى كأنه وبالتمثيل المستدل او بالبرهان وتغيير من عليه
يستكره فلا جملة بمقدمات يشترك فيها الشخص وان كانت الاقرار الحق وفضلا عن
اليقين الا ان استعمالها على هذا الوجه يصير فاضلة او جدلا لان هذا الامور
المعتبرة في مقدمة واحدة فقط الاشياء من جدل او خطابة وغيرهما بحسب
اختلاف الاعتبار وامّا الشعر فهو قياس مؤلف من مقدمات مخيلة والمخيلة
هي مقدمات اذا سمعت وقع عند النفس حكم عجيب وانفعال نفساني بحيث
او بسط او بدل او افراد ونحو سواء كان ذلك الانفعال فعلا او قوة وهيئة
او غير ذلك وذلك الاصابة تكون لاعتقاد او معتقد وذلك بتخيل التأثير بحسب
اختلاف الاعتبارات وانواع الاعتبارات وحسب الاوزان والاصوات بالطابع فيها
لان لكل حال حتى يكون الشيء حسنا فيها من جهتين وهو اذا مر موصلا باعتبار ووقع من
قطب الشعر اي مرجع وزنه ومعنى وهيئة معلوم مشهور له وهو الفاعل

- قوله هذا مدح الخمر بمرجعه
- وان ذمه من فعل في الخمر بمرجعه
- مرجع وزنه وان الشيء واحد
- ان الجماعة في الظاهر كالنور

قال بعض الدين والقدماء كانوا لا يعتبرون في الشعر الوزن وتقفية وهو على التخييل
والمحدثون اعتبروا مع الوزن انظار والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن وهو المشهور
ان الشعر

وامّا الخطابة فهي قول مؤلف من مقدمات مقبولة او مظنونة
اليقينية او المشهورة او المظنونة وشبه بالجدل من جهة ما هو مشترك بينهما
اعلم جهة الشهرة او المادة او هيئة معدة اما العبارة الصورية فبان يكون القياس
المشتمل على غير هيئة الانتاج لاختلال بعض الشروط من الكمية او الجهة

قف على الشعر

قف

تكون صفة الاول لمالية او مملكة وكبراها جزء فيزداد العطاء الملاصق فيلحق او فيزداد
اما ان تكون لاحد المفردين من جنس المكلف وانما تغير اللفظ فقط نحو الانسان
شخص وكل شخص ظاهر فكل انسان ظاهر وهو الكبرى في المعنى ويسمى هذا النوع مصطلحا
او اما ان تكون المفردة في نفسها مختلفة بالحقيقة فتؤخذ اما مع جهة
اللفظ كالمشترك والحقيقة والمجاز واما من جهة المعنى كالخاص الكلي معناه
الكلية نحو الانسان حيوان والحيوان جنس بالانسان جنس وهذا الجنس يحمل الخاص
في جواب اي شيء هو وما هي وما يفيد مطلوب العلم وعلامته وجود الموضوع في الموجبة
كقولنا فيقال مثلا كل انسان وهو انسان وكل انسان وهو فيرس فبعض الانسان
هو هو وقولنا اللفظ مثلا ان ليس بمعنى فهو موجود فبعض عليه انسان وهو هو وكل
خاص اللفظ كالزمان كل خاص الخارجية كقولنا الحيوان محدث وكل محدث
فالحيوان محدث وكل خاص الخارجية مثل الزنجية كقولنا الجوهر موجود فالزنجي
من وكل زنجي الذكر فجوهر فالزنجي بعد وكل فلم بالذكر عرض فالجوهر عرض وباطل
اللفظ كثير جدا وضيق النفقة فيه ليتميز عنه ثم مشتعل المغالطة ان استعملها
جاهلا بالحال فهو مغالطة تفسيد وان قابل بقياس العبد بعوض يكون
مشبها الحر الذي لا يسمى بيعا فيكون مغالطا بالحقيقة المموهة
ومن اخص الخاصية والسوفسطائي يعني مغالطا بالحكمة المموهة والسوفسطائي
مشتق الذي يحذق الفلسفة الشيخ لمعلم الاول رحمه الله تعالى وان قابل بقياس الحر
بان يبيع نفسه الحر او يراع اهل الحق والمنصوفين عليهم يسمى مغالطا بحمار بيل
قال الشيخ رئيس رياء في شرح اسمائه هو جنس وضرب يشتعل الخيطة وهو ان يخيط احد
الخصمين الاخر بكلام يشغله فيه او يفيضه كما يسبه او يعيب كلامه او يعيب له عيبا
يوجد فيه او يعيبه بعلة او يعيبه بعيب ما لونه او يخرج به عن محل النزاع
ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية وموضع انه ايضا المغالطة تفصيلا عليه
اذا كان خصمه واجتماع العوام انه فيه والمغالطة اكثر استعمالا في زماننا لعدم معرفة
غالبا الحكماء بالفنون وتحيتهم الاعلمية وعلوم اخص فيها بحيث انتهى فلسفة وكما
ذكره رحمه الله تعالى مثل احد البيوع واشنع منه واكثر **الرابع** الذي ذكره الشارح

يقسم

تنقسم الى قسمين احدهما البرهان اللمي وهو الذي لم يحط والآخر البرهان الانى وهو
ان يبرهان ان وجود الاوسط في الاكبر اولى من وجود الاكبر في الاصغر
والا لم يكن البرهان برهانا ثم الاوسط اما ان يكون علة لثبوت الحكم في الخارج
في نفس الامر فقط او لا يكون بل كان الاوسط علة للحكم في الذهن اي في القضية وفي الخارج
اي في نفس الامر فقط فهو البرهان اللمي كقولنا هذا منفعل الاخلاط وكل منفعل الاخلاط محموم
فالاوسط الذي هو المنفعل علة قضية العلمي اي هذا في القضية وفي نفس الامر واما علة
في الذهن دون الخارج فهو البرهان الانى كقولنا هذا محموم وكل محموم منفعل الاخلاط
فان المحموم هو علة قضية المنفعل الى الاصغر اي في الحكم به للمنفعل في النتيجة لان الاكبر
الاوسط موجب حمل الاكبر على الاصغر واما في الخارج فليس المحموم سبب المنفعل بل
بالعكس واعلم بان البرهان لميا هو الاستدلال بالعلة على المعلول والمراد على الاثر
والانى هو الاستدلال بالمعلول على العلة والاثر على المؤثر وسمي الاول لميا لكونه
يفيد لمية الحكم اي ثبوته وانه لم حكم وسمي الثاني انيا لانه يفيد انية الحكم اي ان الحكم
ثابت من غير شعور بعلة **الخامس** الجدل وهو القياس الذي يطلب به ان معرفة النتيجة
عند الخصم اقوى من معرفة المقدمة المتنازع فيها ليلزمه التسليم والنتيجة ثم اختلفوا في جهة
الالزام فقال الجمهور انها في كل قياس لانه يلزم على النتيجة عناد النظم اختيارا
وبالقوة بالنظر الى الكل اذ لو سلم على مذهب احدهم ان النتيجة الحق جعلا على بعض الوجوه
فعلى اجزاء العلة فعلى النتيجة الغير عند النظم على احد وجهي عند النظر وقد يتناول خصم
العلة لما خلف فيها صراحة منهم من يقول تتعلق بالنتيجة فترك النظر الى العلة فقد يكذبها
فتكون النتيجة كشبهة ومنهم من يقول هي بمحض الفرض اذ لا يلزم تعلق العلة فقد لا يلزم
حصار المفروض ولا خطئه وجود النتيجة وبهذا يلزم القوة فتكون على كشبهة الجدل
انه هيهنا بمعنى ان النتيجة لازمة للمفروض اللازم كما ينبغي عن ملزومه عقلا وقيل الجدل
المذهب عن الخصم اما ملزم وتصديق بحقية الاصطلاح وبعض منها واعتقاد بان له فعل
العلة في المختار فيكون واجبا اذ المختار هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك
والملازم الوجوب واجيب بان عدم انفكاك اللازم عن الملزوم لا ينافي جواز ان يقضي
ان العاقل المختار اذا شاء الله على الملزوم وخلق اللازم وان شاء ترك كما

معلولا ان يخلق الملزوم ولا يخلق اللازم والملازمات عقلا كالعلم
والاعراض وغيرها وتوجيه هذا الاعتراض ان بين اللازم
والجواز انفكاك اللازم مع خلو الملزوم معلولا لا تتعلق به القدرة فلا يوجب عدم
تركه نفي الاختيار وهو واضح ومذهب المعتزلة انه يكفي في التوليد وقضاء
اثنين مقدور فقد تحاذا ثم تحركت المفتاح عن حركة اليد وان ثبت فلا مواضع يوجد
بعضا فيها على بعضا اخر يقولون الفعل موجب لما يحصل بعضا اخر وهو
العلم والمراد بالمعلول الاثر وان كان كما في العلة الاولى ولذا يصدر عن الفعل
وقصد مما ليس بمعلول وهذا المذهب جامع بين المراتبين القائلة على العلم انا نجد
للمفتاح الحاد ثم مباشرة وكالتوليد وان القدرة لا تؤثر الا في منع ما يجمع انتفاء بين واحتج
بعض الاعلاء ايضا على ابطال هذا المذهب بانهم واجبوا على ان الفعل المتولد
اليه فعله الاخرى ثم اعمل فيه ذلك كما سيراه قيل كما انه بمنزلة الفعل المتولد اليه فيه
ثم فرق من حيث اعمال فيه كما من تقسيم الجميع قال جاء الطوا ان المتولد لا يولد لانه لا
يولد الا بعد الكمال الا بتداء به والتولد مشترك بين الفعل فقال بعض الدين في شرح المفصل
بعد ما عرفه بانه هذا لا يصير الفعل لكونه راجعا الى القبائل المشتركة وان احتج
بعضهم فيما ذهب اليه بان يقال لو كان الفعل مولدا لكان تركه مولدا لعدم العرف
والتالي باطل وما قاله لا يصير الا لتوارد ايضا الامر انما قالوا بالحكم في عدم التوليد
في الفاعل الى عدم التركيب لعلة كالتوجيه في الجرح الذي مولد بتبرأ الفعل وهي كونه حاصلا
بفعله فرق العقل واختياره حتى لو كان التركيب بفعل العقل كان مولدا فيصير الحاصل
ان هذا فيما اعرف به وهو ان يكون حكم الفاعل متفقا عليه فيما المشترك والخصم والا
يعلل عدم كل منهما بعلة اخرى والخصم يمنع وجود الجامع فيما الاصل والجرح اذ الابتداء
الفعل لا يصلح لتركه في عدم المقدور وهو يمنع وجود الحكم في الاصل اذ
التركيب لا يولد العلم عند كونه بفعل العبد وانما ذكر عند كونه كما قال للزمن من عشر
فصاعدا العشر فانه يكون فعل الله تعالى ولو فرض ان عنه العلم لكان ايضا فعل الله تعالى ولا
يمكن تكليف العشرة به قال وفي نكاية المعقول ما منع بان علة عدم التوليد التركيب
مولد وهو اجتماع الموجبين على اثر واحد كما انه قال التركيب مباشر عدم وجوه علمين احدهما

العلم